

جامعة 8 ماي 1945 - قلمة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

موضوع المذكرة:

إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية للفترة (2001- 2018)

إشراف الأستاذة:

سامية بزازي.

إعداد الطالبة:

هاجر خلف الله

الموسم الجامعي: 2019/2020.

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

موضوع المذكرة:

إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار
إستراتيجي لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية للفترة (2001- 2018)

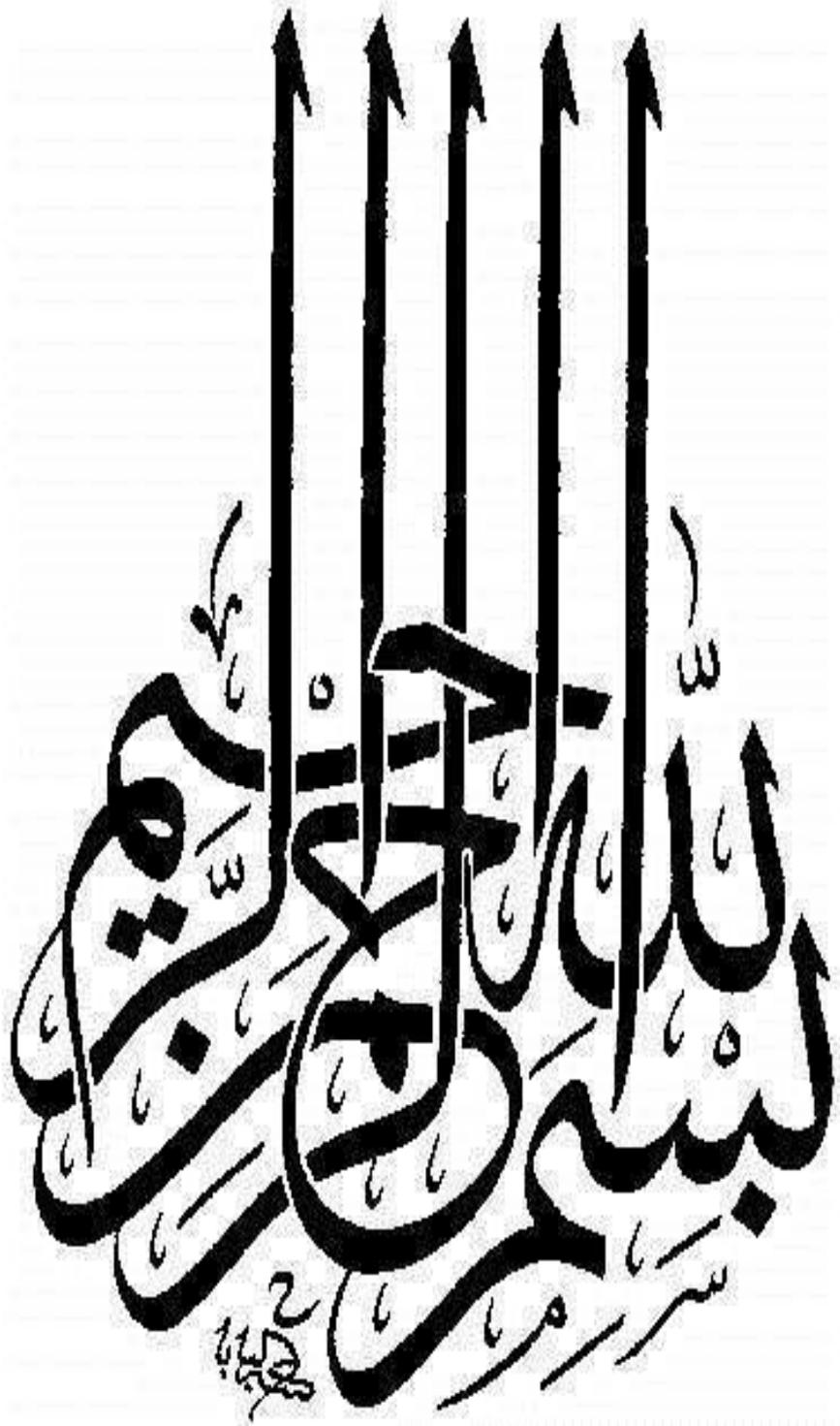
إشراف الأستاذة:

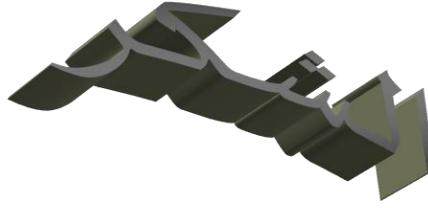
كهم سامية بزازي.

إعداد الطالبة:

سحر هاجر خلف الله

الموسم الجامعي: 2019/2020.





أتوجه قبل كل شيء إلى الله عز وجل بالشكر العظيم والامتنان الوفير على ما منحني إياه

من نعمة العون والتوفيق والسداد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [سورة الضحى: 11]

صدق الله العظيم

كما لا يفوتني الذكر أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى:

الأستاذة الكريمة: سامية بزاوي التي شرفتني بقبولها الإشراف أولاً، ومشاركتي عناء البحث

والمتابعة، وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة فكانت نعم المشرف وجزاها الله ألف خير وأبقاها ذخرا

وفخرا للجامعة والطلاب.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية دون استثناء.

دون أن ننسى عمال وعاملات المكتبة.

وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد سواءً بالقليل أو بالكثير لإنجاز هذا العمل.



إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ
الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة التوبة: 105]

صدق الله العظيم

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

أهدي عملي

من سهرت الليالي لأجلي وكانت دعواتها لي بالتوفيق تتبعني، إليك "أمي".
من أستمد منه قوتي واستمراريتي، من ألبسني ثوب مكارم الأخلاق والأدب، من كان قدوة
أقتدي بها، إليك "أبي".

الذين تقاسموا معي عبء الحياة الجامعية، إلى أساتذتي، من كان لهم فضل تلقيني
العلم النافع.

كل الذين التفتيت بهم في درب الحياة، وقضيت معهم أياما لا تنس.

كل من يحب ماجر.

فهرس المحتويات

الشكر	
الإهداء	
XIII - I	فهرس المحتويات
IX	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
XI	قائمة الملاحق
XII	قائمة الاختصارات
[أ-ح]	المقدمة
[10 - 45]	التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتأهيل
11	تمهيد
12	مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
12	ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
12	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
13	المعايير الكمية
14	المعايير النوعية
15	تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
15	بالنسبة لبعض الدول المتقدمة
17	بالنسبة لبعض الدول النامية
18	خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
19	سهولة التأسيس
19	انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبيا
19	ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات
19	المرونة العالية
19	الانتشار الجغرافي الواسع
20	تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة
20	التجديد
20	تقديم الخبرة المتكاملة للعاملين
20	أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
20	المساهمة في الحد من البطالة
20	توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الإنتاجي

21	أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي	ثالثا
21	أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات	رابعا
21	رفع كفاءة تخصيص الموارد	خامسا
21	أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي	سادسا
22	أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الإبداع والابتكار	سابعا
23	تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المطلب الثاني
23	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتج	الفرع الأول
23	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية	أولا
23	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة	ثانيا
23	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز	ثالثا
23	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمائية	رابعا
23	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة توجهها	الفرع الثاني
24	المؤسسات العائلية	أولا
24	المؤسسات التقليدية	ثانيا
24	المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة	ثالثا
24	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	الفرع الثالث
24	التعاونيات	أولا
24	المؤسسات العامة	ثانيا
24	المؤسسات الخاصة	ثالثا
25	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل	الفرع الرابع
25	المؤسسات المصنعية	أولا
26	المؤسسات غير المصنعية	ثانيا
26	عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها	المطلب الثالث
26	عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الفرع الأول
26	عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة	أولا
27	توفير العمالة المتخصصة الفنية اللازمة للعمليات الإنتاجية والصيانة	ثانيا
27	التقدير السليم لرأس المال والائتمان	ثالثا
27	قدرات ومهارات متنوعة لدى الإدارة وخصائص شخصية لدى المالكين والمديرين تساعد على نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	رابعا
27	القرب من السوق والزبون	خامسا
28	قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز خاص	سادسا
28	المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الفرع الثاني

28	الصعوبات المالية	أولا
28	الصعوبات الإدارية	ثانيا
29	الصعوبات التسويقية	ثالثا
29	ضعف الرقابة المالية	رابعا
29	النقص في عمليات التشخيص الاستراتيجي	خامسا
29	عدم القدرة على التحول	سادسا
30	أساسيات حول عملية التأهيل	المبحث الثاني
30	مفهوم ومبادئ التأهيل	المطلب الأول
30	مفهوم التأهيل	الفرع الأول
31	مبادئ التأهيل	الفرع الثاني
31	أهداف وأشكال التأهيل	المطلب الثاني
32	أهداف التأهيل	الفرع الأول
32	ترقية وتطوير محيط المؤسسة	أولا
32	تحسين تسيير المؤسسات	ثانيا
32	تحسين تنافسية المؤسسات	ثالثا
33	توفير مناصب الشغل	رابعا
34	أشكال التأهيل	الفرع الثاني
34	تأهيل طرق الإنتاج	أولا
34	تأهيل المنتجات	ثانيا
35	التأهيل الوظيفي	ثالثا
35	التأهيل ما بين القطاعات	رابعا
35	متطلبات عملية التأهيل	المطلب الثالث
35	إدارة الأعمال	أولا
36	التخطيط الاستراتيجي	ثانيا
36	التسويق	ثالثا
36	تأهيل الموارد البشرية	رابعا
36	الاهتمام بالبحث العلمي والحصول على التكنولوجيا	خامسا
37	التجديد التكنولوجي	سادسا
37	تأهيل المحيط وتدعيم البنية التحتية	سابعا
37	الأهمية الاستراتيجية لعملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المبحث الثالث
37	دوافع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المطلب الأول
38	المسار الاستراتيجي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المطلب الثاني

39	تحضير مسار استراتيجي شامل	الفرع الأول
39	التشخيص الاستراتيجي الشامل	أولا
39	تحديد الغايات والأهداف	ثانيا
39	توضيح المنهجية	ثالثا
40	اختيار استراتيجيات التأهيل	الفرع الثاني
40	صياغة الاستراتيجية	أولا
40	الاستراتيجيات المحتملة للتأهيل	ثانيا
42	صياغة مخطط التأهيل	الفرع الثالث
42	تنفيذ ومتابعة مخطط التأهيل	الفرع الرابع
42	التنفيذ	أولا
43	المتابعة	ثانيا
43	شروط نجاح عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المطلب الثالث
45	خلاصة الفصل الأول	
[76-46]	التنوع الاقتصادي وآلية مساهمة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه	الفصل الثاني
47	تمهيد	
48	الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي	المبحث الأول
48	مفهوم وخصائص التنوع الاقتصادي	المطلب الأول
48	مفهوم التنوع الاقتصادي	الفرع الأول
49	خصائص التنوع الاقتصادي	الفرع الثاني
49	التنوع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية	أولا
50	التنوع الاقتصادي عملية تدريجية لتنوع مصادر الدخل	ثانيا
50	التنوع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد القومي	ثالثا
50	التنوع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات	رابعا
50	التنوع الاقتصادي عملية مرافقة للتنمية الاقتصادية	خامسا
50	دوافع التنوع الاقتصادي، أهميته وأهدافه	المطلب الثاني
51	دوافع التنوع الاقتصادي	الفرع الأول
51	أهمية وأهداف التنوع الاقتصادي	الفرع الثاني
51	تقليل المخاطر الاستثمارية	أولا
51	تقليل مخاطر انخفاض حصيلة الواردات	ثانيا
52	زيادة القيمة المضافة	ثالثا
52	زيادة إنتاجية رأس المال البشري	رابعا

52	توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية	خامسا
52	تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي	سادسا
52	تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي	سابعاً
53	توليد الفرص الوظيفية	ثامنا
53	رفع معدل التبادل التجاري	تاسعا
53	تعزيز التنمية المستدامة	عاشرا
54	تقسيمات ومستويات التنوع الاقتصادي	المطلب الثالث
54	تقسيمات التنوع الاقتصادي	الفرع الأول
54	التنوع الأفقي	أولا
54	التنوع العمودي	ثانيا
54	مستويات التنوع الاقتصادي	الفرع الثاني
54	تنوع الإنتاج	أولا
55	تنوع التجارة الخارجية	ثانيا
56	أساسيات التنوع الاقتصادي	المبحث الثاني
56	محددات التنوع الاقتصادي والقطاعات المؤهلة له	المطلب الأول
56	محددات التنوع الاقتصادي	الفرع الأول
56	الحوكمة	أولا
56	الموارد الطبيعية	ثانيا
57	العوامل الإقليمية	ثالثا
57	الإطار الدولي	رابعا
57	القدرات المؤسسية والموارد البشرية	خامسا
57	نوعية وحجم المؤسسات	سادسا
58	القطاعات المؤهلة للتنوع الاقتصادي	الفرع الثاني
58	القطاع الصناعي	أولا
58	القطاع الزراعي	ثانيا
58	القطاع السياحي	ثالثا
59	قطاع الخدمات	رابعا
59	مؤشرات التنوع الاقتصادي ومعاملات قياسه	المطلب الثاني
59	مؤشرات التنوع الاقتصادي	الفرع الأول
60	قياس درجة التنوع الاقتصادي	الفرع الثاني
60	مؤشر هيرفندل-هيرشمان Herfindal- Hirshman Index	أولا
61	مؤشر جيني Gini Index	ثانيا

63	مؤشر فلاديمير كوسوف Vladimir kosov Index	ثالثا
63	متطلبات نجاح وعوامل فشل التنوع الاقتصادي	المطلب الثالث
63	متطلبات نجاح التنوع الاقتصادي	الفرع الأول
63	إعادة الاعتبار للدولة التنموية	أولا
64	الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص	ثانيا
64	الاستثمار الأجنبي المباشر	ثالثا
65	الصناعات الصغيرة والمتوسطة	رابعا
66	برامج الإصلاح الاقتصادي	خامسا
66	عوامل فشل التنوع الاقتصادي	الفرع الثاني
67	تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق مستلزمات التنوع الاقتصادي	المبحث الثالث
67	الأهمية الاستراتيجية للتأهيل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المطلب الأول
68	تهيئة النظام القانوني والإداري	أولا
68	تهيئة البيئة المالية والبنكية	ثانيا
68	تهيئة النظام الجبائي	ثالثا
69	تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي	رابعا
69	تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنوع الهيكل الإنتاجي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة	المطلب الثاني
70	المشاكل التي يمكن أن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الإنتاج	أولا
71	برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخطوة لدعم الإنتاج	ثانيا
72	تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنوع التجارة الخارجية	المطلب الثالث
73	العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع التجارة الخارجية	أولا
74	تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم تنوع التجارة الخارجية	ثانيا
76	خلاصة الفصل الثاني	
[121-79]	تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كداعم للتنوع الاقتصادي في الجزائر	الفصل الثالث
78	تمهيد	
79	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها في الجزائر	المبحث الأول
79	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل سنة 2001	المطلب الأول
79	المرحلة الأولى (1963-1982)	الفرع الأول
80	المرحلة الثانية (1982-1988)	الفرع الثاني
81	المرحلة الثالثة (1988-2001)	الفرع الثالث

82	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد سنة 2001	المطلب الثاني
82	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	الفرع الأول
82	المؤسسات الخاصة	أولا
82	المؤسسات العامة	ثانيا
82	الصناعات التقليدية	ثالثا
84	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الجزائر	الفرع الثاني
85	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات في الجزائر	الفرع الثالث
86	التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	المطلب الثالث
86	المشاكل التمويلية	الفرع الأول
87	عدم الاهتمام الكافي بالتصدير	الفرع الثاني
87	مشاكل متعلقة بدراسات السوق	الفرع الثالث
87	مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات	الفرع الرابع
88	المشاكل الإدارية	الفرع الخامس
88	معوقات الانتشار في الجزائر	الفرع السادس
88	برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	المبحث الثاني
89	البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المطلب الأول
89	برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2000-2006)	الفرع الأول
89	أهداف برنامج التأهيل الصناعي	أولا
89	شروط الاستفادة من برنامج التأهيل الصناعي	ثانيا
90	حصيلة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية	ثالثا
92	البرنامج الوطني للتأهيل (2006-2012)	الفرع الثاني
92	أهداف البرنامج الوطني للتأهيل (2006-2012)	أولا
93	شروط الاستفادة من البرنامج الوطني للتأهيل (2006-2012)	ثانيا
93	حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل (2006-2012)	ثالثا
95	البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)	الفرع الثالث
95	أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)	أولا
96	شروط الاستفادة من البرنامج الوطني للتأهيل (2010-2014)	ثانيا
96	حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل (2010-2014)	ثالثا
97	البرامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016	الفرع الرابع
99	البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المطلب الثاني
100	برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2002-2007) EDPME	الفرع الأول
100	أهداف برنامج EDPME1 (2002-2007)	أولا
100	شروط الاستفادة من برنامج EDPME1 (2002-2007)	ثانيا

101	حصيلة برنامج EDPME1 (2002-2007)	ثالثا
102	برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (2009-2012)	الفرع الثاني
102	أهداف برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (2009-2012)	أولا
102	حصيلة برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (2009-2012)	ثانيا
103	برامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA	المطلب الثالث
103	MEDA1 (1995-1999)	الفرع الأول
104	MEDA2 (2000-2006)	الفرع الثاني
105	واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنوع الاقتصاد الجزائري	المبحث الثالث
105	خصائص الاقتصاد الجزائري ومبررات انتاج سياسة التنوع الاقتصادي	المطلب الأول
105	خصائص الاقتصاد الجزائري	الفرع الأول
105	اقتصاد مديونية	أولا
106	اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد	ثانيا
106	الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات	ثالثا
106	الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات	رابعا
107	اقتصاد ريعي	خامسا
107	مبررات انتاج سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر	الفرع الثاني
108	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام	المطلب الثاني
112	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	المطلب الثالث
113	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية	المطلب الرابع
119	برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنوع الاقتصادي في الجزائر بين الواقع والمأمول	المطلب الخامس
121	خلاصة الفصل الثالث	
[128-122]		الخاتمة
[138-129]		قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الأوروبي.	01
16	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.	02
18	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري.	03
41	الاستراتيجيات المناسبة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.	04
90	نتائج مرحلة التشخيص الاستراتيجي لبرنامج التأهيل الصناعي (2000-2006).	05
91	التوزيع القطاعي للطلبات المقبولة في برنامج التأهيل الصناعي (2000-2006).	06
91	نتائج مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل الصناعي (2000-2006).	07
94	المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2012).	08
94	توزيع المؤسسات المقبولة ضمن البرنامج الوطني للتأهيل (2006-2012) حسب قطاع النشاط.	09
96	نتائج البرنامج الوطني للتأهيل (2010-2014).	10
97	توزيع الملفات المستقبلية حسب قطاع النشاط في بعض الولايات في إطار برنامج التأهيل الجديد لسنة 2016.	11
98	حصيلة ملفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقبلية في نهاية جوان 2016 لبرنامج التأهيل الجديد.	12
99	نتائج مرحلة الدراسة التشخيصية لبرنامج التأهيل الجديد خلال سنة 2017.	13
101	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برنامج ميذا 1 خلال الفترة (2002-2007)	14

فهرس الأشكال

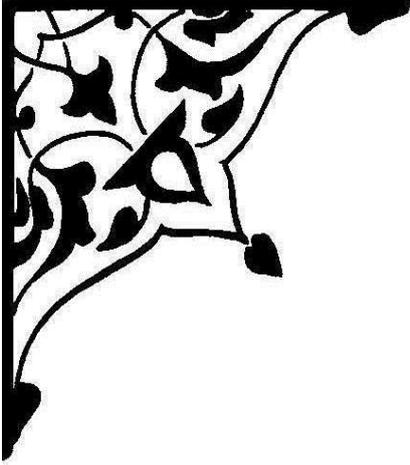
رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
33	مستويات التأهيل.	01
62	مؤشر جيني (منحنى لورنز).	02
83	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2001-2018).	03
84	تطور المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر للفترة (2001-2018).	04
85	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط للفترة (2010-2018).	05
86	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجهات خلال الفترة (2005-2018).	06
109	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب القطاعين العام والخاص للفترة (2001-2017).	07
110	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2017).	08
111	نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2018).	09
112	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2017).	10
113	تطور حركة الميزان التجاري الجزائري للفترة (2001-2018).	11
114	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2001-2018).	12
116	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات وصادرات قطاع المحروقات للفترة (2001-2018).	13
117	تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الإيرادات الجزائرية خلال الفترة (2001-2017).	14
118	تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2018).	15

قائمة الملحق

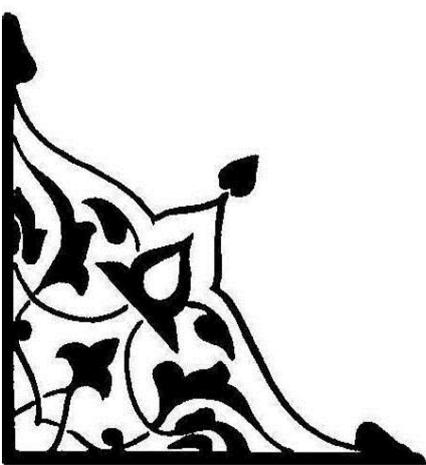
رقم الملحق	عنوان الملحق
01	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2001-2018).
02	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الجزائر للفترة (2001 - 2009).
03	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الجزائر للفترة (2010 - 2018).
04	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات في الجزائر للفترة (2005-2018).
05	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2017).
06	تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2018).
07	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة (2001-2017).
08	تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري للفترة (2001-2018).
09	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2001-2018).
10	تطور مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الجزائرية للفترة (2001-2018).

قائمة الاختصارات

ONUUDI	Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel.
PME	Petite et Moyenne Entreprises.
PIB	Produit Intérieur Brut.
VA	Valeur Ajoutée.
ANDPME	Agence National de Développement de la PME.



المقدمة



في ظل التحولات والتطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية وهيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الخيار والسبيل نحو موجة الانفتاح والتوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، لما لهذه المؤسسات من قدرة على الانتشار والتوسع في الأسواق العالمية.

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية في الدول المتقدمة وأصبحت تشكل وعاءً كبيراً تعتمد عليه هذه الدول في دفع عجلة التنمية، هذا ما جعل الدول النامية وبالأخص النفطية منها تدرك بأهمية هذا النوع من المؤسسات، إيماناً منها بقدرته على الاستجابة لمتطلبات تنوع اقتصاداتها. غير أننا في المقابل نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجهها تحديات ورهانات كثيرة ومتنوعة، تستدعي ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لهذه العقبات.

في هذا الإطار، سعت الدول لتبني العديد من برامج التأهيل باعتبارها أحد الخيارات الاستراتيجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق الأداء المتميز لهذا القطاع بجعله أكثر قدرة على التكيف ومواجهة المحيط الخارجي ومن ثم الرفع من قدرتها على بلوغ أهداف التنوع الاقتصادي.

والجزائر على غرار بقية الدول النفطية تحاول الخروج من الانحسار الريعي الذي تشهده، وإدراكاً منها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والمخاطر التي تواجه هذا النوع من المؤسسات من جهة أخرى، الأمر الذي دفعها إلى تبني مجموعة من برامج التأهيل بغية تحسين أدائها بشكل يسمح بتمكينها من توفير مستلزمات التنوع الاقتصادي.

أولاً: إشكالية الدراسة.

من مجمل ما سبق يمكن معالجة الإشكالية الآتية والتي نجسدها في التساؤل الرئيسي التالي:

هل استطاعت برامج التأهيل أن تدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتأدية الدور المنتظر منها

اتجاه التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ① كيف أثرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ② هل تناسب البيئة التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصيتها وتراعي متطلبات استمرارها وتطورها؟
- ③ هل يمكن اعتبار التنوع الاقتصادي الحل المناسب للجزائر للخروج من التبعية النفطية التي تلازمها؟
- ④ ما مدى فعالية البرامج المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية اتجاه التنوع الاقتصادي؟



ثانيا: فرضيات الدراسة.

قصد الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا، يمكن صياغة الفرضيات التالية بهدف طرحها للمناقشة، واختبار صحتها كالآتي:

- ① أثرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إيجابا على ظهور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ② تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في بيئة ملائمة تساعدها على تأدية الدور المنتظر منها؛
- ③ يعتبر التنوع الاقتصادي الأداة الفعالة التي تمكن الاقتصاد الجزائري من الخروج من دائرة الركود؛
- ④ استطاعت برامج التأهيل التي تبنتها الدولة الجزائرية الارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعها بشكل فعال في توفير مستلزمات التنوع الاقتصادي.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المدروس، في تقديم نظرة عن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاهتمام بتربيتها وضرورة تذليل العقبات التي تواجهها. ومن هنا تكتسي برامج تأهيلها أهمية خاصة لاستجابتها في تحسين بيئتها وقدرتها على المضي بها نحو تحقيق أهدافها ومن ثم تحسين قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التنوع الاقتصادي.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع.

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ◀ طبيعة الموضوع والذي له علاقة مع تخصصنا، حيث يعتبر من المواضيع التي تدخل في صميم تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات؛
- ◀ حداثة موضوع التنوع الاقتصادي والسبل الناجحة في تجسيده والذي يعتبر أحد مواضيع الساعة؛
- ◀ القناعة الشخصية بأهمية موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في التنوع الاقتصادي؛
- ◀ اهتمامنا وميولنا النابع من فضول علمي بموضوع التأهيل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنوع الاقتصادي؛
- ◀ يمكن أن تكون هذه الدراسة بوابة لدراسات أخرى جديدة في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التنوع الاقتصادي والمساهمة في لفت الانتباه حول أهمية هذا القطاع في بعث التنوع وكذا زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية.

خامسا: أهداف الدراسة.

بناءً على تحديد مشكلة الدراسة والافتراضات الأساسية فإن الغرض من هذه الدراسة لا يخرج عن حقيقة الأمر في كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

➤ المساهمة في إثراء المكتبة وتوسيع معارف الطالب العلمية حول هذا الموضوع لاسيما الجانب التطبيقي؛

➤ توضيح المفاهيم المتعلقة بالموضوع كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل والتنوع الاقتصادي؛

➤ إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد؛

➤ تسليط الضوء على التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه؛

➤ التعرف على مدى جدية برامج التأهيل التي تبنتها الدولة الجزائرية ومدى انعكاسها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

➤ تقييم الحوصلة النهائية لبرامج التأهيل في الجزائر للوقوف على مدى مساهمتها في تحقيق أهداف

المؤسسات من جهة ومدى فعالية هذه الأخيرة في دعم التنوع الاقتصادي من جهة أخرى؛

➤ الخروج ببعض التوصيات التي يمكن أن تساهم تحسين الظروف العامة لتطبيق برامج التأهيل

سادسا: مجال الدراسة.

لقد تمت معالجة موضوع الدراسة في إطار حدود زمنية ومكانية يمكن توضيحها كالآتي:

☞ الحدود المكانية: تمت دراستنا على مستوى الاقتصاد الجزائري؛

☞ الحدود الزمانية: تم اختيار الفترة 2001-2018 باعتبار أن سنة 2001 كانت بداية الاهتمام الفعلي

بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أما سنة 2018 فتم التوقف عندها لعدم توفر

الاحصائيات الرسمية الخاصة بمتغيرات الدراسة لسنة 2019 والسداسي الأول من سنة 2020.

سابعا: منهج وأدوات الدراسة.

لتحقيق الأهداف المنشودة وللإجابة على الإشكالية محل الدراسة انتهجنا مناهج تتناسب مع طبيعة

الموضوع، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك من أجل تبيان التعاريف والمفاهيم الأساسية عند عرض

الخلفية النظرية للموضوع، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي عندما تم إسقاط الجانب النظري على

واقع الاقتصاد الجزائري بغية تحليل وتقييم نتائج البرامج التأهيلية المتبناة ومدى مساهمتها في دفع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة أكثر في التنوع الاقتصادي بالجزائر.

أما فيما يخص أدوات جمع المعلومات، فقد اعتمدنا على المسح المكتبي فيما يخص الجانب النظري،

وذلك بالاعتماد على الكتب ذات العلاقة بالموضوع بصورة شاملة أو جزئية باللغة العربية والأجنبية، إضافة

إلى البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات أو المقدمة في شكل أوراق بحثية في الملتقيات العلمية،

بالإضافة إلى البحوث المقدمة في رسائل الماجستير والدكتوراه، كما تم الاعتماد على المواقع المتواجدة على

شبكة الانترنت. أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد فيه بصورة أساسية على الاحصائيات المقدمة من قبل

الهيئات الرسمية المسؤولة عن قطاع المؤسسات والصغيرة والمتوسطة وكذا بعض الجهات الأخرى ذات العلاقة مع الاحصائيات التي تخدم موضوع الدراسة.

ثامنا: الدراسات السابقة.

يعتبر تحليل وتقديم الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع من أهم معايير تحديد البناء البحثي السليم، إذ تساهم في دعم الفهم حول موضوع الدراسة، حيث تعددت الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا موضوع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير أنه لم تكن هناك دراسات كافية تناولت موضوع ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنوع الاقتصادي وهذا ما يعتبر بمثابة إضافة تقدمها هذه الدراسة، وسيتم التطرق في هذا العنصر المرتب زمنيا إلى أهم هذه الدراسات والتي نوردها في الآتي:

1. دراسة الباحث حسين يحيى، (أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013):

تناول الباحث من خلال هذه الدراسة موضوع "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، وقد قام بدراسة تحليلية لبرامج التأهيل المتناولة في دول المغرب العربي، سعى من خلالها إلى تقييم سياسات تأهيل المؤسسات المطبقة في كل من الجزائر، تونس والمغرب حيث هدفت هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف نذكر أهمها في:

- ◀ محاولة فهم سياق عملية التأهيل وإطارها النظري من خلال تناول المفاهيم ذات الصلة بالموضوع؛
- ◀ دراسة تجارب دول المغرب العربي في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة منها على اعتبارها نماذج مختلفة نوعا ما؛
- ◀ تقييم برامج التأهيل من خلال قياس فعاليتها والوقوف على درجة تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا.

وعليه تم التوصل إلى جملة من النتائج من بينها ما يلي:

- ✓ ضعف الروابط بين المؤسسات والبنوك هذه الأخيرة التي لازالت لم تقم بدورها الحقيقي في تمويل الاستثمار وإنشاء مؤسسات بسبب عدم وجود ضمانات كافية؛
- ✓ وجود عدد مرتفع من المؤسسات تتخلى عن برامج التأهيل عند بدايته أو في مرحلته الأولى خصوصا بسبب طول المدة المرتبطة بالدراسة وصرف المنح، الأمر الذي يطرح مشاكل إعادة التقييم أو بروز تكنولوجيات جديدة تدفع بالمؤسسة المعنية إلى الرغبة في الحصول عليها بدلا من سابقها؛

✓ غياب قاعدة بيانات وإحصائيات رسمية دقيقة حول برامج التأهيل وتطورها (حالة الجزائر) تعيق كل محاولات التقييم الجادة الرامية لمساعدة وتوجيه السلطات العمومية المكلفة بوضع استراتيجية التأهيل وتنفيذها.

حيث استطعنا من خلال هذه الدراسة التعرف على برامج التأهيل الجزائرية خلال الفترة (1995-2012) والتي تمت الاستفادة منها في الجانب الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بما يخدم موضوعنا إلا أن دراستنا تشمل فترة أحدث وبالتالي برامج جديدة مقارنة بالبرامج التي تمت دراستها من قبل الباحث.

2. دراسة صادق هادي، (مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2014):

جاءت هذه الدراسة بعنوان "دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية"، وقد قام الباحث بدراسة تحليلية لمؤشرات التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في كل من الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000-2012)، حيث سعت هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف نذكر أهمها في الآتي:

- ◀ التعرف على أهم مفاهيم وسياسات التنوع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية؛
- ◀ التعرف على مختلف متطلبات وأسس بناء اقتصاد متنوع يحقق التنمية المستدامة في الدول النفطية وكذا الجزائر بما يضمن الاستقرار ويصون الموارد المجتمعية للدولة؛
- ◀ الوقوف على حقيقة وواقع الاقتصاديات النفطية ومدى انكشافها على الهزات والأزمات الاقتصادية وحتى السياسية والأمنية للدولة.

وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- ✓ يمثل التنوع الاقتصادي أحد سياسات التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تنوع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية، كما يتيح تجميع مختلف الموارد والطاقات المجتمعية وتوجيهها توجها سليما؛
- ✓ إن تأهيل الاقتصاد الوطني لاعتماد وتنفيذ التنمية المستدامة يتطلب بناء قاعدة اقتصادية صلبة ومتنوعة تقوم على تطوير القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات وإرساء قاعدة علمية وتقنية تهدف إلى تطوير الطاقات البشرية وربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات التنمية؛



✓ إن ضعف سياسات النفطية الموحدة للدول المصدرة للنفط خاصة النامية أدى إلى تفاقم المشاكل والتحديات التي تواجهها خاصة تلك المرتبطة بتقلبات الأسعار وانعكاسات ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول؛

مكنتنا هذه الدراسة من التعرف على الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي حيث تم الاعتماد عليها في بعض العناصر لإثراء الجانب النظري المتمثل في الفصل الثاني من الموضوع الخاص بنا حتى نؤسس لبناء جيد يمكننا استغلاله في الفصل الأخير من الدراسة.

3. دراسة غدير سليمة أحمد، (أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017):

والتي قدمت تحت عنوان "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"، والتي قامت من خلالها بدراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي وغرداية)، ولقد سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ◀ التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف لديها وتحديد الفرص والتهديدات الموجودة في المحيط الذي تنشط فيه؛
- ◀ محاولة فهم الإطار النظري لعملية التأهيل من خلال تناول المفاهيم ذات الصلة بالموضوع ومن ثم التعرف على برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والصناعية خصوصا ومن ثم أهم النتائج المتحصل عليها؛
- ◀ تحديد المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية سواء منها الداخلية المتعلقة بالمؤسسة أو الخارجية المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه.

كما توصلت هذه الدراسة لعدة نتائج أهمها:

- ✓ مرقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بثلاثة مراحل بداية بالنظام الاشتراكي ثم اقتصاد السوق ثم بعدها القانون التوجيهي لسنة 2001 والذي أعطى تعريف مضبوط لهذه المؤسسات؛
- ✓ يعتبر اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة بمثابة خياران أتاحا للجزائر فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره؛
- ✓ سعي الجزائر جاهدة لتدعيم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وتأهيله وذلك من خلال تكثيفها لبرامج التأهيل ومساعدتها على تخطي الصعوبات التي تعترضها كونها البديل الاستراتيجي للاقتصاد الجزائري.

تعد هذه الدراسة بصفتها أطروحة دكتوراه دراسة شاملة لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج التأهيل في الجزائر وبالتالي تم الاستفادة منها في الجانب الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خاصة حتى نتمكن من الوقوف على مدى مساعدة برامج التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الدور المنتظر منها اتجاه التنوع الاقتصادي.

تاسعا: هيكل الدراسة.

من أجل تقديم هذا البحث في صورة صحيحة وملائمة قمنا ببديئه بمقدمة تعتبر مدخلا عاما لموضوع الدراسة وإنهائه بخاتمة تشمل الاجابة على الاشكالية وتوضح النتائج المتوصل إليها وتعرض اقتراحات الدراسة وآفاقها، إلى جانب فصلين نظريين وفصل تطبيقي. وفيما يلي استعراض مختصر لمحتوى هذه الفصول:

يشمل الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان: "التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتأهيل"، ثلاثة مباحث، المبحث الأول تضمن مدخل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعاريف وخصائص وكذا أهميتها في الاقتصاد بالإضافة إلى تصنيف هذه المؤسسات وفي الأخير التطرق إلى عوامل نجاح هذا النوع من المؤسسات والتحديات التي تواجهه. أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أساسيات حول عملية التأهيل انطلاقا من تحديد مفهومه ومبادئه بالإضافة إلى أهدافه وأشكاله وكذا متطلباته، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد تم فيه التطرق إلى الأهمية الاستراتيجية لعملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بداية بدوافع عملية التأهيل بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات ثم المسار الاستراتيجي لعملية التأهيل وأخيرا شروط نجاح عملية التأهيل بها.

الفصل الثاني الذي جاء بعنوان: "التنوع الاقتصادي وآلية مساهمة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه"، والذي قسم أيضا إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول إطار مفاهيمي للتنوع الاقتصادي من مفهوم وخصائص وكذا دوافع عملية التنوع وأهميته وأهدافه بالإضافة إلى تقسيماته ومستوياته، أما المبحث الثاني فقد تناول أساسيات التنوع الاقتصادي من محدداته والقطاعات المؤهلة له بالإضافة إلى مؤشرات ومعاملات قياسه وأخيرا متطلبات نجاحه وعوامل فشله، وفيما يخص المبحث الثالث فهو يدرس تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق مستلزمات التنوع الاقتصادي تضمن بذلك الأهمية الاستراتيجية للتأهيل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنوع الهيكل الإنتاجي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة وأخيرا تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنوع التجارة الخارجية.

الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي للدراسة بعنوان: "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كداعم للتنوع الاقتصادي في الجزائر"، محاولة منا إسقاط الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول خصص لتقديم نظرة عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل سنة 2001 وكذا إحصائيات ما بعد سنة 2001 إضافة إلى التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر، والمبحث الثاني تضمن دراسة مختلف برامج التأهيل التي سطرته الدولة سواء الوطنية أو في إطار الشراكة، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى دراسة واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنوع الاقتصاد الجزائري، انطلاقا من إعطاء نظرة عن خصائص الاقتصاد الجزائري ومبررات انتعاج التنوع الاقتصادي إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وأخيرا الصادرات وعرض النتائج المتوصل إليها فيما يخص دعمها للتنوع الاقتصادي في الجزائر.

عاشرا: صعوبات الدراسة.

نشير ضمن هذا العنصر إلى العراقيل التي صادفتنا واعترضتنا خلال فترة إنجازنا هذه الدراسة والتي نعبر عنها كالآتي:

☞ الظرف الحالي الذي تتخبط فيه الدولة الجزائرية على غرار باقي دول العالم والمتعلق بوباء كورونا COVID-19 والذي أدى إلى توقف النقل وغلق جميع الجامعات ومن ثم جميع المكتبات من أجل التزويد بمراجع أكثر تخص الموضوع؛

☞ اتساع نطاق المفاهيم وتعدد المجالات في عملية الضبط النظري للمفاهيم وذلك راجع إلى أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا موضوع التنوع الاقتصادي حقل فكري غني لم تتفق الاتجاهات الفكرية حولهما؛

☞ تضارب كبير في الاحصائيات المرتبطة بالدراسة رغم استقائها من مواقع هيئات ومراكز رسمية للدولة الجزائرية وهذا ما أدى إلى الصعوبة في تنسيقها.



الفصل الأول: التأهيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتأهيل.

تمهيد:

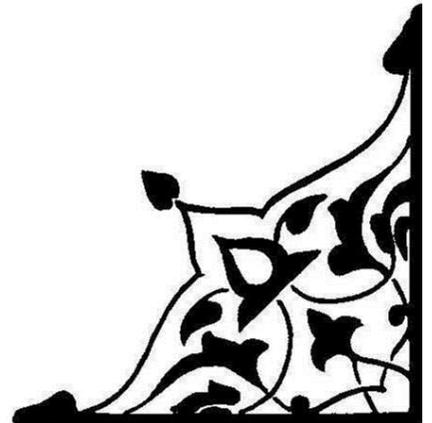
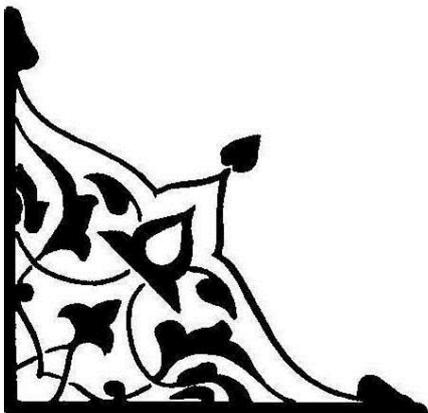
المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: أساسيات حول عملية التأهيل.

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية لعملية تأهيل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة الفصل الأول.



تمهيد

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية في الاهتمام من طرف أغلبية الدول، نظرا لمساهمتها في النشاط الاقتصادي من خلال تطويره وتحقيق الأهداف الإنمائية، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها، بغية النهوض باقتصادياتها. لذلك نجد أن عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد أحد المرتكزات التي تعتمد عليها الدول في نجاح مسارها التنموي، حيث سعت العديد من الدول إلى إبراز دورها في عملية التنمية لديها معتمدة في ذلك على عمليات التأهيل والتطوير أملا منها في تحسين محيط عمل هذه المؤسسات سواء الداخلي أو الخارجي والهدف من ذلك هو زيادة قدرتها التنافسية لمواجهة متطلبات الاقتصاد التنافسي.

وانطلاقا مما سبق سوف نستعرض هذا الفصل في ثلاثة مباحث كما يلي:

- ◀ المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ◀ المبحث الثاني: أساسيات حول عملية التأهيل؛
- ◀ المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية لعملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ازداد مؤخرا اهتمام عدد كبير من الدول وخاصة النامية منها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدورها الفعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، وبالتالي تسهيل مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه سيتم في هذا المبحث تقديم رؤية عامة حول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها المختلفة وكذا عوامل نجاحها والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اختلف العديد من الباحثين حول إعطاء مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تنوعها وتشعب نشاطها، لذلك تم الاعتماد على مجموعة من المعايير التي توضح مفهوم هذا النوع من المؤسسات.

الفرع الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أدى الاختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاحتكام على مجموعة من المعايير والمؤشرات الفاصلة بينها وبين مختلف المؤسسات الأخرى وتمثل هذه المعايير في كل من المعايير الكمية والمعايير النوعية. وبالتالي تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمياً ونوعياً على النحو التالي¹:

❖ التعريف الكمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تندرج المؤسسة تحت مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا لم يتعد حجمها حداً معيناً من حيث تعاملها التجاري في السوق، وعدد العاملين بها (أو قد ينظر لأحد هذين المقياسين فقط).

❖ التعريف النوعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من أن استخدام الطرق والوسائل الحسابية التي تعتمد على البعد الكمي يفيد بصورة كبيرة في فهم ما يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الأداة الاقتصادية لا يتسنى تعريفها العلمي بالاستعانة بمجرد دلالات رقمية فقط، وإنما لا بد من وجود معايير نوعية تجعل من هذا التعريف تعريفاً أكثر دقة كالملكية والاستقلالية.

لذا نجد أن المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف على نطاق واسع وتعتبر المعايير القابلة للقياس الأكثر سهولة في تحديدها كرقم الأعمال، الربح، قيمة الأصول وعدد العمال، وذلك للاختلاف الكبير في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر وحتى داخل البلد نفسه².

¹ طارق عبد الباري، "إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 12، 13.

² Louis Jacques Filion، « Management Des Pme : De la Création à La Croissance, illustrées, pearson », Renouveau Pédagogique (ERPI), France, 2007, P4.

عليه يمكن إجمال المعايير التي تعرف على أساسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

أولاً: المعايير الكمية.

المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية¹، ويمكن عرض هذه المعايير فيما يلي:

(1) معيار العمالة:

من أكثر المعايير الكمية استخداماً في تحديد حجم المشروعات الصغيرة نظراً لإمكانية حصر بيانات العمالة المتوافرة في معظم المشروعات المسجلة رسمياً في مختلف الدول، ويتم استخدام معيار العمال للمقارنة الدقيقة بين المشروعات النظرية التي تقوم على نفس الفن الإنتاجي ولكن نظراً لاختلاف معامل رأس المال/ العمل فقد لا يصلح استخدام هذا المقياس بمفرده غالباً؛ كما أنه لا يصلح أيضاً في حالات تباين الفنون الإنتاجية الممكن استخدامها، إلا أن هذا المؤشر يعد من أهم المؤشرات التي تتميز بالسهولة والثبات النسبي، لكن على الرغم من هذه السهولة إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لأن الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات، حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية².

(2) معيار رأس المال:

مقياس كمي مالي واسع الانتشار أيضاً؛ حيث نجد البعض يفضل استخدام رأس المال العامل والثابت الذي يعكس حجم الطاقة الإنتاجية والبعض الآخر يستبعد قيمة الأراضي من رأس المال الثابت لاختلاف قيمتها من مكان لآخر ومن فترة لأخرى³.

(3) معيار العمالة ورأس المال (المعيار المزدوج):

معيار معامل رأس المال يعبر عن الحجم من رأس المال (كمية الاستثمار) لتوظيف وحدة واحدة من العمل ويمكن تفسير ذلك رياضياً في الآتي: م ر م = رأس المال الثابت / عدد العمال، إذ أن هذا المعامل عادة ما يكون منخفض في الأنشطة الخدمية أو التجارية ويكون أكثر ارتفاعاً في الأنشطة الصناعية⁴.

¹ أحمد رحموني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري"، المكتبة المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص 15.

² المرجع نفسه، ص 15.

³ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "تطوير إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي"، القاهرة، مصر، 2006، ص 9.

⁴ عبد الله خبابة، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 14، 15.

إذ أنه ونظرا لأن كلا من حجم العمالة وحجم المال المستثمر في المشروع من محددات الطاقة الإنتاجية له فإن المعيارين السابقين يشوبهما بعض عدم الدقة في حالة الاعتماد على أي منهما منفردا لتعريف المشاريع الصغيرة. حيث أنه بالنسبة لمعيار العمالة قد نجد أن عدد العمال للمشروع منخفضا برغم ذلك لا يعني أنه مشروع صغير، ذلك لأن حجم رأس المال به كبيرا، وبالتالي فإنه يتجه إلى استخدام أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال وموفرة للعمالة، وبالتالي تصنف هذه المشاريع حسب معيار رأس المال على أنه مشروع كبير، في حين يكون طبقا لمعيار العمالة مصنفا على أنه مشروع صغير، أما بالنسبة لمعيار رأس المال قد نجد أن حجم رأس مال المشروع منخفضا، برغم ذلك لا يعني أن هذا المشروع صغير، ذلك لأن عدد العمال للمشروع يكون كبيرا وبالتالي فهو يصنف حسب معيار العمالة على أنه مشروع كبير ولكنه قد لا يكون بالفعل كذلك. لذا وجد معيار ثالث يمزج بين المتغيرين السابقين (العمل ورأس المال) في معيار يجمع بينهما وهو (معامل رأس المال/ العمل) أو متوسط نصيب العامل من رأس مال المشروع¹.

4) معيار قيمة المبيعات:

يمثل حجم مبيعات المشروع وتطويره على مدى مراحل حياته مقياسا صادقا لمستوى نشاط المشروع ومركزه التنافسي الذي بلغه في السوق، وذلك لأن المبيعات تتوقف على الطاقة الإنتاجية للمشروع وعلى قدرته على امتلاك حصتها في السوق الملائمة لهذه الطاقة².

ثانيا: المعايير النوعية:

يعتبر المعيار النوعي هو الذي يعكس الخصائص الوظيفية للمشاريع الصغيرة إذ يتراوح بين مستوى إداري واحد كحد أدنى وثلاث مستويات إدارية كحد أقصى، متمثلة بدرجة التخصص في الإدارة ونوع الملكية والموقع والكفاءة... الخ³، وتتمثل أهم هذه المعايير في الاستقلالية، الملكية ومحلية النشاط وكذا المعيار التقني والتي نوجزها فيما يلي⁴:

1. الاستقلالية:

ونعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، وأيضا استقلالية الإدارة والعمل وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير.

¹ محمد الصيرفي، "البرنامج التأهيلي لأصحاب المشروعات الصغيرة"، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص25.

² المرجع نفسه، ص26.

³ بلال خلف السكارنة، "الريادة وإدارة منظمات الأعمال"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص87.

⁴ رابع خوني، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، أترك للطباعة، بسكرة، الجزائر، 2008، ص- ص 21-23.

2. الملكية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير التابعة لأي مؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال، وقد تكون ملكيتها ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولائية، بلدية... الخ) وقد تكون الملكية مختلطة.

3. محلية النشاط:

نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وألا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.

4. المعيار التقني:

بناءً على هذا المعيار توصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات كثافة رأسمالية منخفضة وكثافة عمالية عالية والعكس تماما في المشروع الكبير الذي يستخدم أساليب إنتاج ذات تكنولوجيا عالية، ووفقا لهذا المعيار يتم تصنيف المشروعات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة بناءً على درجة الميكنة المستخدمة من جهة والأيدي العاملة من جهة أخرى¹.

الفرع الثاني: تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل دولة وذلك لاختلاف البيئة الاستثمارية التي تنشط فيها هذه المؤسسات، وسيتم فيما يلي تقديم بعض التعاريف لكل من الدول المتقدمة والدول النامية.

أولا: بالنسبة لبعض الدول المتقدمة:

تعددت التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة، وعليه نذكر بعض منها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان.

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية وفقا لمعيار عدد العمال ورأس المال المستثمر: الصناعات التي يعمل بها 250 عاملا ويمكن أن يصل عدد عمالها إلى 1500 عاملا، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 90 مليون دولار².

¹ جميل هيا بشارت، "التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دون سنة، ص 29.

² صبرين زيتوني، "التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد الرابع، سبتمبر 2015، ص 316.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي: قام الاتحاد الأوروبي بإعطاء تعريف كمي للمشروع الصغير والمتوسط بالاعتماد على المعايير الكمية كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الأوروبي:

نوع المؤسسة	عدد العمال(عامل)	رقم الأعمال السنوي (أورو)	الميزانية السنوية (أورو)
مؤسسة مصغرة	10 >	2 مليون (لم تكن محددة قبل 2003)	2 مليون (لم تكن محددة قبل 2003)
مؤسسة صغيرة	50 >	10 مليون (7 مليون سنة 1996)	10 مليون (5 مليون سنة 1996)
مؤسسة متوسطة	250 >	50 مليون (40 مليون سنة 1996)	43 مليون (27 مليون سنة 1996)

المصدر: عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة عبد الحق بن حمودة، جيجل، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2018، ص 217.

وعليه فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الأوروبي هي تلك التي توظف أقل من 250 شخص وحجم أعمالها السنوي لا يتجاوز 50 مليون أورو وإجمالي ميزانيتها السنوية لا تتجاوز 43 مليون أورو¹.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان: يمكن توضيح التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان:

القطاع	عدد العمال (عامل)	رأس المال (ين)
الصناعة، البناء والنقل	أقل من 300 عامل	أقل من 300 مليون
مبيعات الجملة	أقل من 100 عامل	أقل من 100 مليون
مبيعات التجزئة	أقل من 50 عامل	أقل من 50 مليون
الخدمات	أقل من 50 عامل	أقل من 50 مليون

المصدر: عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، العدد 03، جوان 2018، ص 218.

¹ Nadine Levratto, « LES PME : Définition, rôle économique et politique publiques », Bibliothèque Nationale, paris, France, 1^{re} édition, 2009, P24.

ثانياً: بالنسبة لبعض الدول النامية:

تباينت الإجراءات والقوانين الخاصة بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية نذكر منها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تونس، المغرب والجزائر:

✚ تونس: يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس اعتماداً على أحد المسارين التاليين: عدد المستخدمين أقل من 50 شخص؛ مبلغ الاستثمار أقل من 1 مليون دينار تونسي¹.

✚ المغرب: وردت عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب وحسب التعريف المقدم من طرف اللجنة الفرعية المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن هذه الأخيرة تعرف بأن عدد العاملين فيها لا يتجاوز 200 عامل، رقم أعمالها أقل من 5 ملايين درهم في مرحلة التأسيس و 20 مليون درهم في مرحلة النمو و 50 مليون درهم في مرحلة النضج².

✚ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفاً مفصلاً رسمياً من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12-12-2001، حيث أعطى المشرع تعريفاً يضع حداً للفراغ القانوني الحاصل والجدل القائم حول هذا الموضوع، إذ أن الجزائر تبنت ميثاق بولوني (la charte de bologne)* في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان سنة 2000³.

أما بعد سنة 2001 نجد أن المادة 05 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 نصت على ما يلي: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من (1) واحد إلى مائتين وخمسين (250) شخصاً، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (1) مليار دينار جزائري، تستوفي معيار الاستقلالية"⁴.

¹ علي سالم أرميص، "مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 17 و18 أبريل 2006، ص100.

² صبرين زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص317.

* ميثاق بولونيا: نظمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 2000 ببولونيا (إيطاليا) الندوة الوزارية الأولى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تمت المصادقة على ميثاق بولونيا من طرف الجزائر حول السياسات المنتهجة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقابلة.

³ الطيب داودي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقعية والمعوقات-حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2011، ص64.

⁴ القانون رقم 02-17، المؤرخ في 10 جانفي 2017، "المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة في 17/01/11، ص5.

وتبعاً لذات القانون فقد أعطت المواد 08، 09، 10، تعريفاً للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على الترتيب كما يلي:

المادة 08: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصاً، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمئة (400) مليون دينار جزائري إلى (4) ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري.

المادة 09: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصاً، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمئة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

المادة 10: تعرف المؤسسة الصغيرة جداً بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

الجدول رقم (3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

التصنيف	المعيار	عدد العمال	رأس مالها السنوي	حصيلتها السنوية
المؤسسة الصغيرة جداً	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	لا تتجاوز 20 مليون دج	
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دج	لا تتجاوز 200 مليون دج	
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	ما بين 400 مليون دج إلى 04 ملايين دج	ما بين 200 مليون دج إلى 01 مليار دج	

المصدر: القانون رقم 17-02، المؤرخ في 10 جانفي 2017، "المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة في 17/01/11، ص 6.

نلاحظ أن المشرع الجزائري في آخر تعديل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017 بقي معتمداً على المعيار العددي والمالي وهي أكثر المعايير شيوعاً واستخداماً، إلا أن المعيار العددي لم يتغير على القانون السابق بعكس المعيار المالي الذي تغير إلى الضعف فيما يتعلق بالأنواع الثلاث¹، وهو طبعاً التعريف الذي سوف نتبناه لاستكمال ما تبقى من هذا العمل خاصة الفصل الأخير منه.

الفرع الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في اقتصاديات الدول من خلال الخصائص التي تتمتع بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى من أجل مواجهة تحديات التغيرات الاقتصادية كونها تعتبر أحد روافد العملية التنموية، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

¹ العيد غربي، عبد الوهاب دادن، "أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة: 1999-2015"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثاني عشر، جوان 2017، ص 214.

أولاً: سهولة التأسيس:

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبياً، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية نتيجة نقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل¹.

ثانياً: انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبياً:

يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة، وفي حقيقة الأمر فإن المشروع الصغير يسعى إلى دورة رأس مال سريعة أي استرداد الأموال في أقل وقت ممكن².

ثالثاً: ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات:

حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة³.

رابعاً: المرونة العالية:

يتمتع العمل الصغير بمرونة عالية والقدرة على التغيير، هذه ميزة لا تتمتع بها الأعمال الكبيرة وذلك لأنها تمتلك جهازاً إدارياً وتنظيماً أكبر أقل يجعلانها أقل قدرة على تحسس الأخطار والأخطاء ومعالجتها⁴.

خامساً: الانتشار الجغرافي الواسع:

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، وذلك نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، الذي غالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشروعات⁵.

¹ عبد الله خياطة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² علاء عباس، محمد السلامي، "ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 104.

³ يوسف عزة خيرت، "إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تصميم مشروعات التنمية-جدوى المشروع)"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 9.

⁴ علي فلاح مفلح الزعبي، "ريادة الأعمال (صناعة القرن الحادي والعشرين)"، دار الكتاب الجامعي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2016، ص 178.

⁵ علاء عباس، محمد السلامي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

سادسا: تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة:

تتسم المشروعات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا والتحديث بالشكل الذي تتطلبه المشاريع الكبيرة وذلك نظرا لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير، فغالبا ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبيا ويعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال¹.

سابعا: التجديد:

إن المشروعات الصغيرة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود إلى أفراد أغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة، وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل².

ثامنا: تقديم الخبرة المتكاملة للعاملين:

من أهم مزايا هذه المؤسسات أنها تسمح للعاملين بها بالقيام بمهام مختلفة في فترات زمنية قصيرة حيث تنوع المهام والمسؤوليات التي يقوم بها العاملين في المشروع الصغير لذلك تتسع خبراتهم ومعارفهم³.

الفرع الرابع: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة كواحدة من أقوى أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد أهم العناصر الاستراتيجية في تحقيقها في معظم دول العالم الصناعية والدول النامية على حد سواء، وذلك للأهمية التي يحتلها هذا النوع من المؤسسات والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولا: المساهمة في الحد من البطالة:

من خلال توفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة، وبالتالي تخفيف العبء على ميزانية الدولة⁴.

ثانيا: توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الإنتاجي:

إذ تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام بتوزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية، وهذا ما يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتنميتها، وتلبية

¹ علاء عباس، محمد السلامي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 29.

³ نهال فردي مصطفى، نبيلة عباس، "أساسيات الأعمال في ظل العولمة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 92.

⁴ سيد سالم عرفة، "الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة"، دار الراية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 70.

احتياجات الأسواق المتواجدة في تلك الأماكن¹، واعتبارها العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة (المساهمة في تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية)².

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي:

إن مسألة تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة أمر في غاية الأهمية، فالتعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل وتنظيم الاستهلاكات الوسيطة وتنوع الإنتاج الصناعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في كثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة³.

رابعا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم وتنمية الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما يتميز به من مميزات نسبية ووفرات اقتصادية، أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة حيث تساهم بذلك بتوفير العملة الصعبة⁴.

خامسا: رفع كفاءة تخصيص الموارد:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد إذ تميل لتبني الأساليب الإنتاجية ذات الكثافة في العمل بما يعكس وفرة قوى العمل وندرة رأس المال، وكلما توسع نشاط تلك المشروعات في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المؤسسات الكبيرة⁵.

سادسا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو من أبرز عناصر الإنتاج، وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لأنه كلما زاد التوظيف زاد الدخل لأفراد المجتمع فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك المباشر أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي

¹ حنان بقاط، سليمة هالم، "هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الخامس، ديسمبر 2018، ص 45.

² مصطفى يوسف كافي، "بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 36.

³ محمد هيكل، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 16.

⁴ نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجزائرية للكتاب، دراية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص 94.

⁵ نور الدين أحمد قايد، "آليات وبرامج دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة لحاج لخضر، باتنة، الجزائر، العدد الثامن عشر، جوان 2008، ص 82-83.

توجهه بدورها إلى الاستثمار، وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات على العديد من القطاعات الاقتصادية¹.

سابعاً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الإبداع والابتكار:

من أجل الصمود أمام المنافسة الشرسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات الكبيرة والشركات المتعددة الجنسيات، لجأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاهتمام بمجال الإبداع والابتكار كونها تلعب دور ريادي في هذا المجال².

وانطلاقاً من هذه الأهمية نستخلص أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نوجزها فيما يلي³:

- ▲ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- ▲ استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا مستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- ▲ إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛
- ▲ يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لتثمين وترقية الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- ▲ يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- ▲ تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك أفكار استثمارية جيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- ▲ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدراً إضافياً لتنمية العائد المالي للدولة من خلال القطاعات والضرائب المختلفة.

¹عبد الحق بوقفة، عبد الله مايو، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها"، مجلة

الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة، العربي التبسي، تبسة، الجزائر، العدد الخامس، سبتمبر 2018، ص 23.

²عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، مرجع سبق ذكره، ص 222.

³كريمو دراجي، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات

التقليدية لجامعة الجزائر3، الجزائر، المجلد 05، العدد الثاني، 2016، ص 479.

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ممارسة العديد من النشاطات في مجالات مختلفة وكذا الخصوصية التي تتمتع بها مكنتها من التواجد في صورة العديد من الأشكال نذكر أهمها في الآتي:

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتج:

تصنف المؤسسات حسب طبيعة المنتجات إلى¹:

أولاً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:

نقصد بالسلع الاستهلاكية السلع النهائية الموجهة للاستهلاك النهائي كالأغذية والألبسة وغيرها، وتنطوي هذه المنتجات تحت واحد من الصناعات التالية: صناعة النسيج والجلود، الصناعات الغذائية وأخيراً الصناعات الفلاحية.

ثانياً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة:

تضم المؤسسات التي تنتج قطع الغيار أو أجزاء الآلات، مواد البناء وغيرها، وتنطوي هذه المنتجات تحت واحدة من الصناعات التالية: صناعات مواد البناء، الصناعات الميكانيكية، المحاجر والمناجم والصناعات الكيماوية.

ثالثاً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:

صناعات تحتاج إلى أموال كبيرة وعمالة مؤهلة وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها قليل، وتقوم هذه الصناعات بإنتاج الآلات وأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في هذه الصناعات هي مصانع تجميع وتركيب فقط.

رابعاً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمائية:

وهي التي تقوم بتقديم الخدمات المختلفة مثل مقاهي الانترنت، المطاعم وغيرها.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة توجهها:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة توجهها إلى²:

¹ راجح خوني، رقية حساني، "أساسيات التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دارالراية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص53، 54.

² نور الهدى بورنو، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- مراحل تطورها ودورها في التنمية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، (08 ديسمبر 2016)، نقلاً عن الموقع: <https://democraticac.de/?p=40830>، يوم: 13 أبريل 2020.

أولاً: المؤسسات العائلية:

تتميز المؤسسات العائلية بكون مكان إقامتها هو المنزل فهي تستخدم في تشغيل الأيدي العاملة العائلية، حيث يتم إنشاؤها لمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة، هذا في حالة بعض البلدان الصناعية مثل اليابان وسويسرا.

ثانياً: المؤسسات التقليدية:

يقترّب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تنتج منتجات تقليدية أو قطعاً لفائدة مصنع ترتبط به بشكل تعاقد تجاري.

ثالثاً: المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة (نظام الورش):

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات في اتجاهها بالأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية منظمة وطبقاً للمعايير والمقاييس العالمية.

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني.

يمكن توضيح مختلف تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قانونياً فيما يلي¹:

أولاً: التعاونيات:

تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

ثانياً: المؤسسات العامة:

هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، فهي تمتاز بإمكانيات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة تسهيلات وإعفاءات مختلفة وكذلك تحتوي على جهاز رقابي يتمثل في الوصاية.

ثالثاً: المؤسسات الخاصة:

هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص ويندرج تحتها صنفين أساسيين هما:

1. المؤسسات الفردية: هي شكل من أشكال مؤسسات الأعمال التي يمتلكها شخص واحد غالباً ما يمارس مسؤوليات إدارة العمل يومياً، يمتلك كافة موجودات العمل وإليه وحده تؤول الأرباح المتولدة².

¹ نور الهدى بورنو، مرجع سبق ذكره.

² مزهر شعبان العاني وآخرون، "إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي"، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 75.

2. مؤسسات الشراكة: الشراكة هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع ما بتقديم حصة من المال أو العمل أو كليهما، على أن يقتسموا ما قد ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة حيث تنقسم مؤسسات الشراكة إلى نوعين هما شركات الأشخاص وشركات الأموال.

1.2. شركة الأشخاص: تقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة مما يكون له الأثر الإيجابي على نشاط المؤسسة وهي ثلاثة أنواع:

❖ شركات التضامن: تمثل شركات التضامن شكلا آخر من أشكال المشروعات الصغيرة، فهي شركة طوعية بين شخصين أو أكثر للقيام بمشروع يدر عائدا مليا عليهم ويحقق ربحا لهم¹.

❖ شركات المحاصة: تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي أو شفوي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء حسب اتفاقهم، ومع نهاية النشاط الاقتصادي الذي أقيمت لأجله تنتهي شركة المحاصة.

❖ شركة التوصية البسيطة: هي من شركات الأشخاص، تقوم على الاعتبار الشخصي ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء وهما:

- شركاء متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة:
- شركاء متضامنون لا يسألون إلا في حدود حصصهم، وتطبق أحكام شركة التضامن على شركة التوصية باستثناء الأحكام الخاصة بهذه الأخيرة.

2.2. شركات الأموال: هي الشكل الأكثر تطورا بين الشركات التي تمتلك رؤوس أموال ضخمة من عدد كبير من الأشخاص وتوظيف الخبرات اللازمة دون تدخل هيمنة شخصية من قبل المساهمين، ولهذا النوع من الشركات أنواع عديدة أهمها: شركات المساهمة، شركات ذات المسؤولية، شركات التوصية بالأسهم.

الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل.

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات المصنعة والمؤسسات غير المصنعة كما يلي²:

أولا: المؤسسات المصنعية:

يجمع صنف المؤسسات المصنعية كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

¹ مزهر شعبان العاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص76.

² نصيرة عقبة، "فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص51.

ثانياً: المؤسسات غير المصنعية:

تجمع المؤسسات غير المصنعية بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائماً نشاطاً يدوي يصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن، حيث يتميز في نطاق الإنتاج الحرفي بين كل من الإنتاج المنزلي الذي يتخذ المنزل كمكان للعمل، والإنتاج في ورشات عندما ينتقل الحرفي إلى مكان خارج المنزل.

المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها.

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من العوامل التي تساهم في إبراز الدور التنموي لها، إلا أنه بالرغم من المزايا التي تتمتع بها هذه المؤسسات لها مجموعة من المشاكل والعراقيل التي تحول دون تحقيق ربحيتها ودفعها نحو التقدم.

الفرع الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن إجمال العوامل التي تساهم في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

أولاً: عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة:

إذا كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة، فإن المشروع سوف يحقق النجاح حيث تكمن كفاءة الإدارة بكفاءة ومهارة الكادر الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع وهذه الكفاءة تتحدد ببعض العناصر مثل: قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية، قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور كذلك قدرة الإدارة على تخطيط وتنظيم مراقبة سير العمل وتطوير العمليات وغيرها من القدرات الأخرى التي تساهم في كفاءة التسيير¹. ويمكن إيجاز العوامل المتعلقة بكفاءة الإدارة في الآتي²:

- ✓ قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية والخارجية والتنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة؛
- ✓ قدرة الإدارة على إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور؛
- ✓ قدرة الإدارة على توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الماهرة للمشروع؛
- ✓ قدرة الإدارة على تخطيط وتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات؛

¹ مصطفى يوسف كافي، "إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة"، دارالحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص54.

² مصطفى يوسف كافي، "ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة"، دارأسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص64.

✓ الخصائص الريادية للإدارة وقدرتها على الاستحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها.

ثانيا: توفير العمالة المتخصصة الفنية اللازمة للعمليات الإنتاجية والصيانة:

وهذا العنصر هام جدا في مجال المشروعات الصغيرة لأنها تميل إلى استخدام العنصر البشري بشكل أكبر من اعتمادها على الآلات، حيث أن العامل سيظل هو الأساس الأول في الإنتاج وتشغيل الآلات وإدخال التحسينات والتعديلات على الآلات لزيادة إنتاجيتها، فهناك عمال مبتكرون وتوافر هذه الطبقة في المجتمع يعتبر عامل نجاح لتنمية وازدهار الصناعات الصغيرة¹.

ثالثا: التقدير السليم لرأس المال والائتمان:

رأس المال هو المبلغ الذي يستطيع مالك المشروع استثماره فيه، لذلك لا بد من تحديده بكل دقة من خلال تحديد أنواع وأحجام الأصول المطلوبة أي تحديد القدر المطلوب منه².

رابعا: قدرات ومهارات متنوعة لدى الإدارة وخصائص شخصية لدى المالكين والمديرين تساعد على نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

إن امتلاك رسالة واضحة يتقاسمها الجميع شرط ضروري لزيادة تحفيز العاملين والاندماج بالعمل، وان واحدة من أهم أسباب فشل المنظمات الصغيرة هو الرؤية الضيقة والاهتمام بجانب واحد وإهمال الأخريات، ولقد عبر البعض عن عوامل نجاح المنظمات الصغيرة بجانبين يرتبط الأول بكفاءة الإدارة ويرتبط الجانب الآخر بمجموعة من العوامل المساعدة من قبيل تحديد الأهداف وحسن استيعاب المهام والأنشطة الإدارية³.

خامسا: القرب من السوق والزبون:

رغم صغر حجم هذه المؤسسات فهي تتميز بمرونة عالية تساعدنا وتمكنها من التعامل بسرعة مع ما يحدث في البيئة الخارجية والسوق، إذ أن كونها قريبة من الزبون ومعرفة ما يريده بوضوح يمكنها من تلبية احتياجاته بسرعة، إلى جانب ذلك فإن قربها هذا يمكنها أيضا من تطوير وتقوية علاقاتها مع زبائنها وهذه الناحية تمثل هدفا استراتيجيا في مشروعات الأعمال الكبيرة تسعى إلى تحقيقه⁴.

¹ أيمن علي عمر، "إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل بيئي مقارن"، دار الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 76.

² عبد الحميد مصطفى أبو الناعم، "إدارة المشروعات الصغيرة- كيف تصبح رجل أعمال ناجح- كيف تصبحين سيدة أعمال ناجحة"، دار الفجر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص 70.

³ طاهر محسن منصور الغالي، "إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 38.

⁴ عمرو صفى عقيلي، "إدارة مشروعات الأعمال الصغيرة"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص 35.

سادسا: قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز خاص:

تقدم المؤسسة وتجلب شيء جديد أو أصيل للسوق، حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة بالمنافسين والمنتجات، تستطيع المؤسسة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومتفرد لطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون نادرا أن يبدأ العمل دون قدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية ريادية يستطيع أن يجسدها في أفعاله وأنشطته المختلفة¹.

الفرع الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشكلات التي تحد من القدرة على تنميتها وتطويرها والتي تتعلق بالعديد من الجوانب يمكن توضيحها في الآتي:

أولا: الصعوبات المالية:

تعتبر المشكلات التمويلية من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فما يلاحظ أن هذه المؤسسات تعاني من صعوبات جمة في حصول أصحابها على التمويل الكافي من المؤسسات المالية نظرا لعدم توفر آلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين والمقترضين معا وإيجاد سياسات وإجراءات تجعل من عملية الإقراض عملية مربحة لكلا الطرفين، بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك تعتبر أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية محفوفة بالمخاطر وغير مجدية بحجة أنها لا تتوفر على الضمانات الكافية، وأن تكاليف عمليات الإقراض تعتبر عالية نسبيا لكثرة المؤسسات التي تطلب القروض².

ثانيا: الصعوبات الإدارية:

تتمثل هذه الصعوبات فيما يلي³:

❖ القصور في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية وقلة الاعتماد على الأساليب العلمية للإدارة؛
❖ تعاني المشروعات الصغيرة من قصور شديد في نظام المحاسبة، حيث لا يتم الفصل بين الذمة المالية للمشروع وصاحبه، وعدم وجود دفاتر محاسبية منتظمة يمكن من خلالها التعرف على النتائج؛
❖ قصور الخبرات التنظيمية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة سواء فيما يتعلق بصنع القرار الاستثماري أو الناحية الإدارية.

¹ طاهر محسن منصور الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

³ محمد خليل محمود محمد، "المشروعات الصغيرة: طريق للتنمية المستدامة"، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص 46.

ثالثا: الصعوبات التسويقية:

تكمن الصعوبات التسويقية في مدى الحاجة إلى خطة تسويقية في بداية المشروع الصغير، حيث أوضحت الدراسات أن نسبة صغيرة من أصحاب المشروعات الصغيرة يرون أهمية وجود خطة تسويقية منذ بداية المشروع نظرا لصغر الحجم وعدم فهم مكونات الخطة التسويقية، حيث أن هذا يتفق مع الواقع إذ هناك العديد من الخطط المكتوبة فقط على الورق دون وجود خطة لتنفيذها¹.

رابعا: ضعف الرقابة المالية:

تتخذ حالات الضعف في الرقابة على الأنشطة المالية مجالات متعددة، ولكن من أبرزها هو النقص في رأس المال وكذلك الائتمان غير المرهون أو الموثق، أي البيع الأجل للمستهلكين بدون ضوابط وحدود، فعدم تمكن المالكين من تحديد المتطلبات المالية الضرورية للبدء بالمشروع وضمن استثماريته، وعدم قدرتهم على زيادة التدفقات النقدية الداخلية سوف يساهم في خلق الأزمات المالية لهذا المشروع².

خامسا: النقص في عمليات التخطيط الاستراتيجي:

يعتقد بعض المدراء في المشروعات الصغيرة أن فوائد التخطيط الاستراتيجي تكون واضحة وقائمة في المشروعات الكبيرة فقط، حيث أن الخطة الاستراتيجية إنما تقوي وتدعم القدرات الريادية لمشروعات الأعمال الصغيرة ولتكون متكيفة ومتفاعلة مع المتغيرات البيئية الأساسية والمهمة، وبذلك تكون الفعاليات الريادية هي الأكثر واقعية وذات جدوى متميزة في بناء هذه المشروعات لتفعيل دورها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية³.

سادسا: عدم القدرة على التحول:

بعد بدء العمل بفترة ونموه فإن ذلك يتطلب أسلوبا إداريا مختلفا، فالقليات التي كانت مناسبة في بداية العمل وأدت لتحقيق النجاح تصبح غير مناسبة بتوسع العمل ونموه أو تصبح الإدارة غير فعالة، فالنمو يتطلب تفويضا أكبر للصلاحيات وهذا ما يرفضه العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة، كما إنه يتطلب قدرات وقابليات جديدة قد لا تتوفر لدى صاحب المشروع مما يؤدي إلى فشل المشروع⁴.

¹ أشرف محمد إبراهيم عوض، "أفكار جديدة لمشروعك الصغير طريقك لتحقيق الثروة والنجاح"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص52.

² حسن الحسيني فلاح، "إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، دار الشروق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص32.

³ المرجع نفسه، ص ص 32، 33.

⁴ ماجدة العطية، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 20، 21.

المبحث الثاني: أساسيات حول عملية التأهيل.

إن الحديث عن التطوير والتحسين يقودنا بالضرورة إلى التحدث عن التأهيل، إذ يعد التأهيل مجموعة الإجراءات التي عادة ما تقوم بها المؤسسات لإحداث تغيرات هيكلية على عدة مستويات، ذلك لتحسين قدرة المؤسسات على مواجهة التغيرات التي يمكن أن تحدث داخلها وخاصة التغيرات الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ التأهيل.

وردت العديد من المفاهيم الخاصة بالتأهيل في العديد من الدول والتي سيتم توضيحها، إلى جانب بعض المبادئ التي تقوم عليها عملية التأهيل.

الفرع الأول: مفهوم التأهيل.

مصطلح التأهيل يعد وليد التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار وسائل دعم اندماج البرتغال للاتحاد الأوروبي، إذ يهدف إلى التسريع من عملية عصرنة الاقتصاد البرتغالي من خلال تقوية قواعد التكوين المهني والتحكم في تمويل الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبنجاحها ألفتت اهتمام العديد من الدول النامية ومنها الجزائر¹.

اختلفت الآراء حول تعريف التأهيل حيث تعرف منظمة الأمم المتحدة لتطوير الصناعة ONUDI* برنامج التأهيل على أنه: "عملية مستمرة تهتم بتحضير وتكييف المؤسسة ومحيطها في مستوى متطلبات التبادل الحر، وإدخال إجراءات التطوير وتعزيز نقاط القوة وامتصاص نقاط الضعف، حيث يشمل نوعين من الإجراءات: الأول يتمثل في الدعم المباشر للمؤسسة وتحسين تنافسيتهما من حيث السعر، الجودة، الإبداع والقدرة على المتابعة والتحكم التكنولوجي، والثاني تحسين محيط عمل المؤسسة ورفع القيود المعيقة"².

يتضمن التأهيل أيضا رفع القيم والممارسات الإدارية والأداء إلى مستوى المنافسين المستقبليين خلال فترة زمنية محددة، حيث يهدف التأهيل إلى جعل الشركة تقاوم لضمان استدامتها وكذا تطويرها في بيئة مستقبلية أكثر تطلبا³.

¹ عبد الجليل شليق وآخرون، "برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثالث، ديسمبر 2012، ص 213.

* ONUDI : L'organisation Des Nations Unies pour le Développement Industriel.

² وافية تجاني، "مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو-متوسطة حالة المؤسسات الصناعية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016، ص 53.

³ Abdelhak Lamiri, « Management de L'information redressement et mise à niveau des entreprises », office des publications universitaires, Alger, Algérie, 2^e édition, 2012, P171.

كذلك يقصد بالتأهيل la mise à niveau "رفع القيم، تطبيق الإدارة، رفع أداء المؤسسة إلى مستوى منافسي المستقبل في فترة زمنية محددة، حيث يشير هذا التعريف إلى رفع أداء إدارة المؤسسة من خلال مختلف وظائفها إلى مستوى منافسي المستقبل، أي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة إلى مستوى القدرات التنافسية للمؤسسات التي ستنافسها، سواء في السوق المحلي أو الدولي"¹.

وعلى العموم يمكن القول أن «التأهيل عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تجسد في مخططات تكون مدروسة حسب ظروف الدولة المتبينة لها تعمل على الارتقاء بمستوى مؤسساتها بغية تحسينها وتطويرها لتحقيق القدرة على المنافسة سواء المحلية أو الدولية وكذا الانفتاح على الأسواق العالمية».

الفرع الثاني: مبادئ التأهيل.

لا يمكن تحقيق عملية أو برنامج التأهيل إلا بتوفر مجموعة من الأسس والمبادئ والتي نذكر أهمها فيما يلي²:

- ▲ تحديث وعصرنة محيط المؤسسة الصناعي (سواء كان محيط مادي، قانوني، جبائي...):
- ▲ تعزيز قدرات هياكل وهيئات دعم المؤسسات؛
- ▲ تحديث وسائل الإنتاج وتحري النوعية بما يجاري التطورات التكنولوجية؛
- ▲ إيجاد آليات للمنافسة من أجل ترقية المؤسسات الاقتصادية والهبوض بها ومن ثم العمل على تنمية هذه التنافسية ليس فقط لتشمل الأسواق المحلية بل ولتتمتد أيضا إلى الأسواق الخارجية؛
- ▲ إصلاح المنظومة المصرفية وجعلها أكثر مرونة لتتكيف بشكل أحسن مع التشريعات والقوانين من جهة والتحولت العالمية القائمة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: أهداف وأشكال التأهيل.

باعتبار أن التأهيل جملة من الإجراءات التي تساعد المؤسسات على زيادة تطورها وترقية محيطها وفقا لأشكاله المختلفة فهو يهدف بذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف التنموية.

¹ عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، "التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، دار المحمدية العامة، الجزائر، دون سنة، ص101.

² عليواش أمين عبد القادر، "أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص120.

الفرع الأول: أهداف التأهيل.

تندرج تحت عملية التأهيل العديد من الأهداف التي تسعى إلى تهيئة البيئة الاستثمارية وتحسين عمل المؤسسات من ناحية التسيير لمواجهة متطلبات المحيط الداخلي وكذا الخارجي.

أولاً: ترقية وتطوير محيط المؤسسات:

إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته، فهو المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل بها لذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها¹.

ثانياً: تحسين تسيير المؤسسات:

تسعى برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية حتى تستطيع المؤسسة الحفاظ على حصتها محلياً في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة مواءمة، ويتم ذلك بإدخال مجموعة من التغيرات الهامة على أساليب وطرق التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، التنمية والبحث في وظيفة التسويق، وعليه يمكن تحسين تسيير المؤسسات من خلال²:

☞ تنمية مشاريع الشراكة مع المؤسسات الخارجية؛

☞ ترقية المؤهلات المهنية؛

☞ استخدام تقنيات التحليل المالي في تدير الأموال وتوظيفها؛

☞ ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال؛

☞ تفعيل وظيفة البحث والعمل على إنشاء مخابر بالتعاون مع الجامعات ومخابر البحث المتخصصة

على النسق المعمول به في الدول المتقدمة مما يساعد على اكتساب التكنولوجيا؛

☞ تحسين الجودة أو النوعية للحيازة على المعايير العامة للنوعية العالمية الإيزو.

ثالثاً: تحسين تنافسية المؤسسات:

يترتب على التأهيل زيادة درجة المنافسة للمؤسسات مما يؤدي إلى توليد حافز على التجديد، كما يساعد على ظهور منظمين وإداريين أكثر كفاءة على إدارة المؤسسات، ومن المتوقع أن يتولد على عملية التأهيل

¹ سليمة غدير أحمد، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة تقييمية لبرنامج ميد"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد التاسع، 2011، ص134.

² نصيرة قوريش، "آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 17 و18 أفريل 2006، ص1051.

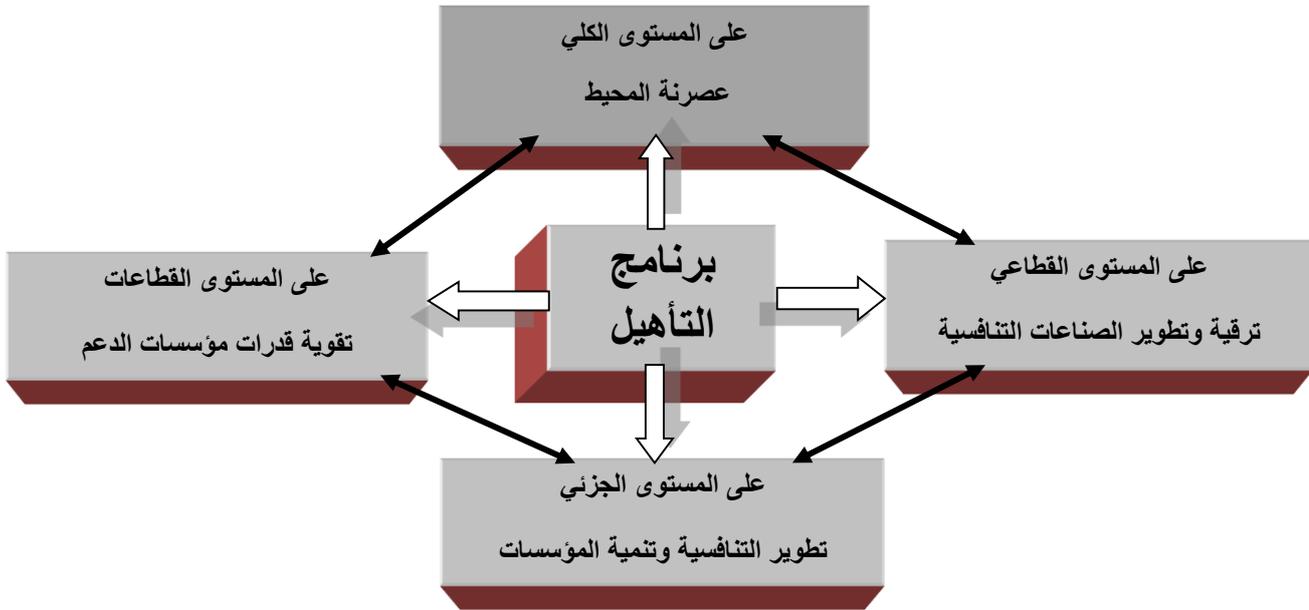
زيادة الكفاءة الإنتاجية أو القدرة التنافسية، إما في شكل زيادة في الإنتاج باستخدام نفس القدر من الموارد أو تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الإنتاج أو أكثر في شكل تحسين نوعية الإنتاج¹.

رابعاً: توفير مناصب الشغل:

تحاول الدول أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهاراته ليحقق إمكاناته في النمو².

حيث يمكن تجسيد أهداف التأهيل عبر أربع مستويات يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): مستويات التأهيل:



المصدر: رؤوف زرفة، "أثر تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل على الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018، ص39.

ويمكن توضيح الشكل السابق كالآتي³:

¹ سليمة غدير أحمد، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة تقييمية لبرنامج ميديا"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007، ص60.

² صابرين زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص325.

³ رؤوف زرفة، "أثر تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل على الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018، ص ص39، 40.

لعمل برنامج التأهيل في المستوى الأول (مستوى الاقتصاد الكلي) على وضع المؤسسات في محيط ملائم يكون مساويا لمستوى التنافس المحلي أو الأجنبي وذلك بتجسيد سياسات للدعم والتحفيز وكذا وضع آليات مناسبة تسمح للمؤسسات بمباشرة عمليات اقتصادية على المستوى القطاعي والجزئي.

لأما في المستوى الثاني (الاقتصاد القطاعي) فيعمل برنامج التأهيل على ترقية وتطوير الصناعات الأكثر تنافسية وتحسين نوعية التكوين وتأهيل الموارد البشرية، كما يحدد هذا المستوى كل الهيئات المتعاملة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وتكييفها مع متطلبات الاقتصاد الجديد.

وفي المستوى الثالث (الاقتصاد الجزئي) يتم تحديث الطرق المستخدمة في الإنتاج وكذا الوظائف الاقتصادية والتسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتنظيم والموارد البشرية، التسويق، المالية، المحاسبية... الخ.

الفرع الثاني: أشكال التأهيل.

يتخذ برنامج التأهيل في المؤسسات عادة مجموعة من الأنماط، يمكن إجمالها في أربعة أشكال أساسية تتمثل فيما يلي¹:

أولاً: تأهيل طرق الإنتاج: (la mise à niveau des processus)

يقصد هنا التمكن من عملية التحويل الأنجع لكل ما يدخل في العملية الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بإعادة هيكلة نظام الإنتاج وإدخال تكنولوجيا أعلى مع المحافظة على طلبات الزبائن، وبالتالي تكون أكثر تنافسية.

ثانياً: تأهيل المنتجات: (la mise à niveau des produits)

وجب على المؤسسة اختيار منتجات أكثر جودة وبقيمة أعلى، وذلك للحصول في الأخير على مجموعة واسعة من منتجات متنوعة الصفات والنوعية، وذلك من جانب الجودة أو/والمنتج.

وفي بعض الأحيان يصعب التفريق بين تأهيل المنتج وتأهيل طرق الإنتاج، خاصة في الصناعات الغذائية ذات الأصل الزراعي أين توجد طرق إنتاج جديدة تنتج أنواع جديدة من المنتجات.

¹ سليمة غدير أحمد، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص ص108، 109.

ثالثا: التأهيل الوظيفي: (la mise à niveau fonctionnelle)

هذا النوع من التأهيل يستهدف مختلف التغييرات في أنشطة المؤسسة، واكتساب وظائف جديدة والتي لها الدور في الرفع من كفاءة الأنشطة، وفي هذا الصدد نستطيع أن نذكر مثلا صناعة الألبسة والتي انتقلت من صناعة جزئية إلى صناعة مكتملة.

رابعا: التأهيل ما بين القطاعات: (la mise à niveau intersectorielle)

يسعى هذا النوع من التأهيل إلى توسيع الكفاءات المتحصل عليها وذلك عن طريق سلسلة في وظيفة ما من قطاع مختلف، أو تعلم حلقة صغيرة من سلسلة القيمة (الاستهلاك المحلي) واستعمال هذه المعرفة في سلسلة أخرى (التصدير).

المطلب الثالث: متطلبات عملية التأهيل.

تستدعي عمليات التأهيل توفر مجموعة من العناصر والمتطلبات الضرورية، ولنجاح هذه العملية يتطلب نجاح تأهيل منظومة وظائف المؤسسة المختلفة والارتقاء بها بغرض اكتساب مزايا تنافسية تسمح لها بمواجهة التطور الحاصل على مستوى الوظائف وكذا التأقلم مع متطلبات البيئة الاستثمارية، وعليه يمكن إجمال متطلبات عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية فيما يلي:

أولا: إدارة الأعمال (Management):

المؤسسة في الوقت الحالي وعبر محيطها المعقد ولتأمين بقائها، عليها أن تكون من جهة تنافسية ومن جهة أخرى تتأقلم مع محيطها الذي يتغير باستمرار والمناجمنت يعتبر عنصر أساسي لبقاء المؤسسة، حيث يعرف P.Druker المناجمنت بأنه: عبارة عن أدوار، اختصاص وهو كذلك أشخاص حيث أن كل نجاح للمناجمنت يقابله نجاح للمسير وكل إخفاق يقابله إخفاق للمسير، الرؤية والمثابرة ونجاح التسيير يحدد ما إذا كانت المؤسسة في بحالة جيدة أو العكس¹.

¹ عبد القادر رقرق، بوحفص حاكمي، "الإجراءات الواجب اتخاذها لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية الحالية"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2016، ص135.

ثانيا: التخطيط الاستراتيجي (Planification stratégique) :

هو عملية نظامية توافق من خلالها المؤسسات على الأولويات الضرورية لتحقيق هدفها إلى جانب استجابتها للبيئة المحيطة بها، مما يعمل على امتلاك الموارد وتخصيصها باتجاه تحقيق تلك الأولويات¹.

ثالثا: التسويق (Marketing):

يعبر التسويق عن نظام متكامل من أنشطة الأعمال المترابطة التي تهدف إلى تخطيط وتسعير وترويج وتوزيع السلع والخدمات التي تشبع احتياجات الزبائن الحاليين والمرقبين، حيث يشمل المؤسسات الربحية وغير الربحية². لذا يجب على المؤسسات الاهتمام بالجانب التسويقي لأن نجاح نشاط التسويق يؤدي إلى نجاح خطط وبرامج المؤسسة.

رابعا: تأهيل الموارد البشرية:

على خلاف باقي الموارد نجد أن الموارد البشرية لا تصنف بسهولة في المؤسسة، باستثناء تلك التي يمكن ترشيدها وفقا لمخططات تنظيمية ووظيفية³. وتعني الارتقاء بمستوى المعارف والمهارات لدى الأفراد بما يمكن أن يحقق استراتيجيات المؤسسة ويضمن لها البقاء والاستمرارية⁴.

خامسا: الاهتمام بالبحث العلمي والحصول على التكنولوجيا:

أصبحت المصانع في الدول المتقدمة تعتمد بشكل أساسي على الأنظمة الرقمية، اقتصاد المعرفة كمصدر للثروة، فأخر الدراسات تشير إلى أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أضحت تمثل 80% من اقتصاديات العالم (20% الباقية هي حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية)، وهكذا أصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية مواكبة هذا التحول ومضاعفة الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتحكم التكنولوجي باعتباره أساس بناء قدرتها التنافسية، وتفعيل دور مخابر البحث الجامعية ومراكز البحث الأخرى ووضع الآليات المناسبة حتى تصبح بمثابة حاضنات أعمال التكنولوجيا، وتوطيد الصلة بين المحيط العلمي والمحيط المؤسسي⁵.

¹ يحي قحطان محمود، "التخطيط الاستراتيجي -مدخل لتحقيق الميزة التنافسية-"، دارالمنهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص26.

² إياد عبد الإله خنفر وآخرون، "إدارة التسويق -مدخل معاصر-"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص13.

³ Patrick Dussossoy, « Conseils pratiques pour piloter votre PME : Comment analyser, décider, organiser, mobiliser, et se dépasser...pour réussir », Gereso, Mans, France, 4^e édition, 2018, P176.

⁴ محمد كمال مصطفى، "4 محاور لزيادة فاعلية الموارد البشرية"، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2016، ص38.

⁵ أمين عبد القادر عليواش، "أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص121.

سادسا: التجديد التكنولوجي:

الأساس التكنولوجي هو قدرة المنظمة على تقديم منتجات جديدة ومواجهة احتياجات الأسواق باستخدام تكنولوجيا وتقنيات متطورة بغية المساهمة في تحقيق الميزة التنافسية¹.

سابعا: تأهيل المحيط وتدعيم البنية التحتية:

لا يمكن لأي مؤسسة ممارسة نشاطها بمعزل عن محيطها فهي تؤثر وتتأثر به، فهي في تبادل مستمر سواء مع الزبائن أو الموردين من خلال عمليات البيع والشراء أو مع البنوك من خلال عمليات التمويل والقرض والادخار، مع مؤسسات التأمين من أجل الضمان، ومع مختلف الإدارات (الجمارك، الضرائب...) للاستفادة من الامتيازات ودفع الحقوق والالتزامات، لذا فإن عملية تأهيل المحيط بالإضافة إلى تدعيم البنية التحتية يشكلان أمران ضروريان لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها والوصول إلى رفع قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها².

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية لعملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن مسألة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقودنا إلى الحديث على المسار الاستراتيجي التي تتخذها هذه الأخيرة من أجل البروز في الأسواق المحلية والدولية ومواجهة ما تفرضه البيئة المحيطة من تغيرات وتطورات، هذا ما يفرض على الدول إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية التأهيل والتي لا تقتصر على حل مشكل المؤسسات فحسب بل تتعدى إلى المحيط الاقتصادي ككل.

المطلب الأول: دوافع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك مجموعة من الدوافع والأسباب التي تدفع الدول إلى حتمية تبني إجراءات التأهيل لتكييف مؤسساتها وخاصة الصغيرة والمتوسطة مع متطلبات البيئة الاستثمارية، وهذه الدوافع والأسباب عادة ما تكون في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة ويمكن تفصيل هذه الأسباب إلى ما يلي³:

أولا: تحديات المنافسة الخارجية: وخاصة عمليات الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والشركات التي تبرمها الدول مع بعضها البعض؛

¹ غسان قاسم داود اللامي، "إدارة التكنولوجيا- مفاهيم ومداخل، تقنيات، تطبيقات عملية"-، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 37.

² أمين عبد القادر عليواش، مرجع سبق ذكره، ص 121.

³ رؤوف زرفة، مرجع سبق ذكره، ص 41، 40.

ثانيا: العولمة: وما لها من آثار على توحيد نمط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثالثا: ضعف مؤهلات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموارد البشرية نظرا لعدم إتباعهم للأساليب الحديثة في التسيير والإنتاج والتسويق: حيث أن أغلب مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم ملاكها، كما يلاحظ عدم لجوء المؤسسات إلى تكوين مواردها البشرية نظرا للتكاليف المترتبة عن ذلك؛

رابعا: غياب الرؤية الاستراتيجية لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي تمكنهم من تحديد الأهداف الاستراتيجية وأساليب التخطيط الاستراتيجي للوصول لهذه الأهداف؛

خامسا: عدم توفر المعلومات الاقتصادية: والتي تكون موثوقة ومضبوطة ومحيطة من أجل استخدامها في رسم مختلف السياسات الإنتاجية والتسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

سادسا: غياب روح المقاولاتية والمخاطرة لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

سابعا: رفع الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛

ثامنا: الصعوبات الإدارية ومشاكل نقص المعلومة والخبرة التنظيمية: تتلخص أهم المشاكل الإدارية في إهمال التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل، تخطيط ووضع برامج للعمل، صعوبة تحديد الاختصاصات والمسؤوليات ووضع هيكل تنظيمي للمؤسسة، كذلك عدم القدرة على اتخاذ القرارات والافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية الدقيقة، كل هذه تعتبر مقدمات لمشاكل إدارية قد تؤدي إلى فشل المؤسسة وزوالها، أما بالنسبة لنقص المعلومة الاقتصادية الدقيقة وصعوبة الحصول عليها يعتبر من المشاكل الخطيرة التي تواجه المؤسسات في رسم سياساتها الإنتاجية والتوسعية ومخططاتها التسويقية لعدم توفر مركز مختص في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية، ويظهر النقص في المعلومة واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط المؤسسات¹.

المطلب الثاني: المسار الاستراتيجي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتطلب عمليات التأهيل بناء مسار استراتيجي يتم على أساسه تنفيذ هذه العملية وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات ويمكن إجمال هذه المراحل فيما يلي:

¹ ابتسام بوشريط، "آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص32.

الفرع الأول: تحضير مسار استراتيجي شامل.

يعتبر قرار القيام بإعادة التأهيل خيارا طوعيا يعود للمؤسسة، وبالتالي فإن اختيار مكتب الدراسات والمستشارين في هذا الخصوص يعتبر اختيارا حرا للمؤسسة المعنية، فالتشخيص يعتبر عملا احترافيا يقوم على التعاون بين المؤسسة ومكتب الدراسات فيما يتعلق بالاختيارات والأعمال الواجب القيام بها لتجسيد التأهيل¹،

ويشمل ذلك القيام بما يلي:

أولا: التشخيص الاستراتيجي الشامل:

وهو التشخيص الذي يطرح ويعرف بالمشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسة، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لها، وبالتالي يعتبر نظام للبيئة التي تعمل فيها المؤسسة باعتباره تحليل معمق وشامل لمختلف الوظائف الداخلية وكذلك تقييم للأهداف والكفاءات وأداء المؤسسة، حيث يعتبر التشخيص الاستراتيجي المرحلة الاستراتيجية الأولى للتأهيل².

ثانيا: تحديد الغايات والأهداف:

تشير الغايات إلى النتائج النهائية للمؤسسة والتي ترتبط بتحديد الغرض الذي يميزها عن غيرها من المؤسسات المماثلة، وهي بمثابة أهداف عامة وشاملة تعكس ما ترمي إلى تحقيقه في المدى البعيد. من ناحية أخرى تشير الأهداف إلى النتائج المطلوب تحقيقها لترجمة مهام المؤسسة ورسالتها إلى واقع عملي³.

ثالثا: توضيح المنهجية:

إن منهجية التشخيص الاستراتيجي الشامل بغرض تأهيل المؤسسات تقوم على مسعى شامل ودقيق يتضمن متطلبات يمكن تصنيفها إلى خمس فئات واعتبارها خمس تشخيصات جزئية، حيث يجب أن تكون هذه الأخيرة مرتبطة مع بعضها وتتماشى مع استراتيجيات وأهداف المؤسسة وأن تكون صياغتها بأسلوب منطقي ومتناسق، إذ أن جودة التشخيص الاستراتيجي تقوم على التجانس بين هذه المكونات الخمس وهي:

¹ الهادي بوقفلول، بومدين بلخير، "إدارة التغيير كمدخل لنجاح مشاريع تأهيل المؤسسات في الجزائر"، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الأول، 2010، ص 142.

² سليمة غدير أحمد، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 113.

³ وافية زاير، "الإدارة الاستراتيجية وأداء المؤسسات الاقتصادية"، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص 51، 52.

تحليل المصادر الخارجية للتنافسية، تحليل الثنائية (منتجات / أسواق) والتموقع الاستراتيجي، التشخيص المالي، تشخيص القدرات التقنية وتشخيص القدرات التسييرية¹.

الفرع الثاني: اختيار استراتيجيات التأهيل.

إن المحددات الأساسية لنجاح أو فشل أي مؤسسة هو طبيعة الاستراتيجية المتبناة لمواجهة المنافسين، لهذا تعتبر عملية تصميم واختيار وتنفيذ الاستراتيجيات من أهم مقومات نجاح عملية تأهيل وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتضمن هذه الخطوة ما يلي².

أولاً: صياغة الاستراتيجية:

صياغة الاستراتيجية هي إعداد خطط طويلة الأجل لتحقيق الإدارة الفعالة للفرص والتهديدات البيئية في ضوء ما تمتلكه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من نقاط قوة أو ضعف، حيث تشمل هذه العملية تحديد الرسالة والرؤية الاستراتيجية لها، تحديد الأهداف والغايات، دراسة البيئة الداخلية، دراسة البيئة الخارجية واختيار الاستراتيجية المناسبة³، حيث يعتبر تحديد الاستراتيجية ضمن المرحلة الثانية من المسار الاستراتيجي للتأهيل.

ثانياً: الاستراتيجيات المحتملة للتأهيل:

هناك عدة استراتيجيات يمكن الاعتماد عليها لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

¹حنان جودي، عبد الوهاب بن بركة، "المسار الاستراتيجي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد السادس عشر، ديسمبر 2014، ص ص 287، 288.

² المرجع نفسه، ص 288.

³ وافية زاير، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الجدول رقم (4): الاستراتيجيات المناسبة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية:

المحدودية	التأثير على المنتج	التأثير على الموارد	التعريف	الاستراتيجية
-صعوبة العثور على المشتريين لعناصر الأصول المتخلي عنها -الصعوبات النفسية والبشرية للتقدم في التدابير المتخذة.	-التخصص في المنتجات الجيدة -التخلي على المنتجات الغير قادرة على المنافسة -التخلي على التكامل سواء العمودي أو/و الأفقي -تغطية مساحة واسعة جغرافيا -الرفع من جودة المنتجات.	-التخلي عن بعض الأصول -تعبئة الموارد المالية -تخفيض بعض التكاليف -تصريف بعض العمال -إعادة تشكيل بعض هوامش الاستغلال الخاصة بالمنتجات الجيدة.	يتم من خلالها اختيار مجال تنافسي محدود بحيث يتم التركيز على منتج منفرد أو عدد من المنتجات المتقاربة جدا، أو التركيز على قطاع سوقي واحد.	التركيز le recentrage
-الحواجز القانونية	-تعزيز التكامل العمودي والأفقي -فرصة لزيادة القدرة على الإنتاج، وفتح أسواق جديدة -تحسين الوصول إلى المعلومة وكذا التكنولوجيا.	-متطلبات مالية أقل -تخفيض بعض التكاليف (التخزين، -- -مصاريف البيع والشراء والإشهار) -التحول السريع للمعرفة.	هي عقد أو اتفاق بين مشروعين، أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي أو تجاري أو خدمي، وذلك على أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة.	الشراكة والتحاليف Le partenariat et alliance
-وقت التنفيذ طويل نسبيا في فترات العسر المالي.	-تخفيض مدة الاستجابة مقارنة بتغيرات المحيط -انخفاض في تنوع المنتجات الوسيطة -تحسين جودة المنتج.	-متطلبات مالية لتجديد أو إضافة بعض المعدات -زيادة الطاقة الإنتاجية -التنوع وتنقل الموظفين -تخفيض بعض التكاليف.	التغيير متى لزم الأمر، فالمتابعة المستمرة للمحيط تستدعي من المؤسسات تحضير سيناريوهات ملائمة للتقليل من الأخطار المرتقبة والتصرف في الوقت المناسب.	المرونة la flexibilité

المصدر: سليمة غدير أحمد، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 117.

الفرع الثالث: صياغة مخطط التأهيل.

يمثل تشكيل مخطط التأهيل الخطوة الثالثة من المسار الاستراتيجي لعملية التأهيل، وهو بمثابة إعادة تنظيم لمخطط أعمال المؤسسة، ويسمى أيضا مخطط الأعمال حيث يشكل هذا المخطط خلاصة التشخيص الاستراتيجي الإجمالي بحيث يوفق بين أهداف المؤسسة وإمكانياتها لي طرح في الأخير حل واقعي للمشاكل أو المشاكل التي تعاني منها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتحسين تنافسيتها، وهناك جملة من الشروط التي يجب أن تتوفر في مخطط التأهيل والتي هي كالآتي¹:

- ◀ أن يحظى بموافقة جميع الشركاء الفاعلين في المؤسسة وذلك بغية سهولة التنفيذ؛
- ◀ يتطلب مخطط التأهيل الصرامة في صياغته كما يجب أن يشمل جميع أبعاد المؤسسة آخذين بعين الاعتبار كل من متغيرات البيئة الداخلية وكذا الخارجية للمؤسسة؛
- ◀ يجب أن يكون مخطط التأهيل كامل ودقيق وخال من الغموض؛
- ◀ سهولة الوصول إلى المعلومة من قبل الشركاء الفاعلين في المؤسسة.

الفرع الرابع: تنفيذ ومتابعة مخطط التأهيل.

تعتبر عملية التنفيذ والمتابعة رابع مرحلة من المسار الاستراتيجي لعملية التأهيل حيث أنها تتضمن مرحلتين فرعيتين تكونا متزامنتين وهما التنفيذ والمتابعة.

أولا: التنفيذ:

بعد صياغة الاستراتيجية على مستوى المنظمة والأعمال والوظائف وكذلك بعد اختيار البديل الاستراتيجي المناسب فإنه يكون منطوقيا أن توضع الاستراتيجية في موضع التنفيذ، وتعد عملية التنفيذ هي المرحلة قبل الأخيرة من عملية التأهيل². حيث أن نجاح مخطط التأهيل يتطلب من المؤسسة بلوغ الأهداف والنتائج المتوقعة، حيث تبدأ هذه المرحلة من اتخاذ القرار بالتنفيذ من طرف المؤسسة إلى غاية بلوغ هذه الأخيرة لأهدافها، كما أن العمليات التي يجب تنفيذها تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بين هذه العمليات نجد تحسين أنظمة التسيير، تكوين الأفراد وإعادة الهيكلة المالية... الخ³.

¹ سليمة غدير أحمد، (2017)، مرجع سبق ذكره، ص118.

² محمد فخري راضي، "الإدارة الاستراتيجية"، دار أمجد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص52.

³ حنان جودي، عبد الوهاب بن بريكة، مرجع سبق ذكره، ص294، 295.

ثانياً: المتابعة:

وجود المؤسسة في محيط اقتصادي دائم التغيرات يدفعها لليقظة المستمرة وذلك بإنشاء نظام يقظة لمتابعة سير المؤسسة ووضعيتها في محيطها¹.

حيث يمكن متابعة وضبط خطط التأهيل من خلال إتباع عدة إجراءات نذكر منها²:

- ◀ تحديد مؤشرات قياس أداء (قياسية)؛
- ◀ قياس مستوى الأداء الفردي وكذلك للدوائر؛
- ◀ المقارنة ما بين مستوى الأداء الفعلي ومؤشر الأداء القياسي؛
- ◀ اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

المطلب الثالث: شروط نجاح عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتطلب إجراءات عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر مجموعة من الشروط التي تساهم في إنجاحها و الوصول إلى الهدف من وراء تبنيها ويمكن إجمال هذه الشروط فيما يلي³:

- ❖ ضرورة وضع الإجراءات الملموسة المقترحة لضمان تطبيق استراتيجيات النمو المقترحة سواء في المجال البشري أو المادي أو المالي؛
- ❖ توفير الإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية الضرورية لإنجاح عمليات التأهيل؛
- ❖ تحسين العناصر التي تضمن السير الفعال للعمليات الداخلية للمؤسسة؛
- ❖ تحسين العناصر التي تتيح التعامل والتأقلم مع ما يفرضه المجتمع على المؤسسة من متطلبات؛
- ❖ التركيز على الموارد البشرية ذات الكفاءة والمهارة؛
- ❖ الاقتناع بأن عملية التأهيل عملية مستمرة في الزمن.

إضافة إلى الشروط السابقة فإن توفر جملة الشروط الإضافية الآتية يعد دعماً إضافياً لنجاح برامج التأهيل والتي نوجز أهمها في الآتي⁴:

¹ حنان جودي، عبد الوهاب بن بريكة، مرجع سبق ذكره، ص 295.

² نايف الجابري، "الإدارة الاستراتيجية في المنشآت الصناعية"، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013، ص 82.

³ عبد الرحمان العايب، "مدى إسهام برامج التأهيل في تحسين أساليب وأنماط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، تمارست، الجزائر، العدد الثاني، 2012، ص 369.

⁴ رؤوف زرفة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

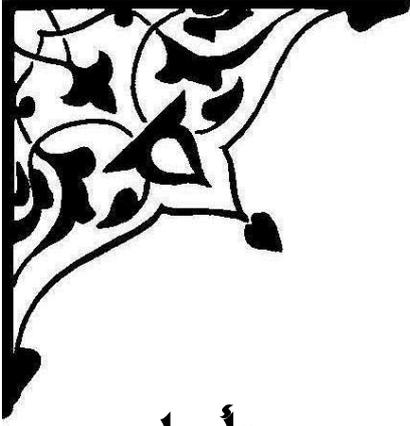
- ☞ ضرورة وجود فترة انتقالية تتمكن خلالها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من امتلاك الوقت الكافي للتأقلم والتكيف مع الانفتاح على الأسواق الخارجية؛
- ☞ ضرورة حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بذل الجهود اللازمة من أجل الرفع من مستوى أدائها والالتزام ببرنامج التأهيل؛
- ☞ ضرورة إيجاد الدولة لآليات وهيئات مرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساعدة في تحقيق أهداف التأهيل.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نستنتج أنه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة البيئة الاستثمارية التي تنشأ فيها، غير أننا سنقوم بتبني التعريف الذي تم وضعه من قبل المشرع الجزائري وفق المرسوم رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017.

كذلك رأينا أن عمليات التأهيل تتبنى بغرض تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتهيئتها لظروف البيئة الدولية، حيث تهدف العديد من الدول إلى تحقيق أعلى مستويات المنافسة في الأسواق الدولية لا سيما الدول النامية التي تحاول اللحاق بركب هذه الدول المتقدمة سعياً منها لترقية اقتصادياتها وضمان الديمومة لها.

وعليه وفي إطار تطوير اقتصاديات الدول وتحقيق التنمية الاقتصادية يأتي التنوع الاقتصادي كمسعى تحاول أغلبية الدول خاصة وحيدة المصدر تبني هذه الاستراتيجية والنجاح فيها للتوجه نحو الاستقلالية والتقدم.



الفصل الثاني: التنوع الاقتصادي ودور تأهيل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه.

تمهيد:

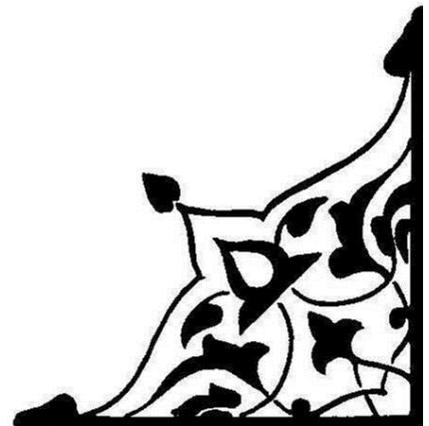
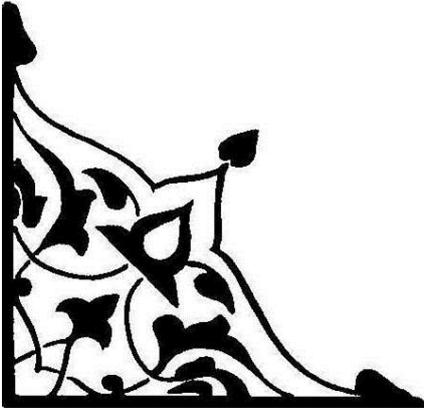
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي.

المبحث الثاني: أساسيات التنوع الاقتصادي.

المبحث الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق

مستلزمات التنوع الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثاني.



تمهيد

إن استمرارية أحادية الاقتصاد واقتصاره على تصدير مورد وحيد لا يمكن أن يفي بمتطلبات تحقيق الاستقلال الاقتصادي وذلك لأن الاقتصاد الأحادي يضع البلد في خانة التبعية الاقتصادية كونه لا يشبع حاجاته المتنوعة والتي تعوض عن طريق الاستيراد من البلدان الأخرى.

من هنا أدركت العديد من الدول أن عليها التصدي إلى الصدمات الخارجية التي تخل بتوازن اقتصادها خاصة تلك التي تنجم عن تقلب أسعار سلع التصدير الرئيسية وهنا يبرز مصطلح التنوع الاقتصادي من الحاجة إلى توسيع مصادر الدخل وتنويعه دون الاعتماد على قطاع واحد دون غيره، مما يسمح بتوسيع فرص الاستثمار وتقوية الاقتصاد وحمايته من الأزمات المختلفة.

وانطلاقاً مما سبق سوف نستعرض في هذا الفصل في ثلاثة مباحث كما يلي:

- ◀ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي؛
- ◀ المبحث الثاني: أساسيات التنوع الاقتصادي؛
- ◀ المبحث الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق مستلزمات التنوع الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي.

أصبح التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية للاقتصاديات وحيدة المورد لما له من أهمية في التخلص التدريجي من الاعتماد على هذا المورد الوحيد، إذ يستدعي التنوع الاقتصادي انتهاج استراتيجيات شاملة من أجل تنوع مصادر الدخل لتقليل اختلالات الهيكل الاقتصادي الناتجة عن الاعتماد على مصدر دخل وحيد، هذا ما جعل التنوع مسعى كل الدول خاصة النامية منها.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص التنوع الاقتصادي.

إن التنوع الاقتصادي يعد خيارا استراتيجيا تنمويا للدول التي ترغب في تحقيق النمو الاقتصادي واستدامة التنمية، إذ يساهم في تطوير كافة القطاعات الإنتاجية والتقليل من الاعتماد على قطاع واحد، الأمر الذي جعل كافة الدول توليه اهتماما كبيرا خاصة التي تبحث على اللحاق بركب الدول المتطورة.

الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي.

التنوع مفهوم معقد ومتعدد المعاني حسب التخصصات المختلفة للعلوم الإنسانية وعلوم الإدارة، فبغض النظر عن مدى تعقيد هذا المفهوم فإنه يقدم العديد من المعاني سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي يعرف التنوع بأنه "استراتيجية الاستثمار في منتج أو خدمة جديدة وذلك ضمن استراتيجية جديدة لاستهداف عملاء أو سوق جغرافي جديد". أما على مستوى الاقتصاد الكلي فيعرف التنوع بأنه "إنشاء فروع جديدة للنشاط أو التوسع في فروع النشاط الموجودة بالفعل بهدف الاستدامة"¹.

يعرف التنوع الاقتصادي بأنه "عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج بما يكفل تحقيق تراكم في قدرات ذاتية قادرة على توليد موارد متجددة ومن ثم بلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات، ويعد التنوع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج، كما لا يعني أفراد هذه الأولويات التقليل من أهمية المساعدة على النهوض بقطاع المواد الأولية الخام كتصنيعها وتنمية مصادرها وترشيدها استخداماتها"².

كما يعرف التنوع الاقتصادي على أنه: "عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل"³.

¹Paterne Ndjambou, « Diversification économique territoriale : enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives », Thèse de Doctorat en développement régionale, (non publié), université du Québec, Canada, 2013, P –P79-83.

² موسى باهي، "التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2019، ص128.

³Mohamed Nasser Hamidato, Baqaas Alssafiah, « Economic diversification in Algeria », Global journal of Economic and Business (GJEB), University Echahid Hamma Lakhder, Eloued, Algeria, N°02, April 2017, P76.

يعرف التنوع الاقتصادي كذلك بأنه: "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل في البلد التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد"¹.

كذلك تعتبر استراتيجيات التنوع اليوم أداة مهمة للحد من المخاطر المرتبطة باقتصاد معين، إذ أن تنوع الاقتصاد إلى صناعات متعددة خارج النفط والغاز مهمة صعبة تتطلب تعاونا عميقا بين الحكومة والصناعة والمستثمرين الأجانب، حيث تسمح استراتيجية التنوع الاقتصادي بشكل رئيسي بتقليل الاعتماد المالي على النفط من خلال إنشاء مصادر أخرى للتمويل تنبثق من قطاعات غير نفطية وبالتالي تشجيع إنشاء اقتصاد حديث يمكنه الحفاظ على مستوى مرتفع نسبيا من الدخل².

مما سبق يتضح لنا أن التنوع الاقتصادي هو "استراتيجية تعتمد على الدول بغية تنوع مصادر الدخل دون الاعتماد على مصدر وحيد، بخلق نشاطات أعمال جديدة أو التوسع في الأعمال الموجودة والهدف هو تجنب الاختلالات التي يمكن أن تحدث نتيجة الاعتماد على مصدر واحد ومن ثم ضمان استمرارية النشاط وتحقيق النمو، هذا الأمر يوضح لنا أن التنوع الاقتصادي هو عكس التخصص".
الفرع الثاني: خصائص التنوع الاقتصادي.

نعرض فيما يلي أهم خصائص التنوع الاقتصادي كالآتي³:

أولا: التنوع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية:

إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل يشكل خطرا يهدد مصير ذلك الاقتصاد، سيما إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية (غالبا ما تكون لها بدائل معوضة لها، أو أن أجل نضوبها محسوب، أو أن سعرها وعوائدها عرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة)، وبالتالي فالتنوع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة واحدة قد تكون عرضة للتدهور المستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

¹ حامد عبد الحسين الجبوري، "التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، شبكة النبا المعلوماتية، نقلا عن: <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>، يوم: 07 مارس 2020.

²Nasser Bouyahiaoui, Souria Hammache, « Les stratégies de diversification économiques dans les pays pétroliers : quelles leçons tirées des expériences internationales? », une feuille de recherche présenté au séminaire international sur: « L'exigences pour réaliser un décollage économique dans les Pays pétroliers de l'effondrement des prix du pétrole », Université de Akli Mohand Oulhadj, Bouira, Alger, jour: 29 et 30 Novembre, 2016, P3.

³ موسى باهي، "التنوع الاقتصادي والتنمية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2008، ص - ص 59-61.

ثانيا: التنوع الاقتصادي عملية تدريجية لتنوع مصادر الدخل:

يتضمن التنوع الاقتصادي بناء قاعدة اقتصادية صلبة، مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات قادرة على توفير فرص عمل للسكان وتمكنة من توفير الاحتياجات، تقود إلى إيجاد مصادر دخل جديدة في مجال الناتج المحلي الإجمالي، تمويل الميزان التجاري، تمويل الميزانية العامة وتوليد فائض يكفي مستقبلا لتمويل استثمارات مادية وبشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية.

ثالثا: التنوع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد القومي:

يتكون الاقتصاد القومي من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وبالتالي يشكل ذلك منطلقا لإحداث تحولات بنائية في هيكل الاقتصاد وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة إلى تشخيص القدرات الموردبة للاقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المعتمدة.

رابعا: التنوع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية:

إن التنوع هو تلك العملية التي تهدف إلى توازن هيكله للاقتصاد وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، بحيث تساهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسبة مهمة ومتساوية، لذلك يعتبر التنوع الاقتصادي الصورة العكسية للاختلال في الهيكل الاقتصادي والذي يتجلى في ارتفاع المساهمة النسبية لقطاعات محدودة (قطاع على الأكثر) وحتى نشاطات محددة داخل القطاعات في تكوين الناتج في الوقت الذي تنخفض فيه مساهمة قطاعات حيوية ذات أهمية بالغة.

خامسا: التنوع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية:

تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة من ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة لزيادة الرفاهية المادية للأفراد، وعليه فإن التنمية بهذا المعنى تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع الهيكل تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للحصول على الدخل، وبالتالي فإن نجاح التنمية مرهون بمدى التنوع الذي يحصل في الهيكل الاقتصادي.

المطلب الثاني: دوافع التنوع الاقتصادي، أهميته وأهدافه.

نظرا لأهمية التنوع الاقتصادي والأهداف التي يسعى إليها أصبحت العديد من الدول التي تعاني أحادية المصدر تبني هذه الاستراتيجية، حيث نجد أن هناك مجموعة من العوامل التي تدفع بالدول إلى إتباع استراتيجية التنوع سيتم توضيحها في الآتي.

الفرع الأول: دوافع التنوع الاقتصادي:

إن الدافع الرئيسي من التنوع الاقتصادي يكمن في حماية الاقتصاد من صدمات التخصص في إنتاج وتصدير سلعة واحدة خاصة المواد الأولية، حيث يقول * osakwe: "على واضعي السياسات في الدول الغنية بالمواد الأولية أن يكونوا مهتمين أكثر بتنوع صادراتهم للحد من الصدمات الخارجية"¹. إضافة إلى هذا الدافع تتوفر لدى الدول جملة من الدوافع الأخرى التي نقدم أهمها فيما يلي²:

- ▲ التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تشكل عماد الدول ذات الاقتصاديات الأحادية؛
 - ▲ تذبذب دخل هذه الدول وانعكاس ذلك على إنفاقها العام؛
 - ▲ تفاوت نمط وتيرة التنمية الأفقية والعمودية بها؛
 - ▲ الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية؛
 - ▲ الاعتماد المستمر والمتزايد على الخارج في استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية.
- الفرع الثاني: أهمية وأهداف التنوع الاقتصادي.

نظرا للدور الذي يلعبه التنوع الاقتصادي في التقليل من الاختلالات وإحداث توازنات داخل الاقتصاد تبرز أهميته والأهداف التي يسعى إليها فيما يلي³:

أولا: تقليل المخاطر الاستثمارية:

يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.

ثانيا: تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:

ففي حالة البلدان التي تعتمد على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من العملة الأجنبية مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

* Osakwe Patrick هو عضو في مجلس الشيوخ النيجيري، مثل منطقة دالتا الشمالية في ولاية دالتا على منصة حزب الوفاق وتم تعيينه ضمن لجان الغاز والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

¹ نبيلة نوي، "التنوع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية-دراسة حالة الجزائر-"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الخامس والثلاثون، 2018، ص181.

² صادق هادي، "دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2014، ص5.

³ أبوبكر بوسالم، "التوجه نحو الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية بديلة للتنوع خارج قطاع المحروقات الاقتصادي"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة2، البليدة، الجزائر، العدد الرابع عشر، ديسمبر 2018، ص110.

ثالثا: زيادة القيمة المضافة:

يعزز التنوع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما أن إسهام التنوع في توليد الفرص الوظيفية يؤدي إلى ارتفاع دخول عوائد الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

رابعا: زيادة إنتاجية رأس المال البشري:

يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وهذا ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

خامسا: توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:

يساهم التنوع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات المنتجة على تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

سادسا: تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:

يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثبتت بعض الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي، وعليه يمكن استنتاج أن تقليص التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن زيادة درجة التنوع الاقتصادي سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، فقد أكدت بعض الدراسات تحرك الهيكل الإنتاجي من القطاعات الأكثر تقلبا إلى القطاعات الأقل تقلبا وتلاشي التقلبات الناتجة عن الصدمات على المستوى الكلي عبر عملية التنمية¹.

سابعا: تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي:

يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تحقيق مزايا عديدة جراء تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات، فعندما يرتبط أداء الاقتصاد الوطني بإنتاج منتج معين سواء كان سلعة استخراجية أو سلعة زراعية أو خدمية فإن انخفاض أسعار أو طلب هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي بالضرورة إلى تعرض الهيكل الإنتاجي للمخاطر².

¹ الخطيب عوض ممدوح، "التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، يومي: 16 و17 فيفري 2014، ص7.

² أشرف الصوفي، المنعم الدامي، "القطاع الفلاحي كآلية للتنوع الاقتصادي الجزائري"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 25 و26 أبريل 2017، ص4.

ثامنا: توليد الفرص الوظيفية:

يعزز التنوع الاقتصادي توليد وظائف جديدة وذلك بتحفيزه للنمو الاقتصادي، إذ يزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية مما يؤدي إلى تقليص معدلات البطالة¹.

تاسعا: رفع معدل التبادل التجاري:

يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات إلى تدني مستوى معدل التبادل التجاري، فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية، أما عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري².

عاشرا: تعزيز التنمية المستدامة:

أثبتت الدراسات التي تناولت تقلب معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن وعدم تمكن كثير من الدول الفقيرة للوصول إلى تنمية مستدامة أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بالتنوع الاقتصادي تتمثل في³:

للأول: تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات؛

للثاني: تعرض الدول الفقيرة بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية؛

للثالث: ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة أثر الصدمات على

القطاعات المتخصصة، ومن ثم فالتنوع الاقتصادي سيؤدي إلى استقرار معدلات النمو عبر

الزمن وتحقيق التنمية المستدامة.

وهكذا فإن غياب القطاع الخاص والقوة العاملة الماهرة والمتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنوع الأعمال.

¹ سليم شيبورو، على مناد، "الاقتصاديات النفطية وخيار التنوع الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر"، مجلة دفاتر ميكاس (mecas)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد 16، العدد الأول، 2020، ص 337.

² أشرف الصوفي، المنعم الدامي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

³ محبوب بن حموده، عدنان محيريق، "التنوع الاقتصادي: المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة لحالة الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس حول: "بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 2 و3 نوفمبر 2016، ص 7.

المطلب الثالث: تقسيمات ومستويات التنوع الاقتصادي.

يقسم التنوع الاقتصادي إلى قسمين أساسيين هما: التنوع الأفقي والتنوع العمودي وعلى حسب هذين التقسيمين يأخذ التنوع شكلين أو نمطين يتعلق الأول بتنوع الهيكل الإنتاجي أما الثاني فيتعلق بالتجارة الخارجية أو ما يعرف بتنوع الأسواق.

الفرع الأول: تقسيمات التنوع الاقتصادي.

يأخذ التنوع الاقتصادي التقسيمين الآتين¹:

أولاً: التنوع الأفقي:

يطلق التنوع الأفقي على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة كقطاع البترول مثلاً.

ثانياً: التنوع العمودي (الرأسي):

يطلق التنوع الرأسي على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

الفرع الثاني: مستويات التنوع الاقتصادي.

يمكن التمييز بين مستويين للتنوع الاقتصادي، فهناك التنوع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية بالمؤسسة والتنوع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة.

أولاً: تنوع الإنتاج (الهيكل الصناعي):

يقصد به جعل الهيكل أو النسيج الإنتاجي الداخلي لبلد ما أكثر تنوعاً وذو قاعدة صناعية واسعة، وهذا من خلال الولوج لفضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد وعدم الارتكاز على إنتاج أو قطاع واحد، كما تساعد على التأقلم والتكيف مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الجديدة لاقتصاديات المعرفة المعاصرة². وعليه ينقسم تنوع الهيكل الإنتاجي إلى ما يلي³:

المستوى الجزئي: ويتم على نطاق المؤسسات الإنتاجية أي قطاع الأعمال ويرتبط بالعملية الإنتاجية من خلال التنوع في تشكيلة المنتجات والعمل على تجديدها بتبني التطور التكنولوجي والبحث العلمي وتأمين الكفاءات، وبذلك يحقق قطاع الأعمال نمواً ومردودية وأرباحاً أكثر، وتتوسع الحصص السوقية لاكتساب أسواق وطنية جديدة لتلبية الاحتياجات السوقية الوطنية، ومن ثم البحث في اكتساح أسواق

¹ زروق بن موفق، "استراتيجية تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص 29.

² محمد مسعودي، "استراتيجيات التنوع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 02، العدد السابع، 2018، ص 227.

³ نجاة كورتل، "الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي -دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، العدد الثاني والخمسون، ديسمبر 2019، ص 8.

دولية من خلال تصدير منتجات عالية الجودة وذات قيمة مضافة، محتوى تكنولوجي مرتفع، ومن تبعات التنوع في هذا المستوى تعزيز العلاقات التشابكية بين مختلف المؤسسات على الصعيد المحلي الوطني والدولي في إطار عقود أنشطة المناولة الباطنية أو في إطار الشراكة الأجنبية.

المستوى الكلي: يتحقق التنوع الإنتاجي بمساهمة جميع الفروع والقطاعات الاقتصادية في تحقيق الناتج المحلي الخام وتوليد الدخل الوطني بما في ذلك الزراعة، السياحة والخدمات.

ثانيا: تنوع التجارة الخارجية (الأسواق):

يرتبط تنوع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبها الرئيسي وهما الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنوع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن تنوع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها¹، حيث يمكن توضيح تنوع الأسواق حسب جانبي التجارة الخارجية كما يلي²:

تنوع هيكل الصادرات: وهو الحل الأمثل إذ أن تنوع الصادرات هو توسيع أصنافها وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات النصف الجاهزة من الإنتاج المحلي؛

تنوع هيكل الاستيراد: أي عدم التركيز على نوع واحد أو مجموعة معينة من السلع لأن ذلك سيؤثر على مسار التنمية ويفقدها استقلاليتها، لذلك فإن تنوع الواردات قد يعني حتى تقليل أصنافها عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة... الخ، ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيها، وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

وفي هذا السياق نجد أن هناك العديد من الدول المتقدمة تتصف بالتنوع الشديد في اقتصادياتها وهو ما يعكسه التشابك والترابط الكبير في القطاعات الاقتصادية وتكاملها على عدة مستويات، أما الدول المتخلفة تتسم بالتخصص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات حيث تتركز في عدد محدود من المواد وفي الغالب تشكل مادة أولية واحدة نسبة بالغة الارتفاع من قيمة الصادرات الكلية وهو ما أدى إلى تسميتها باقتصاديات المحصول الواحد أو الاقتصاديات الريعية.

¹ محمد كريم قروف، "قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2014/1980)", مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، المجلد 09، العدد الثاني، 2016، ص 639.

² الطاهر شليجي، زروق بن موفق، "المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية"، مجلة الحقيقة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 17، العدد السابع والأربعون، ديسمبر 2018، ص 197.

المبحث الثاني: أساسيات التنوع الاقتصادي.

التنوع الاقتصادي استراتيجية تطبق على المستوى الكلي أو الجزئي وكذا سياسة تنمية تساهم فيها جميع القطاعات داخل الدولة، حيث يمكن أن يقاس التنوع الاقتصادي من خلال أبعاده الاقتصادية والتي يمكن أن يعبر عنها بمتغيرات مختارة وحسب ما هو متوفر من بيانات إحصائية.

المطلب الأول: محددات التنوع الاقتصادي والقطاعات الرئيسية المؤهلة له.

يقاس التنوع الاقتصادي داخل كل دولة حسب مجموعة القطاعات الحيوية التي تحددها الدولة وبالتالي فإن نجاح التنوع الاقتصادي يتوقف على وجود مجموعة من المحددات هذه المحددات يمكن أن تختلف من اقتصاد لآخر والتي يمكن توضيحها في الآتي.

الفرع الأول: محددات التنوع الاقتصادي.

تتمثل المحددات التي تلعب دورا هاما في نجاح أو فشل استراتيجية التنوع الاقتصادي فيما يلي¹:

أولاً: الحوكمة:

تعتبر الحوكمة شرطا أساسيا في بناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي حيث ينطوي هذا الأخير على تصميم وتنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني، على المستوى الإقليمي يجب أن يكون هناك كفاءة في التنسيق بين صناعات القرار والجهات المعنية المختلفة الممثلة للبيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية سواء كان ذلك بالنسبة للقادة الوطنيين أو الإقليميين العام منهم أو الخاص، الفردي أو المؤسساتي والذين يشكلون ما يعرف السائقين التنفيذيين *executive drives* الذي يمثل الإطار العام للتنوع في الحكم، حيث يعتبر هذا الأخير جد مهم للتنوع الاقتصادي وذلك من وجهات نظر عديدة فعلى سبيل المثال تكمن أهمها من خلال الإدارة الاقتصادية الحكيمة للموارد الطبيعية.

ثانياً: الموارد الطبيعية:

تعتبر من أهم العوامل المحددة للتنوع الاقتصادي والتي يمكن استعمالها في رفع السلع الإنتاجية المصدر²، حيث يمكن خلق قيمة إضافية من الموارد المستخرجة لكن الشيء الملاحظ عادة هو عدم توافق هاتين الأخيرتين أي توفر الموارد وتنوع الإنتاج، ويرجع ذلك بصفة كبيرة في عدم تطبيق الإدارة المثلى من

¹ أحمد ديبش، مروة بوقدوم، "التنوع الاقتصادي، مؤشرات، محدداته، وعلاقته بالتنمية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس حول: "بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 2 و3 نوفمبر 2016، ص. 10-12.

² صادق صفوح، آسيا عامر، "مساهمة مستوى التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيبي علي، البليدة، الجزائر، يومي: 6 و7 نوفمبر 2018، ص.4.

طرف الحكومات للموارد الطبيعية إضافة إلى عدم استخدام المكاسب من استغلال الموارد الطبيعية إلى مزيد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى فعلى سبيل المثال الأرباح من تصدير المعادن يمكن استخدامها لتطوير الصناعات التحويلية والسياحية والخدماتية وبالتالي توسيع نطاق البلاد لقاعدته الاقتصادية.

ثالثا: العوامل الإقليمية:

يعتبر التكامل الإقليمي استراتيجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة وهذا يشمل كل من إصلاح نظام إدارة الجمارك لتسهيل العمل بالنسبة لرجال الأعمال في نقل بضائعهم بحرية، وأيضا مبادرات التنمية المكانية من خلال إعداد برامج تتمتع بنقاط لتقييم الخدمات التي تتمثل عادة في عمليات التنقل العابرة للحدود في شكل ممرات للنقل بصفة رئيسية فعلى سبيل المثال قد تستفيد عدد من دول شمال إفريقيا على حد سواء من الموقع الجغرافي لها وقربها من الأسواق الأوروبية والمتوسطية.

رابعا: الإطار الدولي:

إن الإطار الدولي يلعب دورا هاما بالنسبة لمجموع الدول الهادفة إلى تنوع اقتصادياتها سواء كان ذلك بالنسبة للدول منفردة أو فيما يخص تكتلات اقتصادية والتي من شأنها التأثير عليها، حيث أنه توجد جوانب وفرص أخرى من التعاون الدولي والتي يمكن أن يكون لها تأثير على التنوع الاقتصادي، فقد أكدت العديد من الدراسات لبرامج المساعدات الدولية على أن تعزيز حجم الأنشطة التجارية يمثل هدفا رئيسيا باعتبار أن هذا من شأنه تعزيز القدرات لاستغلال أفضل للفرص المتاحة في السوق.

خامسا: القدرات المؤسسية والموارد البشرية:

تأخذ كل من الموارد البشرية والقدرات المؤسسية استحقاقات واهتمامات خاصة باعتبارها العوامل المساعدة لتسهيل سلاسة التوريد، إضافة إلى المساهمة في تحديد قدرات التنوع للدول وتحررها من التبعية للموارد الطبيعية وغيرها، فعلى المستوى المحلي تعتبر كل من القدرات المؤسسية والتنسيق العال مفتاحا لإنشاء الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية، القواعد الجمركية، فالموارد البشرية مهمة لتعزيز الابتكار في اقتصاد ما¹.

سادسا: نوعية وحجم المؤسسات:

يرى تقرير البنك الدولي لعام 2009 أن الاعتماد على المؤسسات الملائمة منطلق رئيسي في تنوع الصادرات، التي تقوم على بنية تحتية فعالة ونظم اتصالات متطورة لخفض التكاليف ورفع مستويات الأداء والجودة، بالإضافة إلى وجود بيئة اقتصادية مستقرة يحرك نشاطها قطاع مالي متطور ومؤشرات انفتاح تجارية مرتفعة للقادرة على دخول الأسواق من أجل تعزيز تنافسية السلع المنتجة والمصدرة دون

¹ حميد قرومي، محمد بن ناصر، "ضرورة التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2017، ص 272.

إهمال القطاع الخاص، حيث يشيد الخبراء الاقتصاديون بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف المرجوة من التنوع الاقتصادي ويعزز عدم قدرة بعض الاقتصاديات خاصة الإفريقية لاعتمادها على مؤسسات كبيرة كثيرا ما تكون للقطاع العام وبالتالي لا تقوم على أسس الربحية والتنافسية¹.

الفرع الثاني: القطاعات الرئيسية المؤهلة للتنوع الاقتصادي.

هناك العديد من القطاعات التي تساعد على تنوع مصادر الدخل في الدول التي تتبنى هذه الاستراتيجية ويمكن ذكر أهمها فيما يلي²:

أولا: القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي من أبرز القطاعات الصناعية لما له من دور رائد وحيوي في مجمل العمليات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث أنه مفتاح التطور ونمو وتنوع كل القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك لدوره الكبير في رفع مستوى الإنتاج، توليد الدخل، توفير فرص العمل وتحفيز الاستثمار.

ثانيا: القطاع الزراعي:

تعاني الدول النفطية من مشكلة الاستيراد المفرط للمنتجات الزراعية التي تلهم مبالغ كبيرة من العملة الصعبة، مما يجعل هذا القطاع عائقا لعملية التنوع بدلا من أن يكون مساهما فيها، وبالتالي فالقطاع الزراعي هو القطاع الأجدى بالاهتمام خاصة بالنسبة للاقتصاديات النفطية ضمن استراتيجية التنوع خاصة إذا توفرت المقومات الطبيعية (الطبيعة البشرية والتقنية المناسبة)، حيث تستلزم عملية النهوض بالقطاع الزراعي حزمة من الوسائل والسياسات الزراعية للنهوض بواقعه وارتفاع مساهمته وذلك من خلال البدء بتصحيح الاختلالات الهيكلية في هذا القطاع وفقا لسياسة استثمارية مدروسة في هذا المجال، مثلا من خلال الاستغلال الأمثل للمساحات الزراعية، استصلاح الأراضي ومنع احتكارها، تأمين البنى التحتية من سدود وحفر للآبار، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص والأجنبي في مشاريع الزراعة والتربية الحيوانية من خلال التسهيلات والتشريعات والإعفاءات الضريبية.

ثالثا: القطاع السياحي:

للسياحة دور مهم في تعزيز وتقوية الاقتصاديات خاصة النفطية منها، حيث تلعب السياحة أدوارا تنموية وتنويعية في جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية ولها أيضا أثر المضاعف الناجم عن الرواج والانتعاش في عشرات الصناعات والخدمات وبالتالي زيادة الإيرادات، ويرى مختصين وخبراء في مجال

¹ فاطمة الزهراء طلحاوي، محمد مدياني، "أثر تنوع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا"، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 04، العدد الثاني، 2016، ص ص 149، 150.

² ماجد صيد، فاطمة الزهراء رقايقية، "رؤية استشرافية لتحول الاقتصاديات العربية النفطية من الربعية إلى التنوع الاقتصادي"، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 29 و30 نوفمبر 2016، ص ص 13، 14.

السياحة أنه: إذا ما استغل واقع السياحة في الدول العربية الريعية وخصصت لها مخططات وبرامج في اتجاه قيام صناعة سياحية ستكون نفط العالم العربي في المستقبل.

رابعاً: قطاع الخدمات:

قفز قطاع الخدمات في العقود الأخيرة قفزة كبيرة وأصبح القطاع الرائد والديناميكي بالنسبة للنمو، وهذا ما يعكسه النمو الكبير للعمالة مقابل التناقص النسبي للعمالة الموظفة في قطاعات الإنتاج المادي (الزراعي والصناعي) هذا دليل على المكانة المهمة التي بات يحتلها في الحياة الاقتصادية والتي يتوقع لها المزيد من الازدهار، حيث أن اعتماد استراتيجية التنوع في هذا القطاع يتطلب إحداث تغيير هيكلي في بنيته بشكل يرفع من الوزن النسبي للخدمات الإنتاجية والاجتماعية والتي تنعكس بدورها على تنمية قوى الإنتاج والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الثاني: مؤشرات التنوع الاقتصادي ومعاملات قياسه.

يمكن الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات والمقاييس لمعرفة مستوى ومعدل التنوع الاقتصادي في الدولة وذلك حسب مجموعة القطاعات التي تحددها الدولة ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

الفرع الأول: مؤشرات التنوع الاقتصادي.

من أهم المؤشرات الدالة على التنوع الاقتصادي في اقتصاد ما نذكر ما يلي¹:

- ✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة وانخفاض مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع حيثما توفرت البيانات الخاصة بذلك²؛
- ✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، وقد يحد التنوع عدم الاستقرار هذا مع مرور الوقت؛
- ✓ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، فالتنوع يهدف للتقليل من الاعتماد على إيرادات النفط؛
- ✓ اتساع وتيرة قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، ما يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛

¹ آسيا قاسبي، فضيلة رضاني، "السياحة كقطاع بديل لدعم الاقتصاد الجزائري"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 29 و30 نوفمبر 2016، ص6.

² محمد بوطلاعة، نعيمة بن ديش، "ميكانيزمات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط - إمكانية الاستفادة من تجارب دولية-"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، بشار، الجزائر، المجلد 04، العدد الثاني، 2018، ص301.

- ✓ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، فارتفاع هذه الأخيرة دليل على ازدياد التنوع الاقتصادي؛
- ✓ تغير نسبة إسهام القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام؛
- ✓ مقاييس الإنتاجية: يمكن تطبيقه على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته.

الفرع الثاني: قياس درجة التنوع الاقتصادي.

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنوع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنوع الاقتصادي بدقة وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنوع¹.

إذ يقاس التنوع الاقتصادي بعدة معاملات إحصائية تتفاوت كفاءتها وملاءمتها حسب أغراض القياس، فالبعض منها يعتمد على قياس ظاهرة التشتت مثل معامل الاختلاف، والبعض الآخر يقيس خاصية التركيز كمؤشر جيني وبعضها على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندل-هيرشمان والذي يعد الأكثر شيوعاً، أما المتغيرات التي تطبق عليها هي كثيرة نذكر منها الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين الناتج النفطي والناتج غير النفطي وبنية الصادرات وتوزيعها وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين النفطية وغير النفطية فقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولة لتحديد الدول الأقل نمواً معياراً للتنوع الاقتصادي يتكون من أربع عناصر هي مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء ومقدار تركيز الصادرات، في حين يقيس مؤشر تنوع الصادرات إنحراف حصة الصادرات من السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها².

وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس درجة التنوع الاقتصادي:

أولاً: مؤشر هيرفندل-هيرشمان (Herfindal-Hirshman Index):

يعتبر مؤشر هيرفندل مقياس يستخدم على نطاق واسع لقياس تركيز السوق في الصناعة وتم استخدامه أيضاً كمقياس للتنوع الاقتصادي، ويشير إلى مدى هيمنة عدد قليل من القطاعات على اقتصاد إقليمي معين³.

¹ إسماعيل بن قانة، باديس بوخلوه، "سياسات التنوع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي السادس حول: "بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 2 و3 نوفمبر 2016، ص4.

² صادق صفيح، أسيا عامر، "مساهمة مستوى التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980-2016"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيبي علي، البليدة، الجزائر، يومي: 6 و7 نوفمبر 2018، ص5.

³ Hawaii economic issues, «measuring economic diversification in Hawaii», periodic research and data reports on issues of current interest, state of Hawaii, department of business, economic development & tourism research & economic analysis division, P6, <https://files.hawaii.gov/dbedt/economic/>, vu le: 14 Avril 2020.

ويمكن توضيح صيغته فيما يلي¹:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{X_i}{X}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

X_i : هو الإنتاج الإجمالي للقطاع i ؛

X : هو الإنتاج الإجمالي الكلي؛

N : هو عدد القطاعات.

تتراوح قيمة معامل هيرفندل- هيرشمان بين الصفر والواحد أي $(0 \leq H \leq 1)$ ، فإذا كان صفراً كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي أن كل القطاعات مساهمة بنفس النسبة في الناتج المحلي الإجمالي)، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزاً في نشاط واحد من القطاعات الاقتصادية بينما لا تساهم بقية القطاعات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعد القيم المرتفعة لمعامل هرفندل دليلاً على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات وبالتالي حصرها في عدد قليل منها².

ثانياً: مؤشر جيني (معامل التركيز) (Gini Index) :

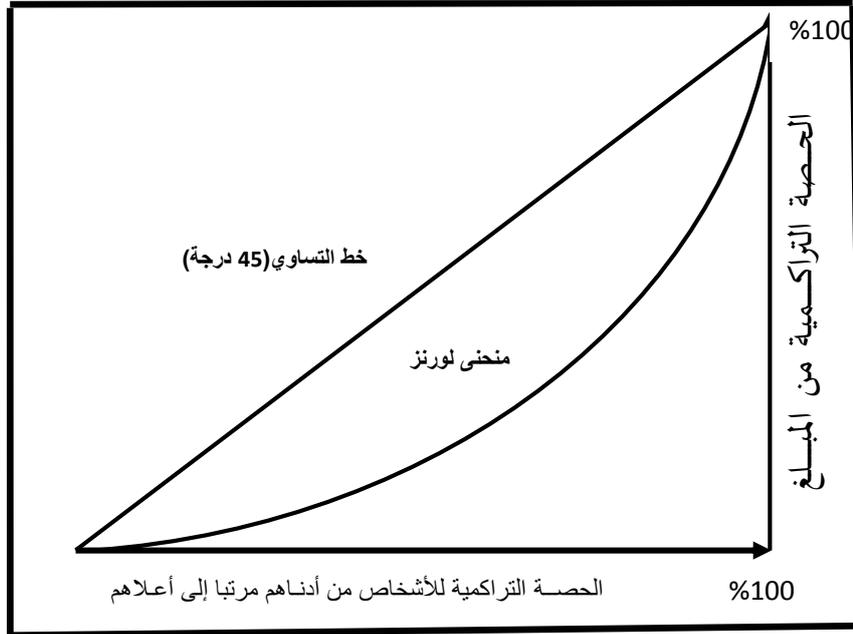
يستعمل هذا المقياس لقياس الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي، ويعتبر مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها، حيث يعتمد هذا المؤشر على منحنى لورنز (lorenz curve) ويقاس بالمساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث³.

¹ كمال سي محمد، "التنوع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 29 و30 نوفمبر 2016، ص28.

² مايع شبيب الشمري، "ضرورات التنوع الاقتصادي في العراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، العدد الرابع والعشرون، 2016، ص7.

³ Mohamed Nasser Hamidato, Baqaas Alssafiah, op.cit, P78.

شكل رقم (2): مؤشر جيني (منحنى لورنز).



المصدر: موسى باهي، "التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2019، ص 167.

معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها متساويا، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح في هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ حالاته، عليه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل¹.

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها ما يلي²:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (X_k - X_{k-1})(Y_k + Y_{k-1})$$

حيث: X_k التكرار التجميعي النسبي للتصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)، يمثل المحور الأفقي Y_k التكرار التجميعي النسبي للتصاعدي (عدد القطاعات)، بينما يدل n على عدد القطاعات.

¹ ويكيبيديا، "معامل جيني"، نقلا عن الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> معامل-جيني، يوم: 30 أوت 2020.

² محبوب بن حمودة، عدنان محيريق، "التنوع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة لحالة الجزائر"، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس حول: "بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 2 و3 نوفمبر 2016، ص 7.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم المساواة التامة)، حيث تكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0.7 وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل 0.7، 0.5 ومتوسطة إذا تراوحت بين 0.5، 0.25 وضعيفة إذا انخفضت عن 0.25.

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

حيث:

ثالثا: مؤشر فلاديمير كوسوف (Vladimir Kosov Index):

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية¹: α_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛ β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة؛

COS : مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة $COS = 0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.  ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنوع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنوع الاقتصادي².

المطلب الثالث: متطلبات نجاح وعوامل فشل التنوع الاقتصادي.

هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في إنجاح استراتيجية التنوع وفي المقابل هناك أيضا مجموعة من العوامل التي تحد من نجاح هذه الاستراتيجية ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: متطلبات نجاح التنوع الاقتصادي.

يتوقف نجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي على مجموعة من الميكانيزمات والآليات التي تلعب دور في تفعيل هذه الاستراتيجية وتساهم في نجاحها، حيث تختلف هذه الآليات من دولة لأخرى ومن اقتصاد لآخر وتتمثل هذه الميكانيزمات فيما يلي:

أولا: إعادة الاعتبار للدولة التنموية:

تعتبر الدولة تنموية التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي وفي علاقتها بالاقتصاد

¹ أحمد ضيف، أحمد عزوز، "واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وألية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد التاسع عشر، 2018، ص 24.

² عبد الصمد سعودي، عبد الحق طير، "دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنوع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 2 و3 نوفمبر 2016، ص 6.

الدولي، وانطلاقاً من ذلك نؤكد الدور الهام والتدخل والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية¹.

ثانياً: الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:

إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة بين القطاع العام والخاص وتحديد دور كل منهما في العملية التنموية يعد من أهم مؤشرات نجاح عملية التنوع الاقتصادي، فالقطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهذه الحالة تقتضي في جوانبها إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره بالإضافة إلى دعم ومساندة القطاع الخاص²، حيث يرجع تفعيل دور القطاع الخاص للأسباب التالية³:

- ✍ ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح لطغيان الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته؛
- ✍ الكفاءة في إدارة الموارد نظراً لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليهما، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد؛
- ✍ قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛
- ✍ الإدارة الكفأة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقاً من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية؛
- ✍ التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر:

مما لا شك فيه أن معظم الدول النامية لا تمتلك جهازاً إنتاجياً لإنتاج السلع الاستثمارية ذلك ما دعاها إلى الاعتماد على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي فإن تقلب حصيلة عائداتها من الصادرات سيؤدي إلى تذبذب الطاقة الاستثمارية ومن ثم تذبذب الاستثمارات فيها وما يخلفه هذا الأخير من مضاعفات خطيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني، ولقد أدى ازدياد الاعتماد المتبادل على بنية الاقتصاد العالمي إلى

¹ دراجي لعفيفي، توفيق بن الشيخ، "تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الوطني حول: "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 25 و26 أفريل 2017، ص5.

² توفيق بن الشيخ، "تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنوع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط -حالة الجزائر-"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد السابع، جوان 2017، ص590.

³ عبد النعيم دفرور وآخرون، "الاقتصاد الجزائري وضرورة التنوع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الثاني عشر، 2017، ص362.

أن أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة وبشكل خالص وهو ما استدعى إلى ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلية لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها وإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين أدائها¹، حيث تكمن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنوع الاقتصادي من خلال المزايا التي يقدمها والتي تتمثل أهمها في²:

- ❖ تحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية الصادرات وإحلال الواردات والقدرة على المنافسة الخارجية؛
- ❖ زيادة التوظيف وامتصاص البطالة ورفع القدرة الإنتاجية؛
- ❖ جلب العمالة المؤهلة يسمح بالتنظيم العلمي والاستفادة من الطرق المتعددة وتقنيات السير الفعال؛
- ❖ تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي؛
- ❖ يعتبر بديل غير مكلف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.

رابعا: الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما للنمو الاقتصادي وآلية حقيقية للتنوع الاقتصادي، حيث لعبت هذه المؤسسات ولازالت ذات دور حيوي في عملية التطور الصناعي في الدول المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع، حيث سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنوع مصادر الدخل لاسيما خلق وتطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³. وتظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاقتصادي من خلال ما يلي⁴:

- ❖ تعتبر وسيلة فعالة لتنوع وتوسيع القاعدة الإنتاجية وهيكل الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد الوطني، إذ يمكن تكرار إنشائها في مناطق مختلفة من البلاد؛
- ❖ إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مما يؤثر إيجابا في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح أرباب الدخل الصغيرة، وبالتالي تحسين مستوياتهم المعيشية؛
- ❖ تنمية الصادرات من خلال ما تقدمه من منتجات تامة صالحة للتصدير مباشرة أو قابلة للدخول في إنتاج الشركات التي تتولى تصديرها بعد إكمال العمليات الإنتاجية اللازمة؛

¹ سفيان الشارف بن عطية، بوحفص حاكمي، "التنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017"، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الثاني، 2018، ص 324.

² عبد النعيم دفرور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 363.

³ سليمة طبايبي، الهادي لرباع، "التنوع الاقتصادي خيارا استراتيجي لاستدامة التنمية"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي: 7 و 8 أبريل 2008، ص 17.

⁴ عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 45، 46.

للحل محل المنتجات المستوردة كإنتاج معوض وإحلال الواردات، وبالتالي تقليل الإهدار في النقد الأجنبي؛

للإسهام في تطوير الإنتاج وتوزيع الخامات المحلية الصالحة للدخول في عمليات المنشآت الأخرى؛
 لتلبية الاحتياجات المحلية للسلع والخدمات محليا بسبب تنوع تشكيلة ما تقدمه من مخرجات وبمرونة عالية.

خامسا: برامج الإصلاح الاقتصادي:

ينصرف الإصلاح الاقتصادي إلى ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، حيث يصبح ذلك مطلبا ضروريا عندما يعاني اقتصاد الدولة من عجز كبير في الموازنة العامة، تضخم جامح، ديون خارجية كبيرة... الخ، ويطلق على هذه البرامج عدة مسميات منها برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، حيث تشمل الملامح العامة لهذه البرامج على عناصر تشكل حزمة متكاملة من التغيرات الهيكلية تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية (الداخلية والخارجية)، تكون مدعومة من قبل الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) وذلك بهدف القضاء أو التقليل من حدة الأزمات والاختلالات وتحقيق النمو قابل للاستمرار¹.

حيث تنطوي هذه البرامج على ثلاثة عناصر رئيسية هي²:

للإدارة الطلب: وتتضمن أدوات وإجراءات السياسة المالية والنقدية كالحد من عجز الميزانية، تخفيض النفقات العامة، تحسين النظام الضريبي، إزاحة الدعم عن السلع الأساسية، رفع أسعار الفائدة، تحديد سقف الائتمان، التحكم في الإصدار النقدي... الخ، بهدف تحقيق التوازن والاستقرار الداخلي.
 لزيادة العرض: وتشمل على إجراءات الإصلاح الهيكلي كترشيد القطاع العام وتحجيم دوره- الخصخصة-، تطبيق الأسعار الحقيقية، تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي... الخ، وهي إجراءات تهدف إلى تحسين الموارد وزيادة الإنتاج وتطويره.

لتحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات: وتحتوي على إجراءات وأدوات السياسة التجارية كرفع الأرصدة من العملات الأجنبية، ترشيد قطاع التعريف الجمركية، تحرير التجارة وإلغاء الحدود عليها، تخفيض قيمة العملة، تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتي تهدف أساسا إلى تعزيز وتنويع هيكل الصادرات، وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: عوامل فشل التنوع الاقتصادي.

تتمثل العراقيل التي تحد من نجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي فيما يلي³:

¹ سليمة طبايبة، الهادي لرباع، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² عبد النعيم دفرور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 363.

³ صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص 47، 48.

- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى؛
- ندرة الموارد الزراعية والموارد المائية في بعض الدول النفطية، الأمر الذي حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنوع الاقتصادي؛
- بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحلية (كدول الخليج العربي مثلاً)، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية خاصة في ظل الارتفاع الكبير في تكاليفها؛
- تخلف أسواق رأس المال في الكثير من الدول مما حد من دورها وإمكاناتها في تمويل مشاريع التنوع ضمن القطاعين العام والخاص؛
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والافتقار إلى المناخ الملائم والضمانات القانونية له؛
- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنوع الاقتصادي والعملية التنموية؛
- تعاني العديد من الدول أحادية الاقتصاد عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

المبحث الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق مستلزمات التنوع الاقتصادي.

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها المنشود في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة واللذان لا يتحققان بدون تنوع مصادر الدخل في الدول المتقدمة، وذلك من خلال الاعتناء بها وتأهيلها لمتطلبات الاقتصاد التنافسي ما جعل الدول النامية وخاصة النفطية منها تلجأ إلى تبني عملية التأهيل للتخلص أو حتى لتخفيف الصعوبات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات رامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وبالتالي إلى النمو والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للتأهيل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها ضمن نسيج اقتصادي متغير باستمرار تسعى فيه جاهدة للمحافظة على فرص بقائها ودوامها في ظل التهديدات التي تواجهها، محاولة بذلك استغلال نقاط القوة التي تتمتع بها لتفادي هذه التهديدات وتحويلها إلى فرص تستغلها على حساب منافسيها، وهو ما يتطلب درجة عالية من اليقظة المستمرة.

لذا نجد هذا النوع من المؤسسات (PME) يلجأ للانخراط ضمن برامج تأهيل رغبة منها في الصمود وتطوير قدراتها، غير أن الأهمية الفعلية لبرامج التأهيل بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات لا تكمن في الإجراءات المتبعة خلال مرحلتي التنفيذ والمتابعة فقط، إنما تكمن أساساً في التدابير المساعدة وما تقدمه هذه البرامج لتطوير هذه المؤسسات والتي يمكن التعبير عنها في الآتي:

أولاً: تهيئة النظام القانوني والإداري:

إن عملية تأهيل المحيط القانوني يتطلب مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجاوز ثقافة بيروقراطية الإجراءات وكثرة الوثائق الإدارية التي تتبع كل مرحلة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط وحل المشاكل التي تواجهها بكل مرونة، وكذا اعتماد الشفافية في معالجة الملفات حتى لا تكون عرقلة لأهداف هذه المؤسسات¹.

ثانياً: تهيئة البيئة المالية والبنكية:

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية الشريك الفاعل للمؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، حيث أن هذه الأخيرة مجبرة على طلب التمويل لنقص مواردها المالية ولطبيعة نشاطها إلا أن البنوك بنسب فوائدها المرتفعة وتصرفاتها المتقلبة وتدخلاتها البطيئة وقراراتها المترددة تبتعد عن زبائنها في الكثير من الأحيان وبالتالي فهي بهذه الصورة معيقة لانطلاق وتنمية وتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تكون غير مساعدة في عملية التكيف مع متغيرات المحيط الجديد الذي يمتاز بالسرعة والمبادرة، إذ يتحتم السعي الجاد والسريع من أجل تكييف المنظومة البنكية مع متطلبات الواقع الاقتصادي الجديد ولهذا يجب تأهيل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية².

ثالثاً: تهيئة النظام الجبائي:

وتكون تهيئة وتأهيل النظام الجبائي بالقيام بالإصلاحات الجبائية واستخدام أساليب أكثر تلاؤماً مع نشاط المؤسسة فيما يخص التحصيلات الجبائية وكذا الإعفاءات الكلية والإعفاءات الجزئية ونظام الاقتطاعات التصاعدية وغيرها، إذ أن هذا الإجراءات تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة كبيرة وتهدف إلى التقليل من تكاليف المؤسسة المؤثرة على درجة أرباحها وتنافسيتها³، وبالتالي فإن تأهيل الأنظمة الجبائية سيسهل بدرجة كبيرة عمل المؤسسات في محيطها ويساعدها على تحقيق أهدافها ومن ثم تطوير مساهمتها في الاقتصاد.

¹ ليليا بن صويلح، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد الثلاثون، ديسمبر 2008، ص 160.

² صابرين زيتوني، "الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017، ص 121.

³ العياشي ززار، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين ضرورة التأهيل وضغوط الانفتاح الاقتصادي"، 2007، ص 209. نقلا عن الموقع: <https://www.findevgateway.org/ar/paper/2007/01/>، يوم: 15 أوت 2020.

رابعاً: تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي:

وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد تزايد تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرور الوقت خاصة الصناعية منها، إذ تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول عديدة مثل إيطاليا، هولندا واليابان من زيادة قيمة استثماراتها الأجنبية بفعالية¹.

وبالتالي فإن تهيئة المناخ الاستثماري يعتبر بمثابة أهمية استراتيجية لنجاح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون ذلك من خلال مراجعة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذا القيام بجملة من الإصلاحات القانونية لا سيما التشريعات التي تمس جانب الاستثمار، بالإضافة إلى توفير شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وكل العوامل التي من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي².

عليه، يلعب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تغيير المناخ الإداري والتنظيمي والمالي بما يخدم مناخ الأعمال، وحتى يتحقق هذا الأمر يجب تأهيل المؤسسة على مستوياتها الرئيسية أي من الجانب الاستراتيجي، التنظيمي، البشري، المالي والمحاسبي وحتى الجانب التسويقي³.

المطلب الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنوع الهيكل الإنتاجي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة.

إن تنوع هيكل الإنتاج يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهذا ما ينطبق بشكل عموماً على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن من المساعدة في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية وتفادي الظواهر الغير مرغوب فيها، مثل لعنة الموارد الطبيعية أو ما يعرف "بالمرض الهولندي". فالتنوع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية. ويحصل تنوع الهيكل الإنتاجي عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهنا يظهر بجلاء أن تنوع الإنتاج لا بد وأن يقوم بالإجمال على الميل لزيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتباره محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع ريادي يضمن توسعاً وتشابكاً متناميين لكافة النشاطات الأخرى⁴.

¹ سليمة غدير أحمد، (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 86.

² فاطمة شاوشي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

³ العيد غربي، عبد الوهاب دادن، "أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثاني عشر، جوان 2017، ص 223.

⁴ الطاهر شليحي، زروق بن موفق، "المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية"، مجلة الحقيقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 17، العدد الرابع، 2018، ص ص 195، 196.

إذ نجد أنه من بين الآليات التي تساهم في نجاح تنوع الهيكل الإنتاجي هي تطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تلعب دوراً هاماً في مجال تنوع الهيكل الصناعي فقد يمكن أن يكون الطلب محدود على أحد المنتجات قد يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير وذلك بدلا من الاستيراد ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة.

كذلك قد يصبح من الضروري إنتاج بعض الأجزاء والمكونات بكميات قليلة لحساب الصناعة الكبيرة ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك، حيث يلاحظ أن هذا النوع من التطور والنمو للصناعة الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يساهم في تقوية واستقرار هذه الصناعات إضافة إلى الصناعات الكبيرة¹.

إلا أن هذه الصناعات يمكن تواجه العديد من العراقيل التي تحول دون القيام بالدور المنوط بها.

أولاً: المشاكل التي يمكن أن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الإنتاج:

نذكر أهم هذه المشاكل والعقبات ضمن النقاط التالية²:

- ❖ اعتماد هذه المشاريع على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية؛
- ❖ غياب برامج التدريب والتكوين؛
- ❖ تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة؛
- ❖ لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعد على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية؛
- ❖ كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة لأنها تعتمد في أغلب الأحوال على خبرة أصحاب هذه المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم مساهمة هذه المؤسسات في تنوع القاعدة الإنتاجية.

وانطلاقاً من هذه المشاكل نجد أن العديد من الدول سعت ولازالت تسعى جاهدة للانخراط في برامج تأهيل مؤسسات قصد تقليل العوائق لتحقيق التنوع ومن ثم النمو الاقتصادي.

¹ عبد القادر قراق، مرجع سبق ذكره، ص33.

² هوارى منصوري، سامية بدوي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الكاملة للربع البترولي"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد الخامس، 2017، ص156.

ثانيا: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخطوة لدعم الإنتاج:

تساهم عمليات التأهيل في تحسين إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال¹:

- ❖ صياغة المؤسسة لرؤية استراتيجية لنشاط المؤسسة على المدى الطويل؛
- ❖ تحضير المؤسسة لمخطط صناعي وتجاري ومخطط رئيسي للإنتاج؛
- ❖ تسيير المخزونات من خلال توقع الاحتياجات واتخاذ قرارات مبنية على وقائع فعلية؛
- ❖ إزالة المشاكل المرتبطة بسوء تسيير المخزونات؛
- ❖ إزالة النفقات المرتبطة بسوء تسيير المخزونات؛
- ❖ إزالة التأخير أو التقدم غير الضروري في الإنتاج؛
- ❖ تحسين توافر المواد الأولية من خلال إزالة التوقعات العشوائية لعوامل الإنتاج؛
- ❖ تحسين مدة حياة معدات الإنتاج عن طريق الصيانة المنتظمة والمخططة؛
- ❖ تسيير الصيانة بحيث تسمح بتخفيض التكاليف وضمان الإصلاح السريع لمعدات الإنتاج.

وانطلاقا مما تقدمه عمليات التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية التخلص من المشاكل التي يمكن أن تواجهها يمكنها النجاح في تنوع القاعدة الإنتاجية وكذا المساهمة في كل من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) * والقيمة المضافة (VA) **.

ذلك أن عملية تنوع القاعدة الإنتاجية تتضمن توزيع الإنتاج المحلي على عدة قطاعات مختلفة وما يرتبط بها من إعادة توزيع الموارد، فقد يتم إنجاز توزيع الموارد من خلال تبني التنوع الأفقي أو العمودي وذلك على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدولة، حيث يمثل تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتطور حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات لتبيين مدى تنوع الاقتصاد وقواعده الإنتاجية².

كذلك تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة من خلال مبادلات السلع وإنتاجها وتقديم خدماتها، فهي تخلق قيمة مضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإيرادات المحققة³. وهنا

¹ حنان جودي، "استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 116، 117.

* PIB : Le Produit Intérieur Brut.

** VA : La Valeur Ajoutée.

² صادق صفح، "تحديات تنوع القاعدة الإنتاجية وأثرها على النمو الاقتصادي"، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت، جامعة مصطفى أسطمبولي، معسكر، الجزائر، المجلد 05، العدد الثاني، 2020، ص 54.

³ سلمة بن طلحة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر"، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 06، العدد الثاني، 2016، ص 672.

يبرز دور تأهيل هذه المؤسسات في دعمها لزيادة القيمة المضافة والنتائج المحلي الإجمالي ومن ثم تنوع الهيكل الإنتاجي.

المطلب الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنوع التجارة الخارجية.

يعتبر تنوع هيكل التجارة الخارجية من أهم أوجه التنوع الاقتصادي، فلا يمكن أن يتحقق التنوع الاقتصادي بالتوسع في الإنتاج فقط دون أن يصاحب ذلك توسع في الصادرات، فتنوع التجارة الخارجية يهتم بجانب كل من الصادرات والواردات وكذا تنوع الأسواق الخارجية، لذا تأتي أهمية تنوع التجارة الخارجية من أهمية دورها في الاقتصاد العالمي والتي نذكر بعضها منها فيما يلي¹:

- ✍ تعتبر الوسيلة المباشرة لتعزيز العلاقات الدولية بسبب دورها في ربط الدول معا؛
- ✍ تدعم القدرة التسويقية من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمنتجات المتنوعة، كما تساهم في توفير العديد من الخدمات والسلع بالاعتماد على مبدأ التخصص الذي يوفر المنتجات بأقل الأسعار؛
- ✍ تصنف من المؤشرات المهمة لقياس القدرات الخاصة بالدول على المنافسة وتسويق المنتجات والإنتاج في الأسواق العالمية والدولية؛
- ✍ تساعد في بناء أنظمة اقتصادية قوية وتعزز التنمية المستدامة، وتساهم في توفير المعلومات الرئيسية والوسائل التكنولوجية المناسبة.

لذا تحاول العديد من الدول خاصة النفطية النامية النجاح في تنوع تجارتها والتي تركز بالأساس على تصدير المواد الأولية محاولة بذلك البحث عن الميكانيزمات والآليات المناسبة لذلك، ولعل من أهم هذه الآليات التي أثبتت نجاعتها في الدول المتقدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمتلك هذه المؤسسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وكذا توفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للعديد من الدول، إذ أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية للدول خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تقليل الواردات².

إلا أن ما يواجهه هذه المؤسسات من مشاكل وتحديات كما ذكرنا سابقا يحول دون أن تساهم في مجال تنوع التجارة الخارجية.

¹ يعي مناصري، على مكيد، "دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد 06، العدد الأول، أبريل 2020، ص ص832.833.

² ربعة بركات، سعيدة دوباخ، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي: 18 و 19 ماي 2011، ص 562.

أولاً: العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع التجارة الخارجية.

من بين العراقيل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات في مجال التجارة الخارجية ما يلي¹:

✎ ارتفاع تكاليف النقل والإشهار وتكاليف الإنتاج بسبب المنافسة الذي يقلل القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويجعلها ضعيفة لمواجهة عمليات الإغراق التي تمارسها المؤسسات الكبيرة من أجل القضاء على المنافسين؛

✎ عدم الإدراك الكافي بأهمية آليات التسويق سواء المحلي أو الدولي وكيفية التعامل مع قنوات التوزيع غير المباشرة يعيق اختراق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأسواق التصدير؛

✎ ندرة رأس المال وقدرة محدودة وغير متكافئة لدخول أسواق الائتمان الرسمية وقدرة غير متكافئة للحصول على المدخلات المحلية والمستوردة وما يقترن بذلك من تكاليف مرتفعة وطاقات إنتاجية هزيلة... الخ، وعدم إمكانية لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الدول بالنظر إلى شكلها القانوني التي غالباً ما تكون عبارة عن شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مساهمة أو شركات تضامن إلى القيد في السوق المالية، الأمر الذي يفوت عليها فرصة الاستفادة من التمويل المباشر وهذا في ظل وجود مصرفي ضعيف الفعالية؛

✎ غياب قاعدة معلومات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية فمعظم المعلومات تقديرية أو ناقصة، فقد تتوافر البيانات عن إعداد تلك المؤسسات والإنتاج والعمالة وغيرها بينما المعلومات الموثوقة أو التقديرات الجيدة حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات غالباً لا تكون متوفرة؛

✎ الافتقار إلى المعلومات عن أسواق التصدير الممكنة وتفصيل ائتمان الصادرات، خدمات التأمين وخدمات متطلبات الاستيراد فيما يخص خدمات استيراد المواد الخام لأغراض الإنتاج للتصدير لأن عدداً كبيراً من الدول لم تنتبه بعد إلى أهمية إنشاء هيئات لرصد المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية ودعم الصادرات.

بالرغم مما تقدم فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع التغلب على هذه الصعوبات وتكون قاعدة صلبة في السوق المحلي كمرحلة أولى، وإنتاج مكونات السلع التي تعرض للتصدير كمرحلة ثانية خاصة السلع التي يتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاجها الأمر الذي يعطيها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية، وعليه يمكن أن يتحقق هذا من خلال جملة من الإجراءات التأهيلية لهذا النوع من المؤسسات. ذلك أن مسألة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقودنا بالضرورة إلى الحديث عن تحسين قدرتها التنافسية لأن عالمية التبادلات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى

¹ أحمد عزيزي عكاشة، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، وهران، الجزائر،

على الأسواق العالمية تفرض على الدول إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية التأهيل والتي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى إلى المحيط الاقتصادي ككل¹.

ثانياً: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم تنوع التجارة الخارجية.

إن عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم إلى حد كبير في تنوع هيكل صادرات هذه المؤسسات وتركيز الواردات وبالتالي المساهمة في تنوع التجارة الخارجية من خلال ما تقدمه هذه العمليات من تحسين لمحيط المؤسسة الداخلي والخارجي، وذلك من خلال²:

- ❖ صياغة رؤية استراتيجية للتصدير ووضع خطة تطوير تحضيراً للتصدير؛
- ❖ وضع مخطط تسويقي للتصدير يتضمن الأهداف والإجراءات؛
- ❖ استخدام أدوات للبحث عن الأسواق الخارجية، تسيير تدفق الطلبات، تسيير محفظة الزبائن للتصدير، خدمة التسليم للتصدير وتطوير علامة تجارية جيدة في الخارج؛
- ❖ توفير معلومات حول الثنائية (منتجات/أسواق) فيما يخص المنافسة، الأنظمة، منتجات جديدة... الخ، وتماشي المؤسسة مع سوقها وتطورها؛
- ❖ توفير المعلومات عن الأسواق المحتملة وتحديد السوق الأمثل ودراسة مفصلة عن السوق المستهدف؛
- ❖ وضع تعبئة وتغليف جديدة متكيفة مع أسواق التصديرية للمؤسسة؛
- ❖ إنشاء وتنفيذ دعائم ترويجية تبعا للمظاهرات التي تشارك فيها المؤسسة: كالترويج، الدراسة التقنية للمنتج، موقع الكتروني، ملصقات... الخ؛
- ❖ تموضع أحسن لمنتجات المؤسسة مقارنة مع المنافسين وزيادة حجم المبيعات؛
- ❖ أفضل فهم للسوق واحتياجات زبائنها وزيادة القدرة على الاستجابة وخدمات ما بعد البيع.

فمن خلال ما تقدمه عملية التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن توسع عملية التصدير للمنتجات الصناعية وكذا زيادة التدفقات الاستثمارية، كون أن هذه المؤسسات تعد الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند استناداً رئيسياً على منتجات المشروعات الكبيرة، من هنا نجد أن تجارب العديد من الدول تؤكد على نجاح هذه المشروعات في تنمية وتطوير اقتصادياتها من حيث المساعدة على استحداث منتجات جديدة تساهم بذلك في التقليل من الاستيراد وتنوع الصادرات³.

¹ محمد رشدي سلطاني، "آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو-متوسطية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 15، العدد الأول، 2015، ص 413.

² حنان جودي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

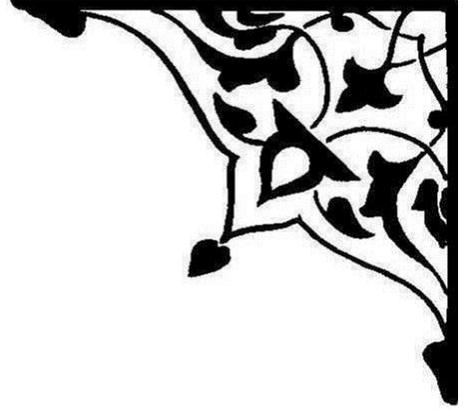
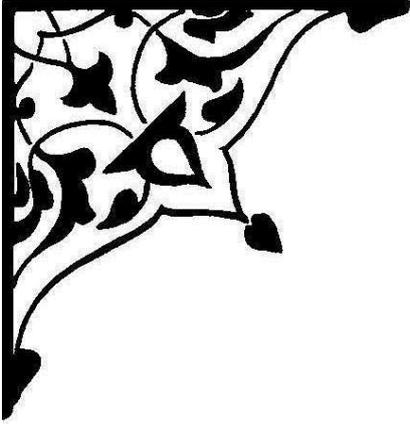
³ ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، "المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص 39، 40.

عليه فإن عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تعتبر بمثابة خطة استراتيجية لبلوغ هذه المؤسسات إلى الأهداف التي تسعى إليها خاصة في ظل التحديات التي تواجهها وذلك بغية تنوع منتجاتها لتقليل المخاطر وتوسيع عملية التصدير وبذلك تحقيق التنوع الاقتصادي وهو ما يقود إلى دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن القول أن التنوع الاقتصادي هو عبارة عن استراتيجية تنموية للدول المتقدمة النامية خاصة النفطية منها لما له من أهمية في توزيع وتقليل المخاطر وكذا توسيع مصادر الدخل والخروج من تبعية المصدر الوحيد، لذلك تعتبره العديد من الدول بمثابة هدف تسعى الوصول إليه لتحقيق النمو الاقتصادي.

يسعى التنوع الاقتصادي إلى بناء قاعدة اقتصادية صلبة وبناء اقتصاد متنوع لكونه يساهم في العديد من الجوانب الاقتصادية، فهو يساهم في زيادة القيمة المضافة وكذا الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة مشاريع جديدة وخلق منتجات جديدة أيضا. يستعين في ذلك على تشجيع الاستثمارات الأجنبية وخاصة القطاع الخاص الذي يبرز دور المؤسسات الاقتصادية في مقدمتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تتميز به من مرونة في التأقلم مع المتغيرات العالمية المستمرة. من هذا المنطلق نجد أن عددا كبيرا من الدول أولى أهمية فائقة لهذا النوع من المؤسسات خاصة من خلال العمل على توفير وتهيئة البيئة المناسبة لنجاح برامج التأهيل التي تراعي خصوصية هذا النوع من المؤسسات وتساعد على تأدية الدور المنتظر منه خاصة فيما يتعلق بالقدرة على تنوع الهيكل الإنتاجي وتنوع الصادرات وتقليل الواردات مما يساهم بصفة مباشرة في توفير مستلزمات التنوع الاقتصادي.



الفصل الثالث: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كداعم للتنوع الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد:

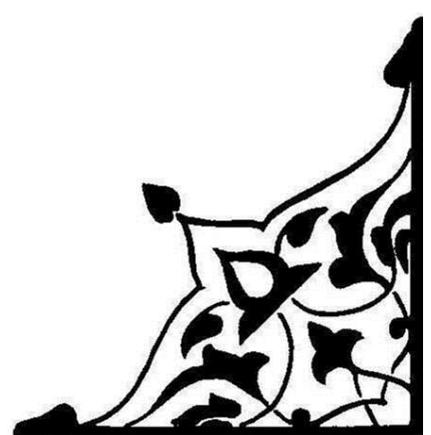
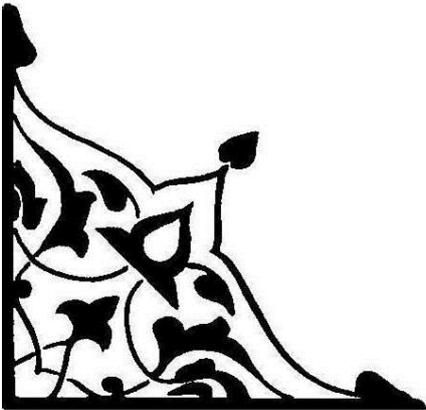
المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها في الجزائر.

المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كداعم

للتنوع الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة الفصل الثالث.



تمهيد

أدى انتقال الاقتصاد الجزائري من التسيير الموجه إلى آليات السوق إلى إحداث جملة من الإصلاحات الاقتصادية المتتالية بغية الاندماج في سياق الاقتصاد العالمي والانفتاح عليه. ونظرا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تحتم على الدولة البحث عن استراتيجيات جديدة للخروج من هذا الوضع خاصة في ظل تذبذب أسعار النفط وعدم ثباتها وبالخصوص في خضم الأزمات السياسية، الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم اليوم. في ظل هذه الظروف وإدراكا من الدولة الجزائرية بخطورة الاستمرار في الاعتماد على الموارد النفطية اتجهت نحو استراتيجية التنوع الاقتصادي لتنوع مصادر دخلها، وذلك بإعادة النظر في مختلف القطاعات الحيوية في الدولة والاهتمام بها للتخلص من تبعية النفط. ولعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد واحد من القطاعات التي أولته الدولة اهتماما واسعا من خلال تكييف برامج التأهيل الداعمة له حتى يستطيع تأدية الدور المنتظر منه ومن ثم اندماجه ومتطلبات المنافسة الدولية.

وفي سياق ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- ◀ المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها في الجزائر؛
- ◀ المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ◀ المبحث الثالث: واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كداعم للتنوع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها في الجزائر.

مرتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمرحلتين مرحلة التهميش والتي كانت قبل سنة 2001 ومرحلة الاهتمام والتي بدأت بصدور القانون التوجيهي لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان له الدور الفعال في بروز مكانة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل سنة 2001.

لم تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا بعد الاستقلال إذ كان يقتصر نشاطها على مساعدة المؤسسات الكبيرة وذلك نظرا للتوجه الاقتصادي القائم آنذاك، لكن وانطلاقا من فترة الثمانينات أيقنت الجزائر أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادر على إحداث تغيرات هامة في الاقتصاد الوطني وذلك بتبنيها للنهج الرأسمالي.

حيث يمكن توضيح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ثلاث مراحل كما يلي:

◆ المرحلة الأولى: (1963-1982)؛

◆ المرحلة الثانية: (1982-1988)؛

◆ المرحلة الثالثة: (1988-2001).

الفرع الأول: المرحلة الأولى (1963-1982).

عرفت الجزائر منذ الاستقلال جملة من التعديلات والتشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمارات والاستثمارات الأجنبية تحديدا، فخطوة التنمية المتعددة آنذاك لم تعرف انفتاحا تجاه الاستثمار الخاص الوطني، فقد كانت مشاريع التنمية كلها بيد الدولة، إذ مباشرة بعد الاستقلال أقرت الحكومة بأول قانون يتعلق بحرية الاستثمار وهو قانون 1963¹. وفي هذه الفترة أعطت الحكومة الأهمية الكبرى إلى المشاريع الثقيلة والكبيرة الحجم خاصة في مجال الصناعة، وفي هذا الإطار تهمشت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كان القطاع الخاص آنذاك أو المؤسسات الخاصة تمثل المؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية².

تلى هذا القانون قانون آخر للاستثمار صدر سنة 1966 يدعم التوجه الذي اختارته الجزائر في تلك الفترة، والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية

¹ أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره ص31.

² شهرة عديسة، "دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبرامج تمويلها في الفترة 2000-2010". ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، يوم دراس، الجزائر، يومي: 18 و19 ماي 2011، ص162.

حيث أنه وبالنظر إلى ما ورد في هذا القانون فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كانت ملزمة بأن تحصل على تصريح أو موافقة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات لبدء نشاطها¹.

ويعتبر المخطط الرباعي الأول (1970-1973) البداية الأولى لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على مستوى الولايات ليمتد في فترة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) إلى البلديات، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 1978 حوالي 513 مؤسسة².

وخلال هذه الفترة (1962-1982) اعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمكمل للقطاع العام الذي كان له الدور المحرك للسياسة الاقتصادية وتنمية الدولة طبقا لاستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي آنذاك، حيث لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص والذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية، بالإضافة فرضت مراقبة صارمة من أجل الحد من توسع المؤسسات الخاصة كذلك الجباية كانت تحد من التمويل الذاتي، بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما و الأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1982-1988).

عرفت هذه المرحلة جملة من الإصلاحات والتي ارتبطت بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بصدور قانون رقم 82-11 المؤرخ في 21/08/1982 والذي فرض مجموعة من التدابير والتسهيلات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل في⁴:

- للحق في اقتناء المعدات وفي بعض الحالات المواد الأولية؛
- للتوجه المحدود للاستيراد وكذا لنظام الواردات بدون دفع.

غير أن هذه الفترة تميزت بعقبات واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

- التمويل من البنوك لا يتجاوز 30% من إجمالي مبلغ الاستثمار؛
- المبالغ المستثمرة محددة بمبلغ 30 مليون دينار جزائري للشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذا شركات الأسهم و10 مليون دينار جزائري بالنسبة للشركات الفردية؛

¹ فاطمة شاوشي، "دور الشراكة الأورو-جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص132.

² عزي الأخضر، "محاولة لدراسة خيار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة المرجعية (1962-2008)"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي: 18 و19 ماي 2011، ص274.

³ عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص122، 123.

⁴ Farida Merzouk, « PME et Compétitivité en Algérie », Magazine D'économie et Management, Université Aboubeker Belkaid, Tlemcen, Algérie, N°09, Octobre 2009, P281.

◀ حظر امتلاك عدة أشياء.

ومع إصدار قانون الاستثمارات لسنة 1982 عرف القطاع الخاص دورا في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، حيث تشير هذه التشريعات إلى الأثر المحدود في خلق مؤسسات متوسطة وصغيرة جديدة، كما أن وضع سقف للاستثمارات أدى إلى توجيه حصة الادخار الخاص نحو نفقات غير إنتاجية أو المضاربة، حيث واصلت استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الأنشطة الكلاسيكية وإلى استيراد المواد الاستهلاكية النهائية وعليه فإن إجراءات قانون 1982 أدت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من قانون 1983 بالميول للاستثمار في المجالات التي تركتها سابقا كتحويل المواد والصناعات الميكانيكية والكهربائية الصغيرة¹.

وسعى من الدولة الجزائرية بقيادة الجهات المختصة لتذليل العقبات تم إنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة سنة 1983 يقوم بمهامه تحت وصاية وزارة التخطيط وتهيئة الإقليم والذي يكلف بما يلي²:

◀ السعي إلى تحقيق التكامل للاستثمارات الخاصة في مراحل التخطيط؛

◀ توجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو الأنشطة والمناطق التي تتطلع إلى التنمية.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (1988-2001).

عرفت الجزائر ابتداءً من سنة 1988 مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق الأمر الذي قادها إلى إقامة علاقات مع مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك لتخفيف من أزمة الديون الخارجية، حيث لجأت إلى خصخصة العديد من المؤسسات العامة وفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة الاقتصادية³.

بعد ذلك صدر قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي أعطى أهمية كبيرة للاستثمار في القطاع الخاص بما في ذلك حرية إنشاء المؤسسات الاقتصادية والمصرفية مع فتح مجال للشراكة المالية مع الخارج، حيث دعمت هذه الإصلاحات بصدور قانون الاستثمار في 05-10-1993 الذي منح امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالسماح لها بالاستثمار في كثير من المجالات نظرا لدورها الفعال في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني⁴.

¹ عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 124.

² فاطمة شواشي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

³ Farida Merzouk, Op. cit , P281.

⁴ جمعة هوام، شافية شواي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع/ تطور"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي: 18 و19 ماي 2011، ص 461.

عليه يعتبر قانون الاستثمار لسنة 1993 الانطلاقة الحقيقية للقطاع الخاص في الجزائر، حيث بدأ هذا القطاع يسترجع مكانته في الاقتصاد الجزائري أمام تراجع القطاع العام وقد تم اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد البدائل التي يعتمد عليها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وإنعاش الاقتصاد. أين تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعه إلى العمل الإنتاجي وفتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي كانت حكرًا على القطاع العام لمدة طويلة¹.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد سنة 2001.

تعتبر سنة 2001 بداية جديدة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بصدور القانون 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي إعطاء هذا النوع الأهمية التي مكنت من القدرة على تصنيف هذا النوع من المؤسسات وإحصائها. الفرع الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورات في حجمها على مختلف الأزمنة خاصة بعد صدور القانون التوجيهي الأول لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001، هذا ما أدى إلى إمكانية إحصائها فيما يخص تعدادها وتوزيعها على مختلف قطاعات الأنشطة وكذا إحصاء انتشارها الجغرافي.

في هذا الصدد لا بد من أن نسلط الضوء على تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدخل في الإحصاء من طرف مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بهذا النوع من المؤسسات والتي تتمثل فيما يلي²:

أولاً: المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة)؛

ثانياً: المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة، وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثالثاً: الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي بطابع فني يسمح بنقل مهارة عريقة، حيث وأنه قد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة وبذلك تكون

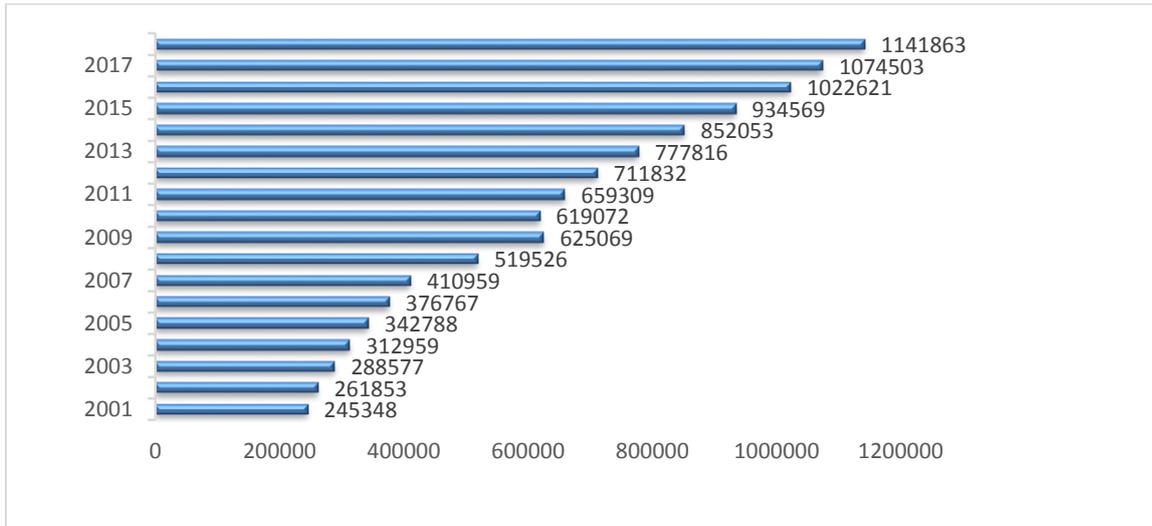
¹ عبد القادر قراق، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص 98.

² ناصر سليمان، محسن عواطف، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: "تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي: 28 و29 أكتوبر 2014، ص 5.

قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك ابتداءً من سنة 2010 حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحر في.

وعليه فقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورات كبيرة في عددها خلال الفترة (2001-2018) وذلك حسب التصنيفات المحددة من طرف وزارة الصناعة والمناجم والشكل التالي يوضح تطورها خلال الفترة المحددة كما يلي:

الشكل رقم (3): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2001- 2018):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (1).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد تطورا كبيرا ابتداءً من سنة 2001 وهذا راجع إلى بداية التركيز على هذا القطاع وكذا التسهيلات والإجراءات الحكومية التي بدأت تحظى بها هذه المؤسسات، حيث نلاحظ أنه سنة 2001 بلغ عددها 245348 مؤسسة ومن الواضح أن هذه الزيادة بفعل صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نلاحظ من خلال الشكل الموالي الزيادة الملحوظة والتي وصلت خلال سنة 2018 إلى 1141863 مؤسسة بمساهمة أكبر للقطاع الخاص، حيث عملت الجزائر على تشجيع القطاع الخاص وإدماجه من خلال القوانين والإجراءات التحفيزية التي اتخذتها السلطات بالإضافة إلى عمليات الخصخصة التي تعرضت لها المؤسسات العمومية (خصوصية جزئية أو كلية)، الأمر الذي أدى إلى تراجع المؤسسات العمومية والشكل التالي يوضح تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة كما يلي:

الشكل رقم (4): تطور المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر للفترة (2001-2018):



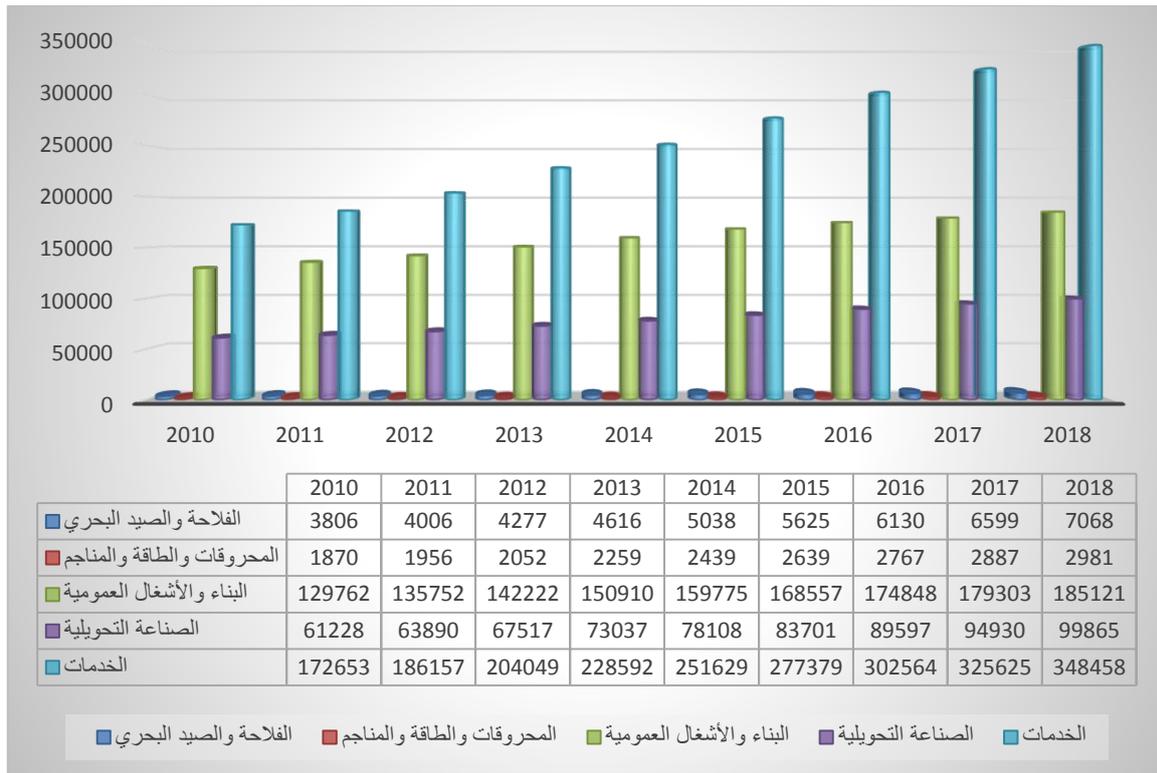
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (1).

يوضح لنا الشكل أعلاه التفاوت الكبير في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتهي للقطاع العام والقطاع الخاص، إذ نلاحظ السيطرة الواضحة للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة بنسبة 99% وهذا راجع أساسا للإصلاحات التي قامت بها الجزائر والداعمة أساسا لتشجيع المستثمرين الخواص وفتح المجال أمامهم.

الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الجزائر.

نظرا للخصائص التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات نجدها تتوزع على عدة قطاعات والتي هي: قطاع البناء والأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، النقل والمواصلات، الخدمات، الصناعة الغذائية، الفنادق والإطعام وقطاعات أخرى وذلك حسب الفترة من (2001-2009)، حيث تبين المعطيات الإحصائية لهذه الفترة أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل الأسبقية في تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال ذات الفترة وذلك بنسبة فاقت 35% (أنظر الملحق رقم 2)، يليه بذلك قطاع التجارة والتوزيع والذي لم تتجاوز نسبته 17%، أما بالنسبة لباقي القطاعات فقد سجلت نسب تركيز متدنية، أما بالنسبة للفترة (2010-2018) فالشكل التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط المختلفة كما يلي:

الشكل رقم (5): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط للفترة (2010-2018):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (3).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات بنسبة 54% يليه بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة فاقته 28%، ليأتي بعد ذلك قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 15%، أما بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري كذا قطاع المحروقات نلاحظ ضعف تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذين القطاعين والتي بلغت نسبتها 1.10% و 0.46% على التوالي¹.

نستنتج من خلال ما سبق أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في قطاعات غير منتجة والتي يستحوذ عليها قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات والفندقة والإطعام أما بالنسبة للقطاعات المنتجة فتبقى نسبة تركيزها ضعيفة للغاية الأمر الذي يمكن أن يحد من قدرتها على المساهمة الفعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

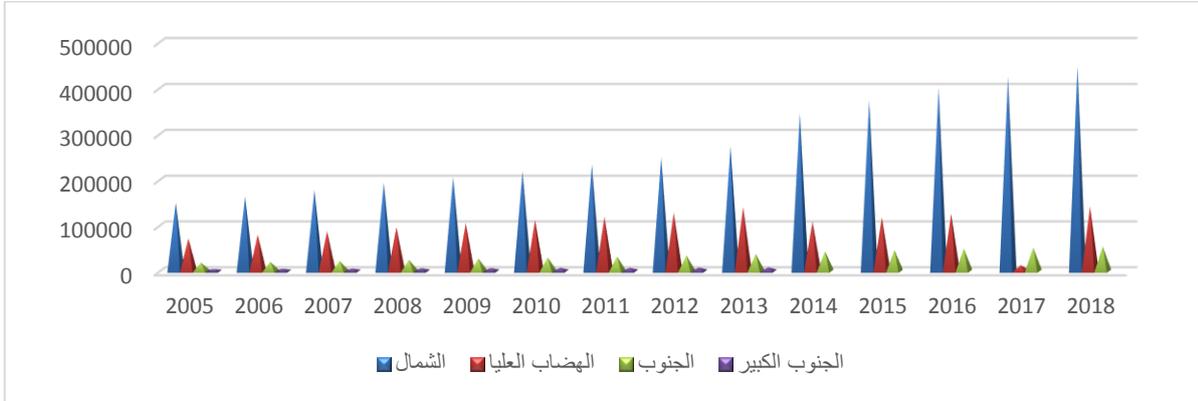
الفرع الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات في الجزائر.

انطلاقاً من التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن توضيح تطورها حسب مختلف جهات الوطن وذلك للفترة (2005-2018) لعدم توفر المعلومات ابتداءً من سنة 2001 من الوزارة المعنية، والشكل التالي يوضح تطور انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2005-2018) كما يلي:

¹ أنظر الملحق رقم (3): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الجزائر للفترة (2010-2018).

الشكل رقم (6): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجهات خلال الفترة

(2018-2005):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (4).

الشكل أعلاه يبين لنا التوزيع الغير متكافئ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مختلف الجهات، حيث تتركز أغلبية هذه الأخيرة في منطقة الشمال ثم منطقة الهضاب العليا وبأعداد ضئيلة تتركز في الجنوب والجنوب الكبير، يمكن إرجاع السبب في ذلك إلى التوزيع الديمغرافي للسكان وكذا برامج التنمية التي اقتصر على مناطق الشمال أكثر على خلاف الجهات الأخرى.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمراكز تأهيل وغيرها من هيئات ومؤسسات دعم هذه الأخيرة إلا أنها لزلت تعاني من العديد من المشاكل خاصة في العديد من المجالات والتي يمكن تناولها في التالي:

الفرع الأول: المشاكل التمويلية.

يمكن إجمالها فيما يلي:

- ◆ من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل أسعار الفائدة وشروط تسديدها والضمانات التي تطلبها البنوك، حيث أنه في حال حصولها على القرض نلاحظ أن كلفة رأس المال المقترض تكون مرتفعة الأمر الذي ينعكس على أسعار المنتجات وزيادة المخاطرة، حيث وأن النظام البنكي الجزائري يعاني من عجز تحويل السيولة إلى رأس مال إنتاجي¹؛

¹ السعيد بريش، دنيا شبلي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في ظل البرامج الاستثمارية في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: "تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي: 28 و29 أكتوبر 2014، ص ص 5 و6.

◆ ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يتحدث الخطاب السياسي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام هذه السياسة بالتعقيدات المالية كالنقص في التمويل طويل الأجل والمركزية في منح القروض وانعدام الشفافية في تسييرها فضلا عن محدودية صلاحيات الوكالات البنكية المكلفة بمنح القروض نظرا لانعدام استقلاليتها¹.

الفرع الثاني: عدم الاهتمام الكافي بالتصدير.

أشارت العديد من الدراسات أن توجهات المنتجين تتجه نحو تلبية حاجات السوق الداخلية مع عدم وجود استراتيجية للتصدير، ويمكن أن يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: ارتفاع الرسوم الجمركية التي يتحملها المنتج عند استيراد مستلزمات الإنتاج مما يساهم في ارتفاع تكلفة المنتج النهائي، كذلك انخفاض مقدرة الدولة التنافسية في السوق الدولية، هذا ما دفع العديد من المنتجين إلى الإحجام عن التصدير وتفضيل تسويق منتجاتهم بالسوق المحلية التي تتميز بتضاؤل المنافسة وارتفاع هوامش الربح².

الفرع الثالث: مشاكل متعلقة بدراسات السوق.

ضعف دراسات السوق أو غيابها عن حجم ونوعية المؤسسات المناسبة والمطلوبة³، هذا ما سيؤثر على مسار المؤسسات الاقتصادية داخل السوق والتي يمكن أن لا تتلاءم مخرجاتها مع متطلبات السوق هذا ما يؤدي حتما إلى فشلها وعدم إمكانية استمراريتها خاصة الصغيرة والمتوسطة التي لازالت تفتقر إلى مكانة قوية في السوق، وعليه تعتبر دراسات السوق من أهم ما يمكن القيام به للتخلص أو حتى للتقليل من العقبات التي يمكن أن تعترض نمو المؤسسة في السوق.

الفرع الرابع: مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات.

إن من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو مساعدتهم على التوسع في

¹ صونية صاوشي، زهية حوري، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: العراقيل وسبل التفعيل"، ورقة بحث مقدمة إلى المنتدى الدولي حول: "تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي: 28 و29 أكتوبر 2014، ص.6.

² رحيم حسين، "واقع وتحديات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة الأوروبية-الجزائرية"، ورقة بحث مقدمة ضمن المنتدى الدولي حول: «استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 18 و19 أبريل 2012، ص.10.

³ مراد اسماعيل، لحسن جديدين، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص.138.

أعمالهم، كما وأن نقص هذه المعلومات وعدم توفرها في الوقت المناسب وبالصورة اللائقة سيؤدي بطبيعة الحال إلى ضعف مردودية هذه المؤسسات وكذا ارتفاع احتمال فشلها¹.

الفرع الخامس: المشاكل الإدارية.

لا تزال الإجراءات الإدارية تتسم بالتعقيد بسبب تعدد مراكز اتخاذ القرار وضعف تجسيد سياسة تقريب الإدارة من المواطن، خاصة ما تعلق منها بالإجراءات البيروقراطية مما يطيل مدة تجسيد المشاريع².

الفرع السادس: معوقات الانتشار في الجزائر.

على الرغم من الأهمية التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث الآليات الداعمة له وقابلية هذا النوع للإنشاء مقارنة بالمؤسسات الكبرى، إلا أن المشكل المطروح هو غالبية هذه المؤسسات تتلاشى بسبب المعوقات الناشئة المتعلقة بالقيود الإدارية كطول فترة دراسة الملفات وكذا البيروقراطية وغيرها، لذلك فإن متطلبات انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتطلب ضرورة تحسين التنافس وتوفير الاستشارة والتكوين اللازم لطالبي إنشاء المؤسسات، وكذا لا بد من استراتيجية محددة بدقة وواضحة الأهداف تشجع على عملية إنشاء سليمة³.

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تثبت مكانتها بتطورها خلال المراحل الثلاث التي مرت بها، حيث اعتبرت سنة 2001 بداية الاهتمام بها من طرف السلطات العمومية أين شهد هذا النوع من المؤسسات تطورات كبيرة في تعدادها إلا أن تركزها لم يتطور سوى في القطاعات الخدمية حسب فترة الدراسة كذلك توزيعها الجغرافي غير المتكافئ، ومن أجل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الدولة بتبني مجموعة من البرامج لترقية هذا النوع من المؤسسات.

المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

عرفت الجزائر العديد من البرامج لتأهيل مؤسساتها وترقية محيطها، بهدف زيادة تنافسيتها وإدماجها في الاقتصاد العالمي، إذ تمثلت هذه البرامج في كل من البرامج الوطنية والبرامج الأوروبية وكذلك التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم في هذا المبحث التطرق لكل من هذه البرامج.

¹ شوقي جباري، "الابتكار أداة فعالة لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي: 18 و19 ماي 2011، ص398.

² ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي: 18 و19 ماي 2011، ص564.

³ نادية بن ذراوة، حاكمي بوحفص، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين جاذبية الإنشاء وقابلية الاستمرار"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي: 18 و19 ماي 2011، ص745.

المطلب الأول: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عملت الجزائر على تطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وذلك بتبنيها لمجموعة من البرامج اهتمت بترقية محيطها وتمثلت هذه البرامج في برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2000-2006)، البرنامج الوطني للتأهيل (2006-2012)، البرنامج الوطني للتأهيل (2010-2014) والبرنامج الوطني الجديد لسنة 2016.

الفرع الأول: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2000-2006).

انطلق هذا البرنامج سنة 2000 بمساهمة مالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO تقدر ب 1200.000 دولار ومساهمة من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تقدر ب 120 مليون دينار جزائري¹، حيث نص قانون المالية لسنة 2000 على إنشاء حساب يوجه لتغطية المساعدات المالية الموجهة لتأهيل المؤسسات الصناعية والمؤسسات المرتبطة بالصناعة برعاية "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" بإشراف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، يتضمن هذا البرنامج مرحلتين تعنى الأولى بالتشخيص الاستراتيجي للمؤسسة، أما الثانية فيتم فيها تنفيذ إجراءات برنامج التأهيل، حيث تستفيد من هذا البرنامج المؤسسات الجزائرية التي تملك خبرة تفوق 03 سنوات وذات أداء موجب، تشغل على الأقل 20 عاملا، و 10 عمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

أولا: أهداف برنامج التأهيل الصناعي:

تمثلت أهداف هذا البرنامج فيما يلي³:

✍️ عصرنه المحيط الصناعي مع تدعيم قدرات هيئات الدعم؛
✍️ تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية.

ثانيا: شروط الاستفادة من برنامج التأهيل الصناعي:

هناك مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في المؤسسات حتى يتم قبولها ضمن هذا البرنامج والتي تتمثل أهمها فيما يلي⁴:

¹ عبد القادر مطاي، ربيعة بوقادير، "تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد التاسع عشر، 2018، ص 276.

² خير الدين معطى الله، سامية بزازي، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية بالجزائر، دراسة تحليلية لبرامج التأهيل للفترة 2001-2014"، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد العشرون، جوان 2016، ص 484-485.

³ رتيبة عروب، كريمة ربيعي، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 17 و 18 أفريل 2006، ص 724.

⁴ أمين عبد القادر عليواش، مرجع سبق ذكره، ص 125.

- ◀ أن تكون المؤسسات خاضعة للقانون الجزائري؛
- ◀ أن تكون تنتمي للقطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الموجهة للقطاع الصناعي التي تحقق عما لا يقل عن 40% من رقم أعمالها م خلال تعاملها مع القطاع الإنتاجي؛
- ◀ مسجلة في السجل التجاري وتحوز رقم استدلاي جبائي ولها ثلاث سنوات على الأقل من النشاط؛
- ◀ تشغل 20 عاملا أو أكثر بالنسبة للإنتاجية، و10 عمال أو أكثر بالنسبة للخدمة الموجهة للصناعة؛
- ◀ تقديم معايير الأداء المالي التالية:
- ✓ صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة؛
- ✓ نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.

إضافة إلى هذا يجب على المؤسسة أن تجيب على دفتر المساءلة الذي تتسلمه من طرف الوزارة ووزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والذي يحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بوضعيتها العامة.

ثالثا: حصيلة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة هذا البرنامج سنة 2000، وبما أن البرنامج يقوم على مرحلتين كما رأينا سابقا (التشخيص الاستراتيجي والتنفيذ) فقد توفرت لنا النتائج حسب كل مرحلة كما يلي:

الجدول رقم (5): نتائج مرحلة التشخيص الاستراتيجي لبرنامج التأهيل الصناعي (2000-2006):

طلبات المؤسسات	المجموع	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة
الطلبات المقبوضة	406	235	171
الطلبات المعالجة	401	232	169
الطلبات المقبولة	290	155	135
الطلبات المرفوضة	106	75	31

المصدر: يحي حسين، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص225.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن حصيلة مرحلة التشخيص الاستراتيجي من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية أسفرت بقبول 290 مؤسسة منها 155 مؤسسة عامة و 135 مؤسسة خاصة من إجمالي 406 مؤسسة مقدمة لطلب الانضمام لهذا البرنامج منها 235 مؤسسة عامة و171 مؤسسة خاصة، أما بالنسبة للطلبات المرفوضة فقد بلغت 106 طلب من بين 401 طلب معالج حيث يمكن أن يعود السبب لرفض طلبات العديد من المؤسسات هو عدم الاستيفاء بالشروط اللازمة للانضمام لهذا البرنامج، أو الوضعية المالية التي تعاني منها هذه المؤسسات وتجعلها غير معنية بالاستفادة من هذا البرنامج.

أما عن النشاط الذي تمارسه المؤسسات المقبولة فيمكن توضيحه وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (6): التوزيع القطاعي للطلبات المقبولة في برنامج التأهيل الصناعي (2000-2006):

عدد المؤسسات	قطاع النشاط
87	الفلاحة
52	الميكانيك / المعادن
45	مواد البناء / الفلين والخشب
32	الكيمياء / الصيدلة / الورق
21	الالكترونيك
20	البلاستيك
18	خدمات الدعم
15	النسيج / الجلود
290	المجموع

المصدر: يحي حسين، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص226.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) تركيز المؤسسات المؤهلة حسب البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في قطاع الفلاحة حيث بلغت 87 مؤسسة من إجمالي 290 مؤسسة تليها قطاع الميكانيك والمعادن التي بلغت 52 مؤسسة من إجمالي 290 مؤسسة أيضا تلاه قطاع البناء، تحتل باقي القطاعات نسبة منخفضة من إجمالي المؤسسات المؤهلة حسب هذا البرنامج.

الجدول رقم (7): نتائج مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل الصناعي (2000-2006):

الملاحظات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع	وضعية الملفات
-	54	89	143	الملفات المقبولة
128 مؤسسة مقدمة للحصول على مساعدة EPCI، منها 03 مؤجلة و01 مرفوضة.	53	89	142	الملفات المعالجة
117 أقدمت على إنجاز PMN، و20 قيد دراسة تشخيصها.	52	85	137	المؤسسات المستفيدة

المصدر: يحي حسين، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص227.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أنه تم قبول 143 ملف فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل منها 89 مؤسسة عامة و54 مؤسسة خاصة، حيث أنه تم معالجة 142 ملف مع بقاء مؤسسة خاصة، تحصلت 128 مؤسسة على مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية وبقيت 03 ملفات مؤجلة مع رفض ملف، تم استفادات 137 مؤسسة منها 85 مؤسسة عامة و52 مؤسسة خاصة، حيث أقدمت 117 مؤسسة على تنفيذ برنامج التأهيل بينما اقتصرت 20 مؤسسة على الدراسة التشخيصية فقط ولم تنهي تنفيذ البرنامج.

الفرع الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2012).

سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج وطني لتأهيل هذا النوع من المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل حيث تمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة سنة 2003 وأيضا مجلس الوزراء سنة 2004 وبدأ تنفيذه سنة 2006، حيث أن هذا البرنامج يغطي 6 سنوات وتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرت الميزانية المخصصة له ب6مليار دينار جزائري¹.

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرنامج السابق (برنامج التأهيل الصناعي) حيث وضع أساسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في الجزائر كما جاء في المادة 18 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 ما يلي: "تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وذلك بغرض ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية"².

أولا: أهداف البرنامج الوطني للتأهيل (2006-2012):

لهذا البرنامج أهداف عامة وأخرى خاصة يمكن إجمالها فيما يلي³:

1. الأهداف العامة:

تتمثل الأهداف العامة في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها لمواكبة السوق الدولية ويمكن إجمالها فيما يلي:

- ◀ إزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ◀ ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر؛
- ◀ تحسين التمويل (من حيث التنظيم وحجم القروض)؛

¹ بلال شيخي وآخرون، "برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 29 و30 أكتوبر 2017، ص10.

² القانون رقم 01-18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، "المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في 15/12/2001، ص7.

³ إبتسام بوشريط، مرجع سبق ذكره، ص ص52، 53.

- إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث والتطوير والجامعات؛
- جعل المؤسسات قادرة على اكتساب تقنيات التكنولوجيات الحديثة ومواكبة التطور في الأسواق العالمية؛

➤ تحسين قدرتها التنافسية على مستوى السعر، النوعية، الإبداع... الخ.

2. الأهداف الخاصة:

يمكن إجمال الأهداف الخاصة فيما يلي:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلا بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط، وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تأهيل محيط المؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة ومحيطها؛
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية والإدارية؛
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

ثانيا: شروط الاستفادة من البرنامج الوطني للتأهيل (2006-2012):

لقبول ملفات المؤسسات الراغبة في الانضمام لهذا البرنامج لابد من توفر مجموعة من الشروط والتي نذكرها كما يلي¹:

- ☞ أن تكون المؤسسات خاضعة للقانون الجزائري؛
- ☞ أن تكون في حالة نشاط لا يقل عن سنتين؛
- ☞ أن تكون المؤسسة المعنية بهذه العملية ذات شكل قانوني على النحو الذي حدده القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ☞ امتلاك المؤسسة لبنية مالية متوازنة.

ثالثا: حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل (2006-2012):

يمكن تلخيص وعرض حصيلة هذا البرنامج وفق الجدول التالي:

¹ طارق فارس، "دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص 287.

الجدول رقم (8): المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(2012-2006):

طبيعة المؤسسات	المؤسسات المتقدمة	المؤسسات المقبولة	المؤسسات التي نفذت برنامج التأهيل
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	172	137	116
مؤسسات صغيرة جدا	203	168	70
المجموع	375	305	186

المصدر: مريم والي، "إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، سطيف، الجزائر، العدد التاسع عشر، ديسمبر 2014، ص 273.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن 375 مؤسسة تقدمت بطلب الانخراط إلى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية تم قبول ما نسبته 81.33% من إجمالي المؤسسات رغم أنه لم تنفذ سوى 186 مؤسسة عمليات هذا البرنامج أي ما يقارب 61% من إجمالي المؤسسات المقبولة، وهو عدد متواضع جدا مقارنة بالتغطية المالية التي وجهت لهذا البرنامج، حيث نجد 116 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نفذت البرنامج و70 مؤسسة مصغرة أكملت أيضا تنفيذ هذا البرنامج.

علما أن 305 مؤسسة المقبولة في هذا البرنامج تتوزع على جملة من قطاعات النشاط كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): توزيع المؤسسات المقبولة ضمن البرنامج الوطني للتأهيل (2012- 2006) حسب قطاع النشاط:

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة
الصناعات الغذائية	89	29.18%
الميكانيك والمعادن	54	17.70%
مواد البناء /الخشب والفلين	48	15.73%
الكيمياء / الصيدلة /الورق	30	09.83%
الصناعات البلاستيكية	39	12.78%
صناعة النسيج والجلود	20	06.55%
خدمات صناعية	15	04.91%
الكهرباء والإلكترونيك	10	03.27%
المجموع	305	100%

المصدر: مريم والي، "إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، سطيف، الجزائر، العدد التاسع عشر، ديسمبر 2014، ص 273.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أكبر نسبة حصل عليها قطاع الصناعة الغذائية 29.18% من إجمالي المؤسسات المقبولة في البرنامج، تلاه قطاع الميكانيك والمعادن بنسبة 17.7% ثم قطاع البناء بنسبة 15.73%. نلاحظ أيضا أن الصناعات البلاستيكية أخذت نسبة 12.78% لتأخذ بقية القطاعات نصيب متواضع من إجمالي المؤسسات المقبولة في هذا البرنامج.

نستنتج من خلال حصيلة هذا البرنامج أنه رغم عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة البرنامج (-2006 2012) والذي بلغ سنة (2006) 376767 مؤسسة ليصل سنة (2012) إلى 711832 مؤسسة إلا أنه لم ينخرط سوى عدد قليل منها وهذا راجع إلى العوائق التي واجهت هذا البرنامج وحالت دون تحقيقه لأهدافه.

الفرع الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014).

وضعت الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الخماسي الأول لتحسين تنافسية هذه المؤسسات بما يفوق 386 مليار دج¹، حيث يعد هذا البرنامج من أهم البرامج المعتمدة لتنمية وتطوير هذا القطاع نظرا للإمكانيات المالية والبشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه وتحقيق الأهداف المسطرة، وهذا البرنامج موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها ويتم تنفيذه على مدى خمس سنوات ابتداء من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في 11 جويلية 2010، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة ب 19287000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

أولا: أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014):

هناك مجموعة من الأهداف الخاصة بهذا البرنامج والتي يمكن إجمالها فيما يلي³:

☞ تأهيل القدرات التسييرية والتنظيمية لرؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التدريب والتكوين وترقية الثقافة المقاولاتية؛

☞ إنشاء مخبر البحث بهدف استقطاب التكنولوجيا وإنشاء بنوك المعلومات؛

☞ تأهيل نوعية المؤسسات عن طريق دعم نوعية نظم تسيير الإنتاج والمساعدة على الحصول على شهادات المطابقة، وكذا الحث على وضع مخابر التحاليل والتجارب؛

☞ تأهيل الموارد البشرية من خلال تكوين وتدريب وإعادة الرسكلة سواء في مجال التسيير أو استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

¹ شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، "دور برامج التنمية الجزائرية (2001-2014) في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي: 28 و29 أكتوبر 2014، ص5.

² ساسية عناني، وهاب نعمون، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة المنصورة، كلية المنصورة الجامعة، بغداد، العراق، العدد الرابع والعشرون، 2015، ص109.

³ طارق فارس، مرجع سبق ذكره، ص ص288، 289.

ثانياً: شروط الاستفادة من البرنامج الوطني للتأهيل (2010-2014):

- لكي تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا البرنامج لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها¹:
- ◀ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاضعة للقانون الجزائري والناشطة منذ سنتين؛
- ◀ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تعترضها صعوبات مالية؛
- ◀ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغير مستفيدة من عمليات برامج التأهيل الأخرى.

وهذه الشروط عدلت بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 124-302 المتعلق بـ"الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" حيث أضيف إليه شرطين أساسيين للاستفادة من الدعم المالي للصندوق تتمثل في: أن توظف المؤسسة 5 عاملين كحد أدنى وتتمتع بمؤشرات اقتصادية وأصول صافية ايجابية. كما حدد هذا التعديل نشاطات المؤسسات التي تستفيد من الدعم والتي هي المؤسسات التي تنشط في مجال الصناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية، الصيد البحري، السياحة والفندقة، الخدمات باستثناء نشاطات إعادة البيع، النقل إضافة إلى خدمات البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ثالثاً: حصيلة البرنامج الوطني للتأهيل (2010-2014):

يعد هذا البرنامج ثالث البرامج الوطنية وسمي ببرنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة لأنه الهدف الذي سعى إليه، حيث تمثلت نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية إلى غاية 2014 فيما يلي:

الجدول رقم (10): نتائج البرنامج الوطني للتأهيل (2010-2014):

الملفات		نوع الملفات
النسبة	العدد	
51.73	2081	الملفات المقبولة
13.30	535	الملفات المؤجلة
34.97	1407	الملفات المرفوضة
100	4023	المجموع

المصدر: خير الدين معطى الله، سامية بزازي، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية بالجزائر، دراسة تحليلية لبرامج التأهيل للفترة 2001-2014"، مجلة معارف، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد العشرون، جوان 2016، ص 490.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه تم قبول 2081 مؤسسة من إجمالي 4023 مؤسسة بما نسبته 51.73%، وتم تأجيل 535 ملف ورفض 1407 ملف من إجمالي 4023 ملف مقدم، ويمكن إرجاع سبب رفض هذه الملفات إلى عدم توفرها على الشروط التي نص عليها هذا البرنامج.

¹ إلياس غقال، "تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو-جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 138، 139.

وعليه يعتبر العدد المقبول ضمن هذا البرنامج جد متواضع بالمقارنة مع الهدف المسطر له وهو تأهيل 20 ألف مؤسسة، وهذا ما يثبت عدم تحقيق هذا البرنامج للأهداف التي سعى إليها.

الفرع الرابع: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016.

يعتبر البرنامج الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسيلة التي وضعتها السلطات لإعادة تأهيل وترقية محيطها بعد الحصيلة الضعيفة التي سجلها البرنامج السابق له (2010-2014)، حيث جاء هذا البرنامج لتدارك النقائص المسجلة في البرامج الوطنية السابقة للتأهيل والعمل على تهيئة هذه المؤسسات باعتبارها تشكل 99% من النسيج الاقتصادي الجزائري، وكذا تحسين جودة منتجاتها وبالتالي زيادة تنافسيتها وتشجيع صادراتها من خلال تهيئة الظروف الملائمة لضمان قدرتها على الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية، لذا فأهداف هذا البرنامج لم تختلف عن أهداف البرامج التأهيلية السابقة له.

للحصول على حصيلة البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016.

حتى نهاية سنة 2016 تقدمت 4738 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتسجيل، أكثر من نصفها مقبول، ويمكن توضيح توزيع الملفات المستقبلية حسب قطاع النشاط المختلفة وحسب بعض الولايات كالآتي:

الجدول رقم (11): توزيع الملفات المستقبلية حسب قطاع النشاط في بعض الولايات في إطار برنامج التأهيل الجديد

لسنة 2016.

المجموع	وهران	سطيف	غرداية	عنابة	الجزائر	قطاع النشاط
226	66	45	03	30	82	الصناعات الغذائية
2960	277	1132	160	834	557	الأشغال العمومية
766	111	219	29	146	261	الصناعة
487	150	73	34	96	134	الخدمات
118	23	34	08	31	22	النقل
75	17	36	-	14	08	الصيد
67	25	10	03	15	14	السياحة الفندقية
09	01	-	-	-	08	خدمات تكنولوجيا المعلومات
75	09	23	01	17	25	قطاعات أخرى
4783	679	1572	238	1183	1111	المجموع

المصدر: يوسف حميدي، سايب الزيتوني، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية - الشراكة الأورو جزائرية كنموذج"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الأول، 2017، ص 370.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن قطاع الأشغال العمومية يحتل الصدارة ضمن الملفات المستقبلية والتي بلغت 2960 ملف، يليه قطاع كل من الصناعة والخدمات بـ 766 و 487 ملف على التوالي، لتأتي بعد ذلك مختلف القطاعات الأخرى بأعداد قليلة كما هو موضح في الجدول أعلاه، أما بالنسبة

للولايات فنجد أن ولاية سطيف تتصدر قائمة الملفات المستقبلية والتي بلغت 1572 ملف، ثم ولاية عنابة بـ 1183 ملف وبعدها باقي الولايات الموضحة في الجدول أعلاه.

ويمكن توضيح نتائج البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملفات المستقبلية في الآتي:

الجدول رقم (12): حصيلة ملفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستقبلية في نهاية جوان 2016
لبرنامج التأهيل الجديد:

مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4783
الملفات المؤهلة	2602
الملفات غير المؤهلة	1551
الملفات المؤجلة	616
قرار نهائي	2626
الملفات المعالجة	14

المصدر: يوسف حميدي، سايب الزيتوني، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية - الشراكة الاورو جزائرية كنموذج"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الأول، 2017، ص 369.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقدمت للبرنامج الجديد للتأهيل بلغ عددها 4783 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، حيث تم قبول 2602 ملف كمرحلة أولية في المقابل تم رفض 1551 ملف وتم تأجيل 616 ملف ومعالجة 14 ملف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تم قبول كمرحلة نهائية 2626 ملف.

يتضح لنا من خلال هذه الحصيلة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة جد متواضع هذا وإن دل على شيء فهو يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزالتم غير قادرة على استيفاء شروط هذه البرامج التأهيلية وبالتالي عدم قبول طلبات هذه المؤسسات للانخراط في البرنامج.

وعليه يمكن القول إن البرنامج الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 لم يلقى تجاوبا نظرا للعدد الضعيف الذي أهل، وبالتالي عدم تحقيقه للأهداف المسطرة.

واعتبارا من 20 جويلية 2017 في إطار هذا البرنامج فإنه تم استقبال 5071 ملف للمؤسسات التي تريد الانخراط في البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك على مستوى الوكالة

الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹، والجدول التالي يوضح حصيلة مرحلة التشخيص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الاستفادة من هذا البرنامج كما يلي:

الجدول رقم (13): نتائج مرحلة الدراسة التشخيصية لبرنامج التأهيل الجديد خلال سنة 2017.

التصنيف	عدد التقارير	النسبة
المؤسسات المصغرة	135	14.87
المؤسسات الصغيرة	539	59.36
المؤسسات المتوسطة	234	25.77
المجموع	908	100

المصدر: سمية بلعيد، "تقييم جهود الدولة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برامج التأهيل"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد 10، العدد الأول، 2020، ص318.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد ملفات المؤسسات الراغبة في الاستفادة من هذا البرنامج بلغت 908 ملف تم معالجة 135 ملف خاص بالمؤسسات المصغرة، 539 ملف خاص بالمؤسسات الصغيرة بأكثر نسبة بلغت 59.36% وأيضا 234 ملف خاص بالمؤسسات المتوسطة.

وفي إطار حصيلة البرنامج وحسب ما أدلى به الأمين العام لـ ANDPME* فإنه ومن أصل 781 مؤسسة مستفيدة تم رفض 134 ملف، ومن أصل 647 مؤسسة تبين أنه قد بلغ عدد المؤسسات التي أنهت جميع إجراءات برنامج التأهيل هو 25 مؤسسة فقط².

نستنتج من خلال هذه الحصيلة أنه رغم التطور الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2017 إلا أنه لم تؤهل سوى 25 مؤسسة في إطار هذا البرنامج وهو ما يفسر فشل البيئة الحاضنة لهذه البرامج.

المطلب الثاني: البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جاءت هذه البرامج في إطار الشراكة الأورو-متوسطة بهدف تأهيل المؤسسات الجزائرية وأعطت عناية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتأهب لمنافسة المنتجات الأوروبية وجعل السوق الجزائرية

¹ سمية بلعيد، "تقييم جهود الدولة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برامج التأهيل"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد 10، العدد الأول، 2020، ص318.

*ANDPME : Agence Nationale de Développement des Petites et Moyenne Entreprises

² سمية بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص319.

منفذا لتصريف المنتجات الأوروبية، حيث تمثلت هذه البرامج في برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

الفرع الأول: برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2002-2007) EDPME.

أخذ هذا البرنامج اسم التنمية الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: Euro- Développement PME Algérienne، وهو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، وهو برنامج ذو تمويل مشترك بغلاف مالي قدره 62.90 مليون أورو لمدة خمس سنوات، حيث يساهم فيه الاتحاد الأوروبي بـ 57 مليون أورو والجزائر بـ 3.4 مليون أورو و2.5 مليون أورو حصة المؤسسات المستفيدة من البرنامج، حيث امتد هذا البرنامج من سنة 2002 إلى غاية سنة 2007 تولت لجنة متخصصة من الاتحاد الأوروبي إدارة هذا البرنامج، وكان هدف هذا البرنامج تأهيل وتحسين المستوى التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق¹.

أولاً: أهداف برنامج 1 EDPME (2002-2007):

يمكن إجمال أهم أهداف هذا البرنامج في ثلاثة أهداف وهي²:

☞ الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات؛

☞ دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعمها، التي تدخل في نشاطات التأهيل مع دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها؛

☞ دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم المؤسسي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد استراتيجيات لتطوير هذا النوع من المؤسسات وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وإنجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسسي.

ثانياً: شروط الاستفادة من برنامج 1 EDPME (2002-2007):

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا البرنامج إذا توفرت فيها الشروط التالية³:

◆ أن تكون المؤسسة تمارس نشاطها في إحدى القطاعات التي أشار لها البرنامج ثلاث سنوات على الأقل؛

¹ السعيد دراجي، "التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر"، ورقة بحث مقدمة ضمن المنتدى الوطني حول: "استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 18 و19 أبريل 2012، ص15.

² سهام عبد الكريم، "سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد التاسع، 2011، ص146.

³ فاطمة شاوشي، مرجع سبق ذكره، ص ص205، 206.

- ◆ أن يكون عدد العمال ما بين 10 إلى 250 عامل؛
- ◆ حفظ على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
- ◆ أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال الثلاث السنوات؛
- ◆ أن يكون منخرط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛
- ◆ الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية لأجل التأهيل التنافسي.

ثالثا: حصيلة برنامج EDPME1 (2002-2007):

برنامج EDPME1 وضع لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في إطار التعاون الأورو-متوسطي الذي يهدف بالأساس إلى تحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، حيث تم في المرحلة الأولى (2002-2007) تحقيق حوالي 445 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر وكانت أهم النشاطات التي ركز عليها هذا البرنامج في هذه العملية هي: 36% ترقية الإدارة، 26% تطوير الإنتاج، 15% تحسين الجودة، 14% تسهيلات مصرفية، 9% للتسويق¹.

والجدول التالي يوضح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برنامج ميدا كما يلي:

الجدول رقم (14): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برنامج ميدا خلال الفترة

(2002-2007):

مرحلة الانخراط في برنامج التأهيل	عدد المؤسسات
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي	2150
المؤسسات التي تم دخولها الفعلي في البرنامج	445
المؤسسات التي تحصلت على التغطية المالية	61
المؤسسات التي اقتصرت على مرحلة التشخيص	205
المؤسسات التي تخلت عن البرنامج	179

المصدر: مريم والي، "إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، سطيف، الجزائر، العدد التاسع عشر، ديسمبر 2014، ص 272.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه من بين 445 مؤسسة دخلت البرنامج تحصلت 61 مؤسسة فقط على التغطية المالية وهذا العدد المتواضع يفسر عدم استيفاء باقي المؤسسات للشروط الواجب توفرها للحصول على التغطية المالية، كذلك 205 من المؤسسات اقتصرت على مرحلة التشخيص فقط ولم تنتقل إلى مرحلة تنفيذ المخطط، يعني أن 61 مؤسسة أكملت عمليات التأهيل وبالمقابل لم تنفذ 205 مؤسسة عمليات التأهيل في حين تخلت 179 مؤسسة عن البرنامج بصفة نهائية.

¹ عزي الاخضر، مرجع سبق ذكره، ص 285.

نستنتج من خلال هذه النتائج أن هذا البرنامج لم يحقق الأهداف المرجوة لأن 61 مؤسسة فقط نفذت البرنامج من بين 2150 مؤسسة ليس بالأمر الجيد وهذا راجع إلى العوائق والتحديات التي واجهت هذا البرنامج وحالت دون تحقيقه لأهدافه.

الفرع الثاني: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (2009-2012).

عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والذي يضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال¹.

قدر المبلغ المخصص للبرنامج 44 مليون أورو (40 مليون أورو مموله من المفوضية الأوروبية، و4 مليون أورو تمثل مساهمة الجزائر)، يقوم الاتفاق على تأهيل 200 مؤسسة، وتم التوقيع على البرنامج في مارس 2008 إلا أن الانطلاقة الفعلية كانت في ماي 2009².

أولا: أهداف برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (2009-2012):

تمثلت جل أهداف هذا البرنامج في تحقيق النقاط التالية³:

☞ تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تسييرها إلى جانب تأسيس نظام للجودة على مستوى هذا النوع من المؤسسات؛
☞ التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ثانيا: حصيلة برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (2009-2012):

جاء هذا البرنامج من أجل تعزيز مكاسب البرنامج الأول وتيسير مهمة هذه المؤسسات في اعتماد التقييس وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، كذلك يدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة

¹ فطيمة الزهرة نوي، "دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 18 و19 أبريل 2012، ص12.

² ساسية عناني، "سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتهما -دراسة تقييمية-"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 04، العدد السادس، ديسمبر 2014، ص237.

³ سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص148.

والمتوسطة من خلال استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتأهيل 450 مؤسسة جزائرية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي¹.

تمثلت حصيلة هذا البرنامج لدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي²:

- ✓ تحديد أكثر من 200 مؤسسة، تم اختيار منها 100 مؤسسة لتنفيذ البرنامج؛
 - ✓ إطلاق مناقصة بـ 10.5 مليون أورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث انطلقت عمليات الخبرة في المجالات التالية:
 - برنامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية؛
 - استراتيجية تطوير المناولة؛
 - برنامج استراتيجية الجزائر الإلكترونية؛
 - آليات التمويل وصناديق الضمان؛
 - دعم هيئات مهنية.
 - ✓ إعداد سوق الخدمات بـ 7 مليون أورو من أجل الدعم التقني للجودة.
- المطلب الثالث: برامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA.

تمثلت هذه البرامج في الاتفاقية التي عقدها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وأساس هذه البرامج هي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل.

الفرع الأول: MEDA1 (1995-1999).

يعد برنامج ميديا الذي دشنته سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطة وأنشطتها، حيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 3.4 مليار أورو من طرف البنك الأوروبي للاستثمار من أجل التعاون المالي ما بين الاتحاد الأوروبي وشركائه الأوسطيين، وكان حظ الجزائر من هذا البرنامج 194 مليون أورو تم توجيهها في عدة مجالات منها تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعد التوقيع على اتفاقية التمويل في 14 سبتمبر 1999 والمتمثلة في مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 57 مليون أورو، حيث يهدف هذا المشروع إلى إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³.

حيث يستخدم الدعم الذي يحققه هذا البرنامج في تحقيق الأهداف التالية⁴:

¹ عزى الاخضر، مرجع سبق ذكره، ص ص285، 286.

² يحي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 233.

³ محمد رشدي سلطاني، "آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو-متوسطة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثامن والثلاثون، مارس، 2015، ص 411.

⁴ سليمة غدير أحمد، (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 127.

- تعزيز الاستقرار السياسي والديمقراطية في منطقة مشتركة للسلام والأمن؛
 - إقامة منطقة للرخاء المشترك ولدعم إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين بحلول سنة 2010؛
 - توثيق العلاقات بين شعوب هذه الدول عن طريق الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية.
- علما أن هذا البرنامج لم يقدم أمور ملموسة كثيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ كان برنامج لتوثيق العلاقات أكثر منه دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لم تكن آنذاك ذات الأهمية الكبيرة في الاقتصاد الوطني.
- الفرع الثاني: MEDA2 (2000-2006).

يعد برنامج ميذا 2 (2000-2006) هو المكمل لبرنامج ميذا 1 (1995-1999) وهو وسيلة مالية للاتحاد الأوروبي أيضا من أجل تنفيذ الشراكة الأورو-متوسطة، إذ تم توفير مبلغ قدره 5.35 مليار أورو مقارنة ب3.4 مليار أورو في ظل ميذا1، حيث يرافق هذه المنح من الاتحاد الأوروبي إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي، إذ تم ضخ حوالي 90% من الموارد المخصصة على مستوى التعاون الثنائي، و10% الأخرى تم تخصيصها للأنشطة الإقليمية، إذ يتمثل الدعم الذي جاء به هذا البرنامج فيما يلي¹:

- ◆ دعم التحول الاقتصادي: الهدف هو الاستعداد لتنفيذ تجارة حرة عن طريق زيادة القدرة التنافسية بقصد تحقيق نمو اقتصادي مستدام، خاصة بتطوير القطاع الخاص؛
- ◆ تقوية التوازن الاجتماعي والاقتصادي: والهدف هو تخفيف تكلفة التحول الاقتصادي على المدى القصير بالأخذ بإجراءات ملائمة في مجال السياسة الاجتماعية.

بناءً على ما تم التطرق إليه من برامج تأهيل وحصيلة كل منها يمكن القول أن هذه البرامج سعت جاهدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير أن الكثير من العقبات حالت دوتحقيقها لأهدافها المسطرة وهذا ما يفسر البرامج المتتالية فكل برنامج يوضع لتدارك نقائص البرنامج السابق له، ونذكر بعض العوائق التي واجهت هذه البرامج فيما يلي:

- ◆ كثرة المؤسسات التي لا تعنى ببرامج التأهيل ما جعل عدد المؤسسات المستفيدة من البرامج قليل؛
- ◆ الصعوبات التمويلية التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتغطية متطلبات التأهيل؛
- ◆ كثرة الشروط التي يجب توافرها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من برنامج التأهيل؛
- ◆ انتشار البيروقراطية وطول مدة دراسة الملفات المقدمة؛
- ◆ غياب المتابعة المستمرة للمؤسسات التي استفادت من البرنامج كون أن هذه البرامج اختيارية وغير إجبارية ما أدى إلى عدم تحقيقها لجميع أهداف البرنامج.

¹ سليمة غدير أحمد، (2017)، مرجع سبق ذكره، ص ص127، 128.

المبحث الثالث: واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنوع الاقتصاد الجزائري.

تمثلت أهمية برامج التأهيل المتبناة في تحسين وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إسهامها في الاقتصاد الوطني ودعم قدرتها على تنوع القاعدة الإنتاجية بغية خلق قيمة مضافة وزيادة الإنتاج وكذا توسيع هيكل الصادرات وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى نظرة عن الاقتصاد الجزائري مع تحليل بعض مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر ومن ثم دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في كل من الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وكذا في الصادرات مع مقارنة هذه المساهمة بقطاع المحروقات لتوضيح الرؤية أكثر فيما إذا استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اللحاق بمساهمة قطاع المحروقات ومن ثم دعم التنوع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري ومبررات انتهاج سياسة التنوع الاقتصادي.

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بامتياز يسيطر عليه قطاع المحروقات في تحقيق النمو والتنمية مع ضعف مساهمة القطاعات الأخرى، هذا ما جعل الدولة الجزائرية تسعى جاهدة للتخلص من تبعية قطاع المحروقات ساعية إلى تنوع اقتصادها.

الفرع الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري.

نظرا للخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري إضافة إلى كونه اقتصاد ريعي بامتياز جعل الحكومة تتفطن لاستراتيجية التنوع الاقتصادي ذلك بغية حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات التي يمكن أن تحدث في أي قطاع، ويمكن إجمال جملة هذه الخصائص فيما يلي¹:

أولا: اقتصاد مديونية:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية حيث تتركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على كيفية تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تشكل قييدا يؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة، فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول فقد قدر حجم الديون العمومية حوالي 2500 مليار دينار في نهاية سنة 2000، حيث تم التركيز على مصادر تمويل خارجية لإنجاز المشاريع الإنمائية الطموحة الأمر الذي أثقل كاهل الاقتصاد الوطني بحجم مديونية لا يتناسب والنمو الاقتصادي المحقق وأدى ذلك إلى هدر الموارد المالية الوطنية المتاحة باستمرار وهي الأساس متمثلة في العوائد النفطية.

ونجد أيضا أن ديون الجزائر الخارجية بلغت 1.8 مليار دولار سنة 2018 بما في ذلك قرض في حدود مليار دولار لعام 2016 مع البنك الإفريقي للتنمية بعدما كانت تمثل نحو 4 ملايين دولار سنة 2017 ويمكن إرجاع

¹ هجيرة عبد الجليل، "العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص - ص 75-77.

هذا الانخفاض في المديونية الخارجية إلى خيار السلطات الجزائرية في حظر الاستدانة الخارجية، إذ تمثل المديونية الخارجية للجزائر 1.06% من الناتج المحلي الإجمالي بينما الدين العام الداخلي مثل 36% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018¹.

ثانيا: اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:

إن آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة، الاقتصادية، وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية، حيث ازدادت شبكات السوق الموازي وتنامي أحجام الثروات التي تحرك في قنواته هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها.

ثالثا: الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالأحادية لهيكل الصادرات حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة وللتغيرات في قيمة عملة التقييم (سعر الصرف) من جهة أخرى.

رابعا: الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات:

تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وبضرورتها في الحياة الاقتصادية والإنتاجية حيث أن هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات والتي تمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي إذ نجد ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي، ففي سنة 2002 بلغت نسبة الواردات من أوروبا 64.5% وهو ما يدل على أن واردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية.

إذ أن الوضع لم يتغير كثيرا من سنة 2002 إلى سنة 2018 و2019 حيث بقت أوروبا الشريك الأساسي للجزائر وذلك بحجم مبادلات قدرت ب 58.14% من إجمالي المبادلات حسبما أدلت به المديرية العامة للجمارك الجزائرية².

¹ بالاعتماد على كل من:

- "1.8 مليار دولار ديون الجزائر الخارجية في يونيو 2018"، (2019)، نقلا عن الموقع: <https://al-ain.com/article/algeria-foreign-debts-june-2018>، يوم: 02 سبتمبر 2020.

- سميرة بلعربي، "40 ألف مليار ديون خارجية خلال سنة رغم طبع النقود"، بوابة الشروق، (2018)، نقلا عن الموقع: <https://www.echoroukonline.com/>، يوم: 02 سبتمبر 2020.

² "الجزائر- مبادلات تجارية" نقلا عن الموقع: <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux>، يوم: 01 سبتمبر 2020.

خامسا: اقتصاد ريعي:

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره المورد الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، فأحادية الإنتاج المعتمدة جعلت الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز، حيث تفوق صادرات هذا القطاع 98% من الصادرات الإجمالية وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية ومن 25% إلى 30% كنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتجلى أهميته في الاقتصاد الجزائري في حجم مساهمته في الناتج الداخلي مقارنة بالقطاعات الأخرى، كذلك حجم مساهمته في الصادرات والعملات الأجنبية حيث تعرف صادرات المحروقات هيمنة مطلقة على إجمالي الصادرات. لذلك تعتبر الجزائر من بين الدول التي ترتبط سياستها الاقتصادية بمدخيل المحروقات باعتبارها المورد الرئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية والتي عرفت سياسة توسعية عند ارتفاع أسعار المحروقات من خلال مختلف المخططات التنموية، لكن ما شهدته أسعار النفط من صدمات (1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008، 2014) كان له التأثير البالغ على حجم إيراداتها وعلى سياساتها الاقتصادية والتنموية ومن هنا برزت هشاشة الاقتصاد الوطني من خلال هيمنة قطاع المحروقات مقارنة بمدخيل القطاعات الأخرى¹.

عليه ونظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات فقد أثبت فشله بسبب الصدمات التي تعرض لها، فيما يخص انخفاض أسعار النفط لذلك وبسبب هذه الأزمات التي أنهكت مسار التنمية في الجزائر حاولت الدولة القيام بعمليات تنويع اقتصادها للخروج من تبعية هذا القطاع والتخلص من تأثير صدماته على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: مبررات انتهاج سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر.

لقد أكدت الصدمات التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتباطه بقطاع المحروقات على ضرورة تنويع مصادر الدخل للتخفيف من حدة تلك الصدمات وإتباع استراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني حيث يرجع تبني هذه الاستراتيجية إلى مجموعة من الأسباب والتي نوجزها فيما يلي²:

- ❖ اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ❖ اعتبار استخراج النفط نوع من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الإنتاجية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة؛

¹ نور الدين محرز، عايدة لياس، "الاستراتيجية الوطنية للتحوّل من الاقتصاد الريعي في الجزائر"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التاسع حول: "الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، أيام: 23 و25 أفريل 2019، ص ص 4 و5.

² محمد كريم قروف، "التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الخامس عشر، 2011، ص 122.

لعدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه يؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، الإيرادات الحكومية والإنفاق العام ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛
إعاقا تقلبات مستويات الدخل الوطني الناجمة عن تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، فرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

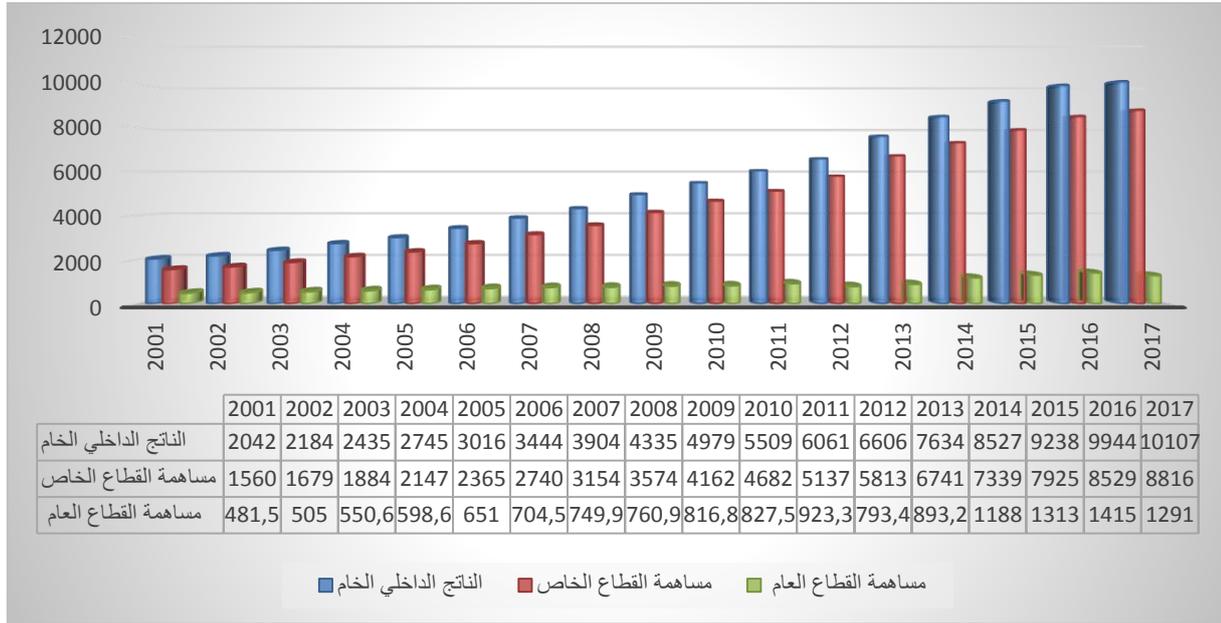
عليه، بالنظر إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها في الاقتصاد الجزائري وبالنظر إلى استراتيجية الدولة وأهدافها في مجال التنوع الاقتصادي للخروج من التبعية الربعية، نجد أن هذا النوع من المؤسسات يمكن أن يكون الركيزة الأساسية لمواجهة تراجع مداخيل الدول وكذا تنوع الإنتاج، ذلك أن هذا النوع من المؤسسات يتوزع عبر مختلف جهات التراب الوطني، لذلك ينتظر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبارها جزء لا يتجزأ من مؤسسات الإنتاج أن تؤدي دورا في غاية الأهمية لتحقيق التنوع الاقتصادي مع مشارف سنة 2030¹.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.

من المعروف أن الناتج الداخلي الخام هو أحد المؤشرات الاقتصادية التي تقيس ثروة الدولة، حيث أنه يرتبط بالقيمة المضافة إذ يحسب على أساس مجموع القيم المضافة التي يحققها المتعاملون الاقتصاديون في الدولة بغض النظر عن جنسيتهم، إذ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نسبة لا بأس بها في تكوين الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، حيث يعتبر القطاع الخاص المساهم الأكبر فيه باعتباره القطاع المهيمن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشكل التالي يوضح مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة (2001 . 2017).

¹ ياسين العايب، "المحيط الاقتصادي والتنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النموذج الاقتصادي الجديد والأوضاع الراهنة"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 27 و28 نوفمبر 2017، ص36.

الشكل رقم (7): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب القطاعين العام والخاص للفترة (2001-2017):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (5).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الارتفاع المستمر للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال فترة الدراسة (2001-2017) والذي انتقل من 2041.7 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى ما قيمته 10106.76 مليار دينار جزائري سنة 2017، والذي يتضح أيضا من الشكل السابق هو المساهمة المرتفعة للقطاع الخاص على خلاف القطاع العام.

فمساهمة القطاع الخاص بقيت مستمرة في ارتفاع طيلة فترة الدراسة (2001-2017) والتي وصلت سنة 2017 إلى ما يقارب 87% إذ يمكن أن نرجع هذا التطور الملحوظ إلى:

☞ ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 2001 نتيجة بداية الاهتمام بها بصدور القانون التوجيهي لترقية وتطوير هذا النوع من المؤسسات والتي كان عددها 245348 مؤسسة لتنتقل إلى 1074503 مؤسسة سنة 2017؛

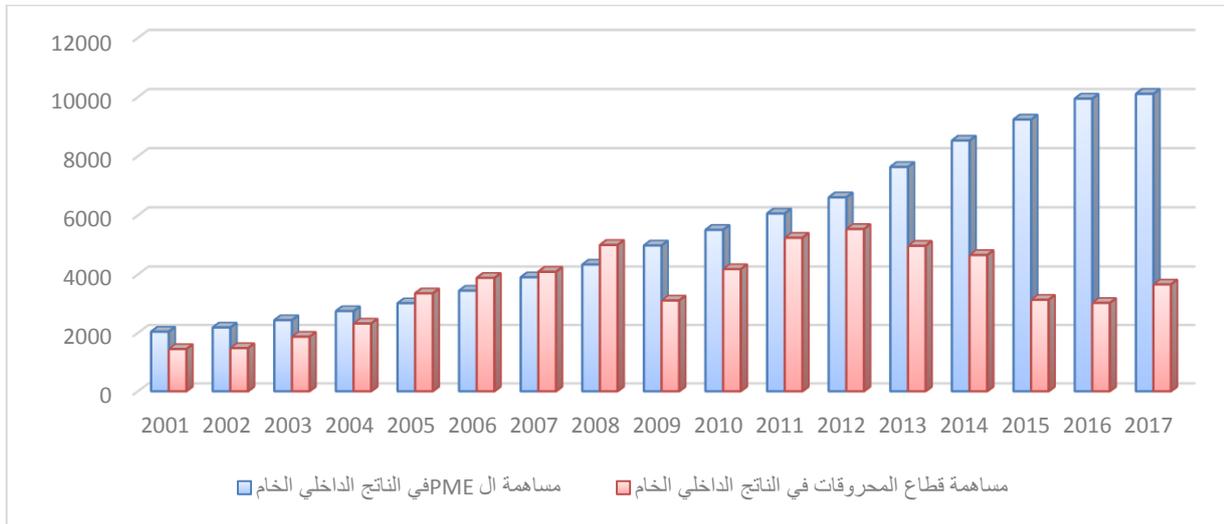
☞ مختلف هيئات الدعم والتي كان لها الدور الفعال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مختلف برامج التأهيل المتبناة من طرف الدولة الجزائرية سواء الوطنية منها أو عن طريق الشراكة الأجنبية والتي كان لها دور ولو محسوس في دعم مساهمة هذه المؤسسات مع العلم أن أغلبية هذه البرامج لم تصل إلى الأهداف التي سعت إليها؛

☞ الإجراءات والسياسات الحكومية التي أقرتها الدولة خلال فترة الدراسة والتي شجعت الاستثمار الخاص كالتخفيضات الضريبية، بالإضافة إلى عمليات الخصخصة.

أما فيما يتعلق بالقطاع العام فقد شهد زيادة مستمرة بشكل طفيف وبمعدل متناقص والذي انتقل من 23% سنة 2001 إلى 12% سنة 2017، إذ نلاحظ من الشكل السابق أن مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام شهدت انخفاض سنة 2012 والتي بلغت 793.38 مليار دينار جزائري بعدما كانت 923.34 مليار دينار جزائري سنة 2011، ليعاود الارتفاع مجددا سنة 2013 إلى غاية سنة 2017.

وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الاقتصاد من جانب الناتج الداخلي الخام لابد من التعرف على مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام حتى تتمكن من المقارنة والتحليل، وعليه فالشكل التالي يوضح لنا مساهمة كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2017).

الشكل رقم (8): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2017).

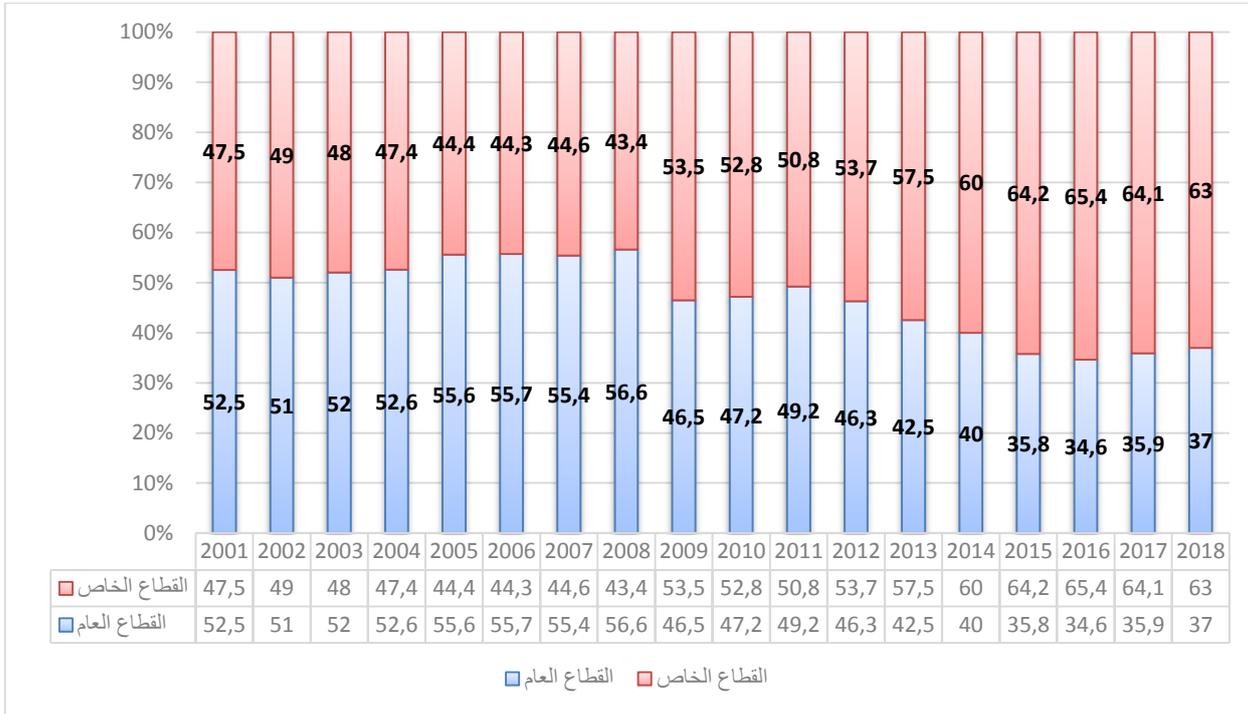


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (5) والملحق رقم (6).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه التطور الحاصل في الناتج الداخلي الخام لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع المحروقات تحديدا في الفترة (2001-2008) وهذا راجع إلى البرامج التنموية التي تبنتها البلاد خلال هذه الفترة، إلا أنه وانطلاقا من سنة 2009 نلاحظ الانخفاض المحسوس في مساهمة قطاع المحروقات الذي يرجع إلى انخفاض أسعار البترول نتيجة الأزمة المالية العالمية، والتي انتقلت مساهمته من 45% سنة 2008 إلى 31% سنة 2009، وابتداء من سنة 2010 عاودت مساهمة قطاع المحروقات في الارتفاع نتيجة الطفرة البترولية بين سنتي 2010 و2012، ليشهد تراجعا ملحوظا من سنة 2013 وذلك لاستمرار التدهور في أسعار النفط وتسجيله لمساهمة ضعيفة إلى غاية 2017، من جانب آخر نلاحظ استمرار تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي فاقت مساهمة قطاع المحروقات انطلاقا من سنة 2009 إلى غاية سنة 2017.

ولتوضيح الصورة أكثر حول درجة تنوع الاقتصاد الوطني نورد الشكل الآتي الذي يدرس مؤشر مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، إذ أنه كلما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في PIB كلما دل ذلك على اتجاه الاقتصاد إلى التنوع والعكس.

الشكل رقم (9): نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2018):



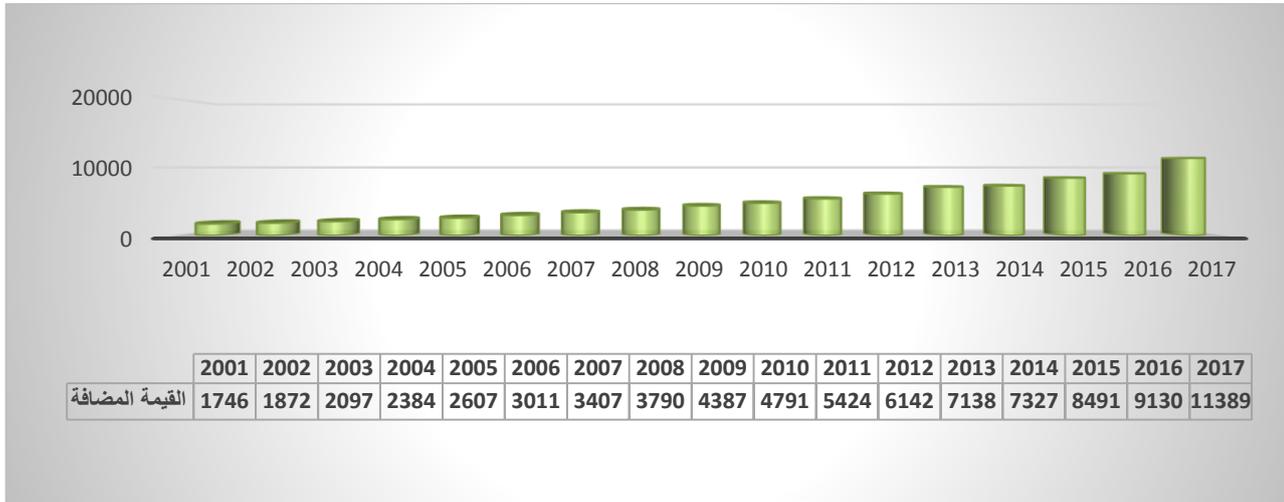
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات نقلا عن الموقع: <http://www.ons.dz/spip.php?rubrique336> ، يوم: 02 أوت 2020.

يوضح الشكل أعلاه تطور مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2018)، حيث نلاحظ تفوق مساهمة القطاع العام على القطاع الخاص خلال الفترة (2001-2008) بنسبة مساهمة وصلت إلى 56.6% ليشهد بعد سنة 2008 انخفاضا متتاليا بسبب تراجع إنتاج قطاع المحروقات الذي يشكل في مجمله القطاع العام إلى غاية سنة 2018 أين نرى تفوق مساهمة القطاع الخاص والتي انتقلت من 43.4% سنة 2008 إلى 63% سنة 2018 ويعود السبب في ذلك إلى تراجع عائدات المحروقات. الأمر الذي يقودنا للقول بأن هناك اتجاه نحو تحقيق استراتيجية التنوع ابتداءً من سنة 2009 حتى نهاية فترة الدراسة.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

انطلاقاً من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام نجدها أيضاً تسجل مساهمة مستمرة في خلق القيمة المضافة* والتي تعتبر من بين المؤشرات الأساسية لخلق الثروة. والشكل التالي يوضح تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة (2001- 2017) كما يلي:

الشكل رقم (10): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2017):



Source : élabore par moi-même à partir du :

- **Bulletin d'information économique**, ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, bulletin N10 pour l'année 2006, N 20 du Mars 2012,
- **Bulletin d'information économique**, ministère de l'Industrie et des mines, bulletin N 26 du décembre 2014, N 34 du Avril 2019.

الملاحظ للشكل أعلاه يرى التطور الحاصل في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة ويرجع هذا التطور إلى الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من برامج تأهيل وكذا المزايا الممنوحة لهذه المؤسسات لزيادة إنتاجيتها وخلق قيمة مضافة خاصة في القطاع الخاص.

حيث تشير المعطيات الإحصائية خلال الفترة (2001- 2017) أن مساهمة القطاع الخاص أكبر بكثير من مساهمة القطاع العام خلال هذه الفترة نظراً للفرق في تعداد المؤسسات التابعة للقطاع الخاص والعام، إذ قدرت بـ 84.57% للقطاع الخاص و 15.43% للقطاع العام سنة 2001 لتنتقل إلى 87.65% للقطاع

* أنظر الملحق رقم (7): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة (2001 . 2017).

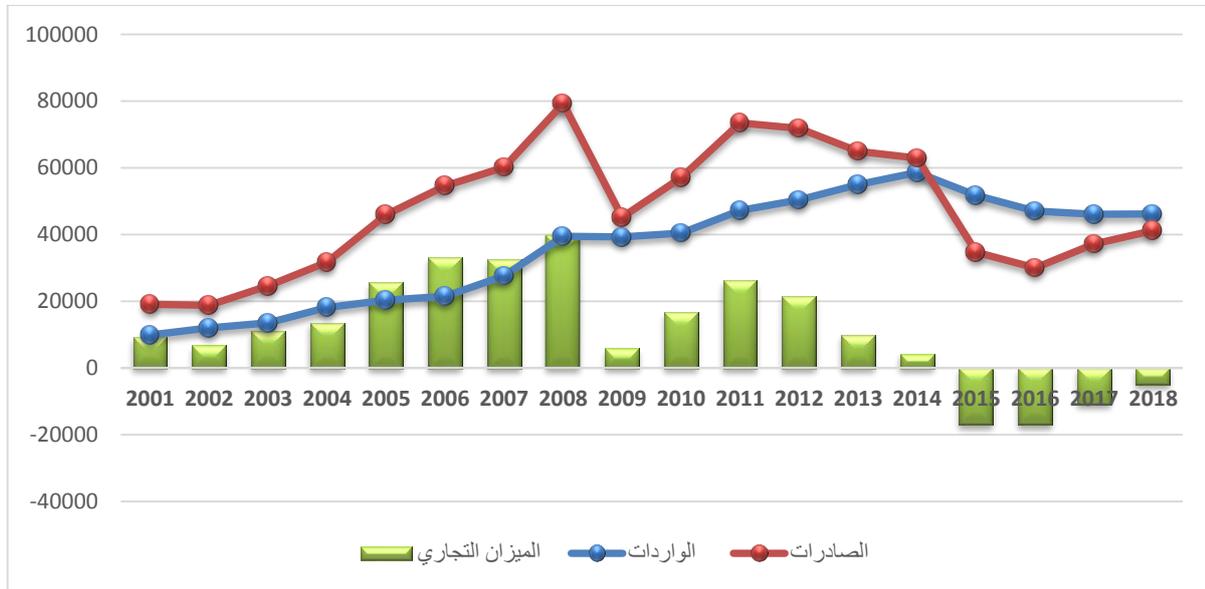
الخاص و 12.35% للقطاع العام سنة 2007، وتعود نسبة التطور في القطاع الخاص لبداية اهتمام الدولة الجزائرية بهذا القطاع ابتداء من سنة 2001 وكذا مختلف البرامج التأهيلية التي عملت على تأهيل القطاع الخاص، وبعد سنة 2007 نلاحظ استمرار التطور في القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات والتي قدرت سنة 2008 بـ 3781.08 مليار دج لتنتقل إلى 10106.76 مليار دج سنة 2017 مع بقاء المساهمة الأكبر للقطاع الخاص في حين تراجع مساهمة القطاع العام سنة تلوى الأخرى¹. ويمكن إرجاع التطور الملحوظ خلال هذه الفترة إلى التسهيلات الممنوحة لهذا النوع من المؤسسات إلى جانب البرامج المتبناة لتأهيل المؤسسات وكذا الهيئات الداعمة التي تم إنشاؤها سنة تلوى الأخرى لمرافقة هذا النوع من المؤسسات ومحاولة توجيهه لتحقيق الأهداف المنظرة منه.

نستنتج مما سبق مدى الاهتمام بالقطاع الخاص والذي بقيت مساهمته في القيمة المضافة في تزايد من سنة لأخرى ويرجع ذلك لسيطرة القطاع الخاص على تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يشير إلى أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني على خلاف القطاع العام.

المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية.

قبل البدء في تحليل الصادرات تجدر الإشارة إلى التحدث عن حالة الميزان التجاري خلال فترة الدراسة كونه يمثل حركة الصادرات والواردات، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): تطور حركة الميزان التجاري الجزائري للفترة (2001-2018):



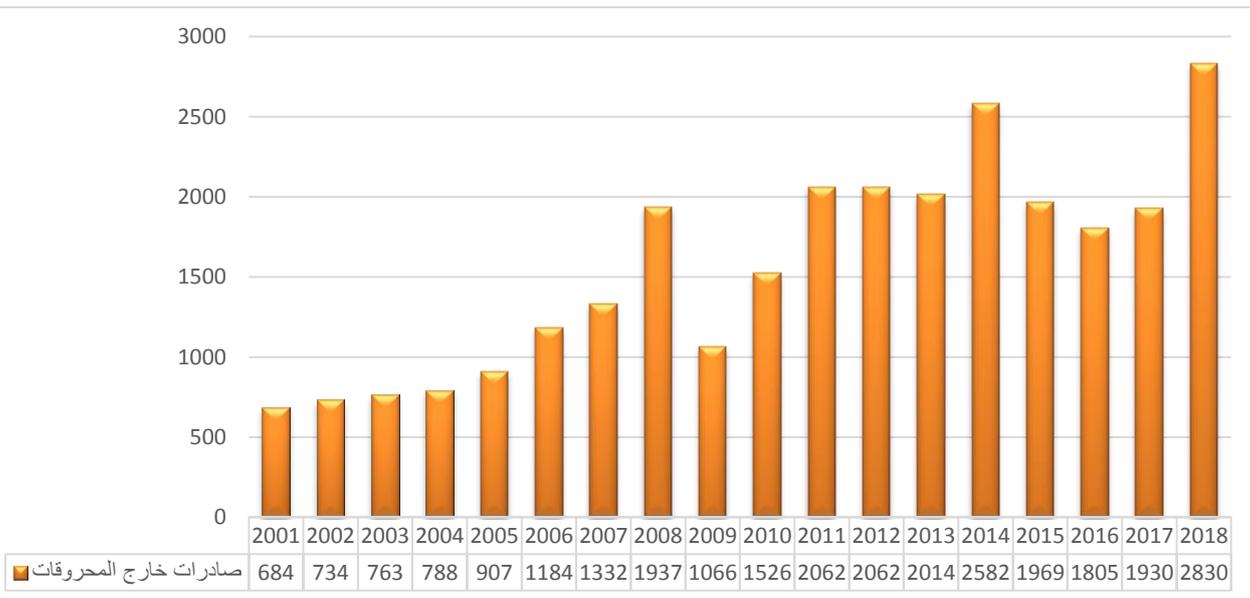
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (8).

¹ أنظر: الملحق رقم (8)، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة".

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تسجيل الميزان التجاري زيادات معتبرة في الفترة من 2001 إلى 2008 والذي انتقل من 9192 مليون دولار سنة 2001 إلى 39819 مليون دولار سنة 2008 حيث تشير هذه الزيادة إلى تفوق قيمة الصادرات على قيمة الواردات وهذا ما يعكس الفائض الذي حققه الميزان التجاري خلال هذه الفترة، بعد سنة 2008 نلاحظ تراجع الفائض الذي بلغ 5900 مليون دولار سنة 2009 ويشير هذا التراجع إلى انخفاض قيمة الصادرات التي قدرت بـ 45194 مليون دولار بعدما كانت تصل إلى 79298 مليون دولار مع انخفاض طفيف في قيمة الواردات، حيث يرجع الانخفاض في الصادرات إلى تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2009 والتي تأثرت بها جل اقتصاديات العالم. أما عن سنة 2010 فقد لوحظ ارتفاع الفائض في الميزان التجاري بسبب تعافي الاقتصاد لينتقل من 16581 مليون دولار سنة 2010 إلى 21490 مليون دولار سنة 2012، ليعاود انخفاض الفائض سنتي 2013 و2014 بسبب تراجع قيمة الصادرات. أما بالنسبة لسنة 2015 حتى سنة 2018 لوحظ أنه قد تم تسجيل عجز في الميزان التجاري بقيمة 17034 مليون دولار سنة 2015 ليواصل العجز سنة 2018 بقيمة 5029 مليون دولار حيث يفسر هذا العجز الانهيار النفطي الذي ألقى ظلاله على الجزائر وأدى إلى انخفاض قيمة الصادرات بالدولار مع تراجع طفيف في الواردات.

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري يتميز بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات والذي يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية، لذلك سعت الجزائر إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها لترقية الصادرات خارج المحروقات والشكل التالي يوضح تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات للفترة (2001-2018).

الشكل رقم (12): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2001-2018).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (9).

إن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات تواصل تسجيل مساهمة ضعيفة بنسبة لا تتعدى 7% في مساهمتها في الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة¹، وإن كنا نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه خلال الفترة (2001-2008) شهدت تطور ملحوظ في قيمة الصادرات والتي انتقلت من 684 مليون دولار سنة 2001 إلى 1937 مليون دولار سنة 2008، أما فيما يخص نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية فهي لم تتعدى 3% وهي نسبة ضعيفة وهذا راجع إلى سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات رغم الجهود المبذولة لتطوير قيمة ومساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياسات الداعمة التي سخرتها السلطة المسؤولة خلال تلك الفترة من بينها برامج تأهيل هذه المؤسسات والتي تتمثل حسب هذه الفترة في برنامج (2002-2006) لتأهيل المؤسسات الصناعية وكذا برنامج (2002-2007) لتأهيل محيط عمل هذه المؤسسات من أجل دعم قدرتها على التصدير والإجراءات الداعمة من طرف الحكومة كتخفيض الأعباء الجبائية... الخ، إذ نلاحظ كذلك أنه سنة 2009 شهدت قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انخفاضا وصل إلى 1066 مليون دولار متأثرة بذلك بانخفاض قيمة الصادرات الكلية وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية لسنة 2009 وبعد هذه الفترة نلاحظ أن قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت تذبذب فتارة ترتفع وتارة تنخفض وذلك بالنسبة للفترة (2010-2018) متأثرة بذلك بانخفاض وارتفاع قيمة الصادرات الكلية التي ظلت متأثرة بالتهور في أسعار النفط، إلا أن نسبة مساهمة صادراتها في الصادرات الكلية شهدت زيادات طفيفة مستمرة لكنها لم تتجاوز نسبة 3% في مساهمتها في إجمالي الصادرات.

ويمكن إرجاع المساهمة الضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الكلية الجزائرية لغياب سياسات دعم المنتج الجزائري وكذا عدم إمكانية البرامج التأهيلية المتبناة خلال هذه الفترة والمتمثلة في برنامج (2010-2014) وكذا برنامج التأهيل الجديد لسنة 2016 من قدرتها على ترقية وتطوير جودة وتنافسية منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي.

إن هذه الزيادة التي عرفتها نسب مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية وإن كانت في تحسن إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يخفف من تبعية الصادرات النفطية وهذا ما يعبر على أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى بعيدا على تحقيق التنوع خارج المحروقات، هذا وإن دل على أن المنتج الوطني مزال يفتقر إلى أولويات التصدير ولم يستطع التكيف مع متطلبات الأسواق الخارجية من أجل هذا لابد على الجزائر من الاستناد على ما تتوفر عليه من مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإعطائها الأولوية القصوى للرفع من تنافسية هذا الاقتصاد.

ما تم توضيحه سابقا يمكننا تدعيمه من خلال الشكل التالي والذي يوضح مساهمة كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع المحروقات في الصادرات الجزائرية كما يلي:

¹ أنظر الملحق رقم (9)، "تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2001-2018)".

الشكل رقم (13): تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات وصادرات قطاع المحروقات للفترة (2001-2018):



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (9) والملحق رقم (10).

من خلال الشكل أعلاه يمكن الوقوف على جملة النقاط التالية:

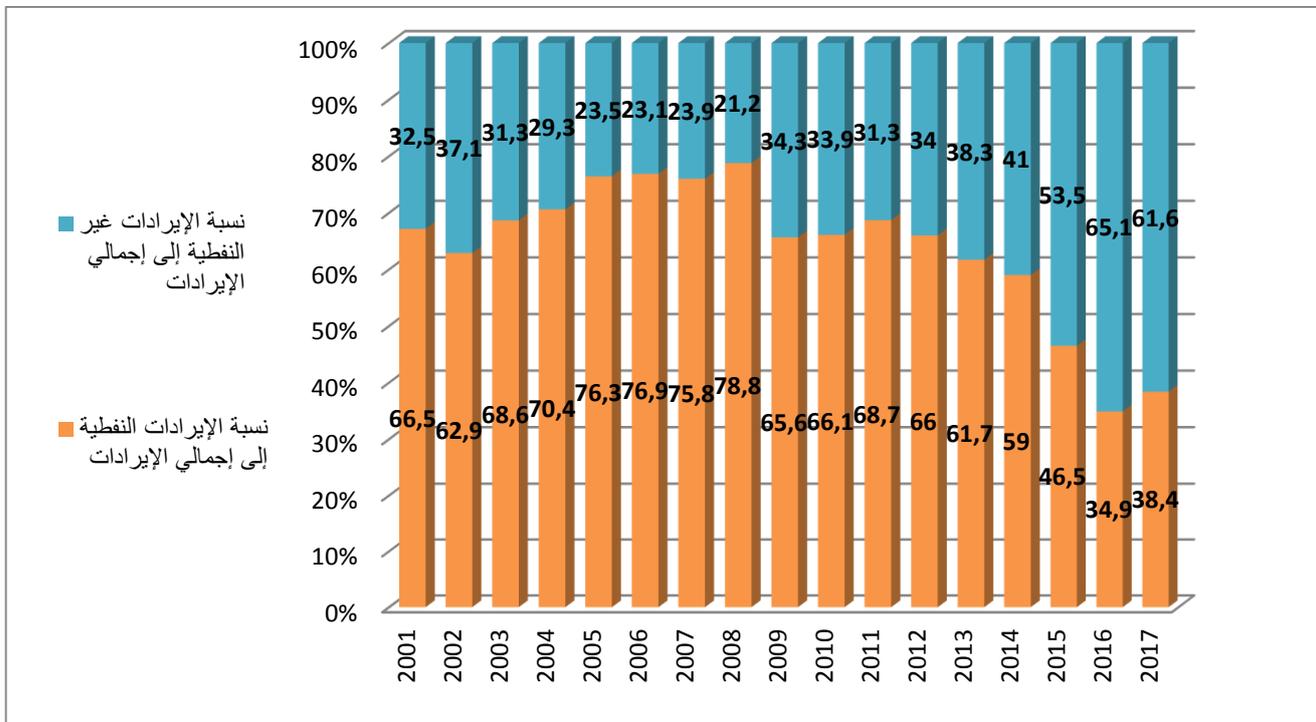
- ☞ سيطرت صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات الكلية بنسبة 97% خلال فترة الدراسة؛
- ☞ ارتباط صادرات المحروقات بأسعار البترول، حيث تتأثر إجمالي الصادرات سلبا بانخفاض قيمة المحروقات كما لوحظ سنة 2009 و2015، ومن ناحية أخرى تتأثر إيجابا بارتفاع قيمة المحروقات؛
- ☞ ضعف الصادرات خارج المحروقات والذي يرجع إلى هشاشة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ☞ لا تزال صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعيدة كل المدى عن تحقيق التنوع لضعف صادراتها مقارنة بصادرات المحروقات؛
- ☞ فشل محاولات الدولة في تنوع صادراتها كون أن أغلبية مؤسساتها خدماتية أكثر منها إنتاجية هذا ما جعلها غير قادرة على تقديم منتجات تنافسية تزيد من صادرات الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

وعليه يمكن القول إنه ورغم الجهود المبذولة والسياسات الداعمة وبرامج التأهيل لم تصل الدولة إلى تحقيق أهدافها لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل موجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي وأن مساهمتها في الصادرات لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب والذي يقارب صادرات قطاع المحروقات، هذا ما يستوجب بذل جهود أكبر لتشجيع صادرات هذه المؤسسات والوصول إلى تنوع مصادر الدخل.

ولدعم ما سبق ولتوضيح درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر من جانب الصادرات والإيرادات النفطية قمنا بدراسة كل من مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية وكذا مؤشر نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات الجزائرية.

إذ نجد أن مؤشر نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات يوضح مدى وجود التنوع الاقتصادي، حيث أن انخفاض نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات تدل على وجود تنوع اقتصادي والعكس، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (14): تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الإيرادات الجزائرية خلال الفترة (2017-2001):



Source : élabore par moi-même à partir du :

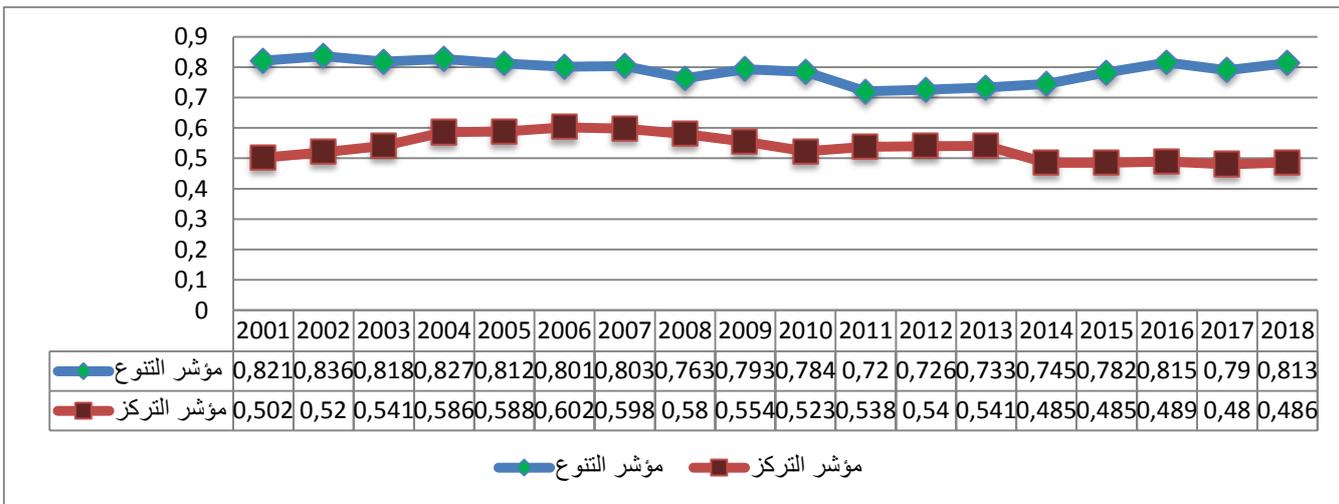
- les rapports annuels, La Banque d'Algérie, pour les années 2002, 2003, 2009, 2010, 2012, 2014, 2017, sur le site : <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>, vu le: 15 Aout 2020.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تفوق نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات بالمقارنة مع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية خاصة خلال الفترة (2001-2008) وهذا ما يدل على سيطرة النفط على عائدات الدولة وضعف العائدات غير النفطية الذي يفسر تنوع اقتصادي شبه منعدم، أما بالنسبة للفترة التالية أي من 2009 إلى غاية 2017 نلاحظ تراجع مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات والتي تأثرت سنة 2009 بتداعيات الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط في

الأسواق الدولية في حين نلاحظ ارتفاع في مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات بسبب الاهتمام بالاستثمار في باقي القطاعات خروجاً من قطاع المحروقات وهذا ما يفسر توجه طفيف لتنوع الاقتصاد الوطني، إذن ما يمكن استنتاجه من مؤشر مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الجزائرية أنه ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في تنوع الاقتصاد الوطني إلا أنه يبقى رهين النفط والمسيطر الأساسي على إيرادات الاقتصاد الجزائري.

أما فيما يتعلق بمؤشر تنوع وتركز الصادرات فهو يوضح مدى وجود تنوع اقتصادي من جانب الصادرات كون أن زيادة الإنتاج دون اقترانه بالتصدير لا يشير إلى تنوع اقتصادي، حيث يعطي حساب كل من مؤشر التنوع والتركز نسب مئوية تكون محصورة بين 0 و1، فبالنسبة لمؤشر التنوع كلما اقتربت نسبته من الصفر (0) نقول أن هناك تنوع في هيكل الصادرات والعكس أما بالنسبة لمؤشر التركيز فكلما اقتربت نسبته من الواحد (1) نقول أن هناك تركيز في هيكل الصادرات والعكس والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (15): تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2018).



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الأنكتاد نقلا عن الموقع: <https://unctadstat.unctad.org/fr/index.html>، يوم: 16 أوت 2020.

الملاحظ للشكل أعلاه يرى اقتراب مؤشر التنوع من الواحد (1) أي انحصاره في المجال [0.7, 0.9] طيلة الفترة (2001-2018) وهي نسبة مرتفعة تدل على شبه انعدام لتنوع الصادرات وهذا ما يفسر أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، أما بالنظر إلى مؤشر التركيز فنرى أنه تركيز فيما نسبته 50% على العموم طيلة الفترة (2001-2018) وهذا ما يدل على تركيز الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات (أي ما نسبته 98% من الصادرات الكلية) أي سيطرة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات.

المطلب الخامس: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنوع الاقتصادي في الجزائر بين الواقع والمأمول.

من خلال ما تم عرضه خلال الفصل الثالث نرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال بعيدة عن تأدية الدور المنوط لها اتجاه التنوع الاقتصادي رغم المبادرات القائمة لدعمها من خلال برامج التأهيل المسطرة سواء الوطنية أو عن طريق الشراكة نتيجة ما وجهته من مشاكل وعوائق في عملية تأهيلها لمؤسساتها والتي نذكر منها¹:

- ❖ البيروقراطية الإدارية في منح الاستثمارات؛
- ❖ المؤسسات المالية الموازية ومشكلة ضمان القروض ما يدفع بأصحاب المؤسسات إلى التعامل مع وكلاء الأسواق غير الرسمية الخارجة عن رقابة وسيطرة البنوك المركزية؛
- ❖ إشكالية تمويل الآلة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ غياب دراسات استراتيجية صناعية تنبئ أصحاب المشاريع بمخاطر الاستثمارات؛
- ❖ غياب برامج التدريب والتكوين؛
- ❖ صعوبة الحصول على العقار الصناعي؛
- ❖ ارتفاع وتيرة الاقتصاد الموازي؛
- ❖ ارتفاع الضغوطات التسويقية.

لذا نرى أنه لا بد من بناء وتهيئة الطريق لمسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة أنه يمكن لهذا النوع من المؤسسات أن يكون أحد الآليات الفعالة في تحقيق أهداف النموذج الاقتصادي الجديد خلال الفترة (2020-2030)، والمتمثلة أساسا في²:

✓ تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة (2020-2030)، بالإضافة إلى مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة (حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في العام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030)؛

✓ تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي وتنويع الصادرات، إلى جانب تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في العام 2015 إلى 3% في العام 2030)؛

¹ هواري خيثر، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، (30 سبتمبر 2009)، نقلا عن الموقع: <https://www.diwanalarab.com/> يوم: 28 أوت 2020.

² ناصر بوعزيز، حميد حملاوي، "حتمية تنوع مصادر الاقتصاد الجزائري الواقع والمأمول"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 25 و26 أبريل، 2017، ص5.

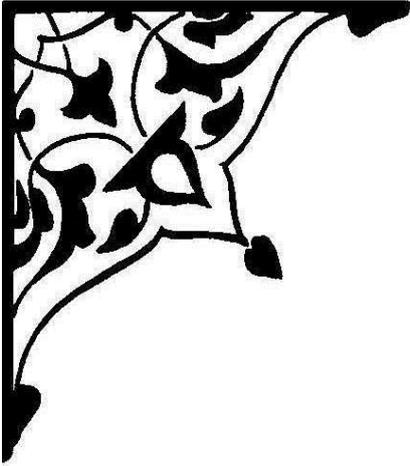
تنوع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي، إذ يتم تركيز الجهود في مجموعة هامة من القطاعات المتمثلة في الزراعة والصناعة التحويلية وكذا الطاقات المتجددة والتي ستسمح بتخفيض الاستهلاك والحفاظ على الثروات للأجيال القادمة تحقيقا للتنمية المستدامة، هذا ما سيساعد على تنوع الإنتاج والصادرات خارج المحروقات¹.

وعليه فإن تبني برامج تأهيل جديدة تتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتراعي خصوصياتها، يمكنها من أن تكون آلية حقيقية لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر للخروج من تبعية الاقتصاد للنفط وتقلبات أسعاره، وذلك كما أشرنا إليه سابقا من خلال الدور الذي يمكن أن تؤديه في تنوع الهيكل الإنتاجي والتطوير الصناعي ومن ثم المساهمة في الصادرات ما يعمل على تنوع مصادر الدخل.

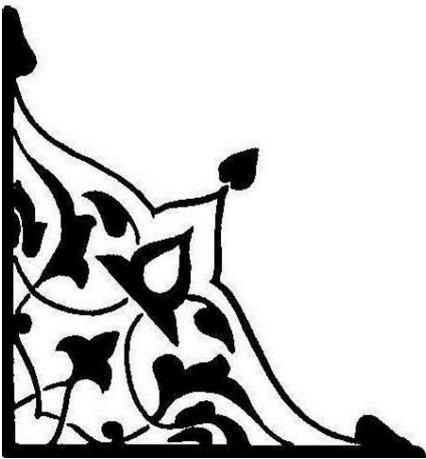
¹ عبد الحكيم قلوب، الغالي بن إبراهيم، "تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2030/2016)", مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 06، العدد الأول، 2020، ص57.

خلاصة الفصل الثالث:

رأينا من خلال هذا الفصل التطور الملحوظ في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداءً من صدور قانون 2001، وأيضا مختلف برامج التأهيل التي تبنتها الدولة بغرض تطوير مؤسساتها عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة. ومن خلال تحليل مجمل نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توفرت حولها الإحصائيات نستنتج أنه على الرغم من تبني الدولة لعدة برامج للتأهيل سواء كانت برامج وطنية وفي إطار الشراكة فإن النتائج المتحصل عليها لا تختلف في المضمون وتبرز أن عملية التأهيل في الجزائر لم تحقق النتائج المرجوة منها إذا ما قورنت بالأهداف المحددة. حيث أن الواقع يوضح أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يزال يعاني من العديد من المشاكل التي تحد من تطوره وتحول دون قدرته على تحقيق مسعى تنويع الصادرات الجزائرية، وغير مؤهل بعد ليكون الوسيلة في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، لذا تسعى الدولة جاهدة في الوقت الحال للاهتمام بهذا النوع من المؤسسات واعتباره كرهان للتنمية للخروج من شبح الاقتصاد النفطي.



الخاتمة



بناءً على ما تم دراسته، اتضح لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة مرموقة في اقتصاديات العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية، نظراً للخصائص التي تتمتع بها والتي تمكنها من أن تكون أحد الركائز التي يمكن الاعتماد عليها في إحداث النمو وتحقيق التنمية من جهة كما يمكنها أن تكون خياراً استراتيجياً تركز عليه الدول للخروج من التبعية النفطية خاصة وتحقيق مستوى جيد من التنوع الاقتصادي من جهة أخرى. غير أننا في المقابل نجد أنها تواجه العديد من الصعوبات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي التي تحد من قدرتها على تأدية الأدوار الاستراتيجية المنتظرة منها.

لذا نجد أغلب الدول تسعى جاهدة لتذليل هذه العقبات بالاعتماد على جملة من الآليات المساعدة، وهنا تعد برامج التأهيل أحد الحلول المتبعة من أجل تطويرها وترقيتها وتأهيل محيطها لمواكبة التطورات الاقتصادية وفق خطوات ومراحل مدروسة ومنفذة بدقة.

غير أن دراستنا هذه مكنتنا من التماس عكس ذلك فيما يتعلق بواقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ أن أغلب برامج التأهيل المتبناة سواء الوطنية أو في إطار الشراكة لم تستطع حتى الاقتراب من أهدافها المسطرة، وهو ما انعكس على المساهمة غير الفعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة في الجزائر في دعم مسار التنوع الاقتصادي الذي تسعى الجزائر جاهدة لتحقيقه بغية الخروج من حالة عدم الاستقرار التي تعيشها السوق النفطية الدولية من تقلبات وأزمات من جهة والسعي لتنوع مصادر الدخل من جهة أخرى.

نتائج اختبار الفرضيات.

الفرضية الأولى: "أثرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إيجاباً على ظهور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

منذ تفتن الجزائر لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على إحداث التغيير على خلاف المؤسسات الكبيرة بذلت بذلك جهود كبيرة من أجل تكثيف هذه المؤسسات وزيادة نموها، ولأجل تحقيق ذلك تبنت الجزائر العديد من الإصلاحات وذلك بسن جملة من القوانين بداية من قانون 1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي ساهم في تسهيل الحصول على الائتمان وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، قانون 1991 والذي نص على المساواة بين القطاع العام والخاص وإعطائه نفس شروط الاستيراد والتصدير، قانون 1993 وهو الذي فتح المجال الواسع للاستثمار الخاص ليأتي قانون 2001 والذي شجع أكثر على الاستثمار الخاص وتطويره، إلى جانب هذه القوانين أنشأت الدولة الجزائرية وزارة معنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكفل دعم ونمو هذا القطاع إضافة إلى مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة الداعمة لإنشاء ونمو هذه المؤسسات الأمر الذي مكن من انتشار هذه المؤسسات وزيادة عددها في مختلف قطاعات النشاط والذي انتقل من 245348 مؤسسة سنة 2001 إلى 1141863 مؤسسة سنة 2018 . وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

◀ الفرضية الثانية: "تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في بيئة ملائمة تساعدها على تأدية الدور المسطر منها".

سعت الجزائر بشتى الطرق لخلق بيئة مواتية لترقية وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لتأدية دورها في الاقتصاد من خلال جملة من السياسات والإجراءات ومختلف البرامج التي تضمنت مجموعة من الحوافز والضمانات لتفعيل دورها، إلا أنه ورغم كافة الجهود التي سطرتها الدولة ظلت مساهمة هذه المؤسسات ضعيفة في الاقتصاد، وهذا ما يعكس الظروف غير المواتية والعوائق والعراقيل التي واجهتها ولزالت تواجهها والمتعلقة بمختلف جوانب البيئة الاستثمارية في الجزائر منها ما هو قانوني وإداري، ومنها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي خاصة فيما يخص مشكلة العقار بالإضافة إلى العوائق المالية في الجزائر والتي تعتبر بمثابة حاجز لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضعف التمويل الكافي لهذه المؤسسات. هذا بدوره يؤثر على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويحد من قدرتها على خلق قاعدة إنتاجية صلبة تمكن الاقتصاد الجزائري من التخلي عن النفط أو حتى التقليل من الاعتماد عليه. وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

◀ الفرضية الثالثة: "يعتبر التنوع الاقتصادي الآلية الفعالة التي تمكن الاقتصاد الجزائري من الخروج من دائرة الركود".

من أبرز سمات الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي يتميز بسيطرة قطاع المحروقات على كافة المتغيرات الاقتصادية، فقد اتضح لنا فشل السياسة الاقتصادية في الجزائر المرتبطة بالعوائد النفطية بسبب التقلبات المتتالية التي عرفتها أسعار النفط بداية من منتصف الثمانينات والتي أثرت على أداء الاقتصاد ككل، الأمر الذي يستدعي من السلطات الجزائرية إيجاد السبيل لتفعيل دور مختلف القطاعات الحيوية وتشغيل الطاقات الأخرى، ولعل تبني إستراتيجية التنوع الاقتصادي تمكن البلاد من تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات خارج المحروقات وبالتالي بناء قاعدة اقتصادية متينة بعيدة عن النفط وأزماته. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

◀ الفرضية الرابعة: "استطاعت برامج التأهيل التي تبنتها الدولة الجزائرية الارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعها بشكل فعال في التنوع الاقتصادي".

أثبتت الحصيلة الضعيفة لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية سواء الوطنية أو الأجنبية منها عدم قدرتها على دعم هذه المؤسسات لأنها لم تستطع تحقيق الأهداف التي سطرتهَا والمتمثلة أساسا في تحسين محيط عمل هذه المؤسسات بما يضمن زيادة طاقتها الإنتاجية وكذا جودة وتنافسية مؤسساتها وبالتالي التوجه للسوق العالمي والانضمام إلى متطلبات الساحة الدولية، ويرجع ذلك إلى الشروط التي وضعتها هذه البرامج والتي لا تتماشى والظروف المحلية المتعلقة بمحيط هذه المؤسسات. هذا ما انعكس بدوره على مساهمتها في الاقتصاد ودعم التنوع الاقتصادي حيث سجلت مساهمة ضعيفة في كل من الناتج الداخلي الخام وكذا القيمة المضافة والأمر ذاته بالنسبة للصادرات والتي لم تتعدى نسبة 3% من إجمالي الصادرات الكلية. وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

🔗 النتائج النظرية.

بعد عرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وكذا التنوع الاقتصادي توصلنا إلى أهم النتائج والتي نوردتها فيما يلي:

☞ عدم وجود تعريف محدد وواضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فنجد أن تعريف هذه الأخيرة يختلف من دولة إلى أخرى وهنا لا بد من توحيد تعريفها حتى يسهل الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات في مختلف الدول؛

☞ الهدف الأساسي من عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تهيئة محيطها الداخلي والخارجي حتى تستطيع الصمود أمام المنافسة الداخلية وحتى الخارجية؛

☞ تكتسي عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة حتى أصبحت رهان تعتمد عليه الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة؛

☞ تقود عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إعادة النظر في استراتيجية هذه الأخيرة لأهدافها وطرق عملياتها ومختلف وظائفها وذلك بغية تكييفها مع متطلبات البيئة الاستثمارية التي تنشأ فيها؛

☞ إن تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعملية التأهيل لا يتم إلا من خلال إتباع مجموعة من المراحل تضمن لها الحصول على أفضل النتائج؛

☞ يعد التنوع الاقتصادي إستراتيجية تنموية تحاول من خلالها الدول تنوع وتوسيع مصادر الدخل لديها وتقليل المخاطر الاقتصادية التي يمكن أن تتعرض إليها؛

☞ يكتسب التنوع الاقتصادي أهميته من كونه إستراتيجية ضرورية للدول الريعانية التي تعتمد على العوائد النفطية كمصدر دخل وحيد؛

☞ يتم قياس التنوع الاقتصادي اعتمادا على جملة من المؤشرات؛

☞ إن نجاح إستراتيجية التنوع الاقتصادي مربوطة بتبني الدول لمجموعة من الإصلاحات سواء المتعلقة بالجانب الاقتصادي أو القانوني أو الاجتماعي؛

☞ الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة يعد آلية من آليات تحقيق التنوع الاقتصادي؛

☞ اتباع برامج التأهيل المناسبة لخصوصيات هذا النوع من المؤسسات يمكن أن يكون سببا رئيسيا في الرفع من قدرتها على تأدية الدور المنوط اتجاه التنوع الاقتصادي خاصة لدى الدول النفطية.

🔗 النتائج التطبيقية.

توصلنا من خلال الدراسة التي أسقطت على الاقتصاد الجزائري إلى جملة من النتائج نوردتها فيما يلي:

☞ في الجزائر، تعتبر سنة 2001 بداية الاهتمام الفعلي بالقطاع الخاص وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال فتح المجال الواسع للاستثمار في هذا النوع من المؤسسات؛

☞ شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور كبير في تعدادها خلال فترة الدراسة إلا أن هذا التطور لم يكن في قطاعات منتجة تخلق قيمة مضافة؛

☞ تبنت الجزائر العديد من برامج التأهيل منها ما هو وطني ومنها ما كان في ظل الشراكة الأجنبية. سعت جميعها إلى خلق بيئة استثمارية تساعد على إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛

☞ ضعف حصيلة البرامج المتبناة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لعدم قدرتها على تحقيق أهدافها؛

☞ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات في الجزائر التي كانت ولزالت تشكل عائق أمام تطور هذا النوع من المؤسسات؛

☞ عملت الجزائر جاهدة على الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتبنت بذلك إستراتيجية التنوع الاقتصادي بسبب التقلبات التي شهدتها أسعار النفط؛

☞ تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة تبقى محدودة ولم ترق إلى المستوى الذي يسمح لها بتنوع الهيكل الصناعي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي؛

ارتكاز صادرات الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة 93% في أسوأ حالاتها وهذا ما يدل على فشل سياسات وبرامج الدولة في تشجيع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
يعد الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الريعية الأقل تنوعا والأكثر تركزا.
اقترحات الدراسة:

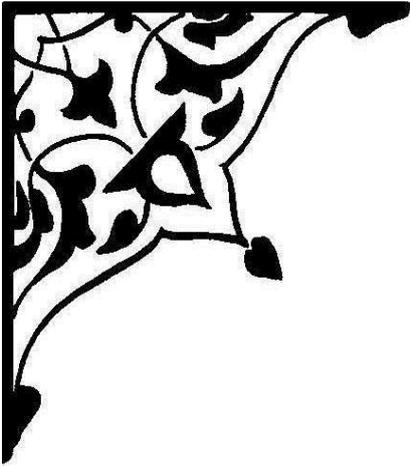
بناء على النتائج المشار إليها نقوم بإدراج مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تؤخذ بعين الاعتبار لزيادة الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها أداة حقيقة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر والتي نذكرها في الآتي:

- ✓ تهيئة بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي وذلك من الناحية القانونية والاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، ما يساعد على تسهيل الإجراءات الإدارية وجعلها أقل تكلفة وأكثر سرعة؛
- ✓ الاستعانة بنماذج الدول الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة بناء نموذج حقيقي واقعي لتطویر هذا النوع من المؤسسات؛
- ✓ تبسيط إجراءات الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يساعدها على زيادة مساهمتها في الاقتصاد؛
- ✓ ضرورة التعريف ببرامج التأهيل وأهميتها بالنسبة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة أن أغلبهم لا يتمتع بالخبرة الكافية في التسيير؛
- ✓ محاولة تبني أو بناء برامج تأهيل جديدة لإنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى والأوضاع الداخلية وتقليص شروط الاستفادة من هذه البرامج؛
- ✓ تشكيل جهاز رقابة فعال للمتابعة الفعلية والميدانية للمؤسسات المنخرطة في برامج التأهيل التي تضعها الحكومة؛
- ✓ إيجاد طرق لإزالة جميع العقبات التي تقف أمام تسهيل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى النشاطات التي تحتوي على قيمة مضافة عالية تسمح لها بزيادة قيمة صادراتها؛
- ✓ محاولة توطین تكنولوجيا جديدة تزيد من جودة منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم زيادة تنافسيتها؛
- ✓ العمل على منح حوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة بغية زيادة صادرات هذا النوع من المؤسسات.

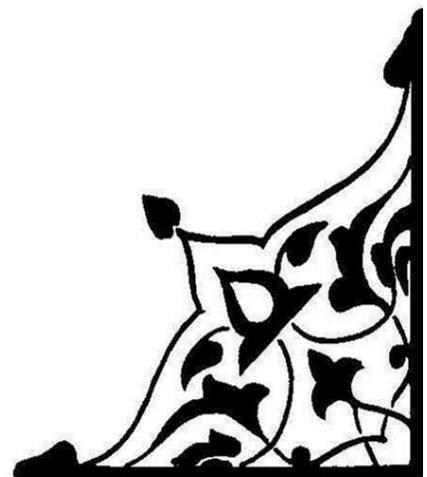
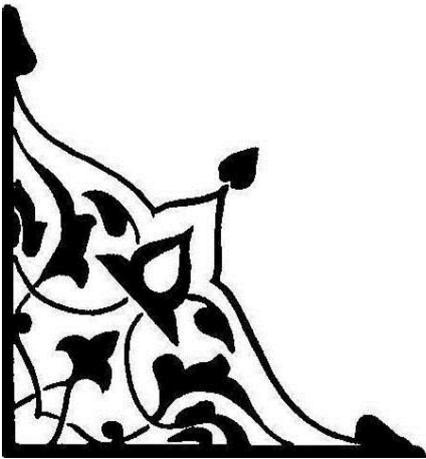
آفاق الدراسة:

لقد جاءت هذه الدراسة بغرض تبيان أهمية عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي ومن ثم النمو والتنمية الاقتصادية، ليبقى المجال مفتوحا لدراسات أخرى مستقبلية والتي يمكن أن تكون امتدادا أوسعاً للدراسة نذكر منها:

- ✓ دور التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين ضرورة التأهيل وضغوط الانفتاح الاقتصادي؛
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتنوع مصادر الدخل بالجزائر؛
- ✓ تنوع القاعدة الإنتاجية كمدخل لتحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر؛
- ✓ تبني التنوع الاقتصادي كإستراتيجية للخروج من الانحسار الريعي للدول النفطية.



قائمة المراجع



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

❖ الكتب:

1. أبو الناعم عبد الحميد مصطفى، "إدارة المشروعات الصغيرة- كيف تصبح رجل أعمال ناجح- كيف تصبحين سيدة أعمال ناجحة"، دار الفجر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2002.
2. الجابري نايف، "الإدارة الاستراتيجية في المنشآت الصناعية"، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013.
3. الصيرفي محمد، "البرنامج التأهيلي لأصحاب المشروعات الصغيرة"، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009.
4. العطية ماجدة، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
5. الغالي طاهر محسن منصور، "إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
6. اللامي غسان قاسم داود، "إدارة التكنولوجيا- مفاهيم ومداخل، تقنيات، تطبيقات عملية-"، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
7. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "تطوير إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي"، القاهرة، مصر، 2006.
8. بابنات عبد الرحمان، عدون ناصر دادي، "التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، دار المحمدي العامة، الجزائر، بدون سنة.
9. بشارت هيا جميل، "التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، دار النفايس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، بدون سنة.
10. جواد نبيل، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجزائرية للكتاب، دراية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.
11. خبايا عبد الله، "المؤسسات الصغيرة المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
12. خلف السكارنة بلال، "الريادة وإدارة منظمات الأعمال"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
13. خنفر إياذ عبد الإله، العزام عبد الفتاح محمود، العساف خالد توفيق، الشيخ مصطفى سعيد، "إدارة التسويق . مدخل معاصر-"، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.
14. خوني رابح، حساني رقية، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، أتراك للطباعة، بسكرة، الجزائر، 2008.
15. _____، "أساسيات التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دار الياض للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
16. راضي محمد فخري، "الإدارة الاستراتيجية"، دار أمجد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

17. رحموني أحمد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري"، المكتبة المصرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011.
18. زايروافية، "الإدارة الاستراتيجية وأداء المؤسسات الاقتصادية"، دارالحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019.
19. سلمان ميساء حبيب، العبادي سمير، "المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.
20. عباس علاء، السلامي محمد، "ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.
21. عبد الباري طارق، "إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2009.
22. عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
23. عرفة سيد سالم، "الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة"، دار الراية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
24. عزة خبرت يوسف، "إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تصميم مشروعات التنمية-جدوى المشروع)"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.
25. عقيلي عمرو وصفي، "إدارة مشروعات الأعمال الصغيرة"، داروائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.
26. علي عمر أيمن، "إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل بيئي مقارنة"، دار الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2007.
27. عوض أشرف محمد إبراهيم، "أفكار جديدة لمشروعك الصغير طريقك لتحقيق الثروة والنجاح"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2009.
28. فردي مصطفى نهال، عباس نبيلة، "أساسيات الأعمال في ظل العولمة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
29. فلاح حسن الحسيني، "إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
30. فلاح مفلح الزعبي علي، "ريادة الأعمال (صناعة القرن الحادي والعشرين)"، دار الكتاب الجامعي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2016.
31. قحطان محمود يحيى، "التخطيط الاستراتيجي -مدخل لتحقيق الميزة التنافسية"، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019.
32. كافي مصطفى يوسف، "بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
33. _____، "ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة"، دارأسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
34. _____، "إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة"، دارالحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.

35. محمود محمد خليل محمد، "المشروعات الصغيرة: طريق للتنمية المستدامة"، دارحميثرا للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2018.
36. ماهر شعبان العاني ماهر شعبان، جواد شوقي ناجي، عليان ارشيد حسين، حجازي هيثم علي، "إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي"، دارصفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
37. مصطفى محمد كمال، "4 محاور لزيادة فاعلية الموارد البشرية"، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2016.
38. هيكل محمد، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
39. يوسف حسن توفيق عبد الرحيم، "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دارصفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

❖ الأطروحات والمذكرات:

أ. أطروحات الدكتوراه.

1. باهي موسى، "التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2019.
2. بن موفق زروق، "استراتيجية تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019.
3. تجاني وافية، "مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية حالة المؤسسات الصناعية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016.
4. جودي حنان، "استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
5. حسين يحي، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
6. زرفة رؤوف، "أثر تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل على الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018.
7. زيتوني صابرين، "الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017.

8. شاوشي فاطمة، "دور الشراكة الأورو-جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.
9. عبد الجليل هجيرة، "العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.
10. عقبة نصيرة، "فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
11. غدير أحمد سليمة، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.
12. غقال إلياس، "تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو-جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
13. فارس طارق، "دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018.

ب. مذكرات الماجستير

1. باهي موسى، "التنوع الاقتصادي والتنمية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2008.
2. بوشريط ابتسام، "آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.
3. رقرق عبد القادر، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2010.
4. عزيزي عكاشة أحمد، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2013.
5. عليواش أمين عبد القادر، "أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

6. غدير أحمد سليمة، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007.

7. هادي صادق، "دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2014.

❖ الملتقيات والمؤتمرات:

أ. الملتقيات الدولية:

1. الملتقى الدولي الأول حول: "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسلي علي، البليدة، الجزائر، يومي: 6 و7 نوفمبر 2018.

2. الملتقى الدولي الثاني حول: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي: 29 و30 نوفمبر 2016.

3. الملتقى الدولي السادس حول: "بدائل النمو والتنوع الاقتصادي في الدول المغربية بين الخيارات والبدائل المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 2 و3 نوفمبر 2016.

4. الملتقى الدولي الأول حول: "تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي: 28 و29 أكتوبر 2014.

5. الملتقى الدولي حول: "استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 18 و19 أبريل 2012 .

6. الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 17 و18 أبريل، 2006.

ب. الملتقيات الوطنية:

1. الملتقى الوطني حول: "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 25 و26 أبريل، 2017.

2. الملتقى الوطني حول: "تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي: 27 و28 نوفمبر 2017.

3. الملتقى الوطني حول: "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 29 و30 أكتوبر 2017.

4. الملتقى الوطني الأول حول: " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي: 18 و19 ماي 2011.

ج. المؤتمرات:

1. المؤتمر الدولي التاسع حول: "الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، أيام: 23 و25 أبريل 2019.
2. المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، يومي: 16 و17 فيفري 2014.
3. المؤتمر العلمي الدولي حول: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي: 7 و8 أبريل 2008.

❖ المجالات:

1. مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، المجلد 10، العدد الأول، 2020.
2. مجلة دفاتر ميكاس (mecas)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد 16، العدد الأول، 2020.
3. مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 06، العدد الأول، 2020.
4. المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت، جامعة مصطفى أسطمبولي، معسكر، الجزائر، المجلد 05، العدد الثاني، 2020.
5. مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد 06، العدد الأول، أبريل 2020.
6. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، العدد الثاني والخمسون، ديسمبر 2019.
7. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الخامس، ديسمبر 2018.
8. مجلة الحقيقة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 17، العدد السابع والأربعون، ديسمبر 2018.
9. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، العدد الرابع عشر، ديسمبر 2018.
10. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة، العربي التبسي، تبسة، الجزائر، العدد الخامس، سبتمبر 2018.
11. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة عبد الحق بن حمودة، جيجل، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2018.
12. مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الخامس والثلاثون، 2018.
13. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 02، العدد السابع، 2018.
14. مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، بشار، الجزائر، المجلد 04، العدد الثاني، 2018.

15. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد التاسع عشر، 2018.
16. مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الثاني، 2018.
17. مجلة الحقيقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 17، العدد الرابع، 2018.
18. مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الأول، 2017.
19. مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثاني عشر، جوان 2017.
20. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد السابع، جوان 2017.
21. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الثاني عشر، 2017.
22. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2017.
23. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد الخامس، 2017.
24. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 05، العدد الثاني، 2016.
25. مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 06، العدد الثاني، 2016.
26. مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2016.
27. مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد العشرون، جوان 2016.
28. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، المجلد 09، العدد الثاني، 2016.
29. مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 04، العدد الثاني، 2016.
30. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، العدد الرابع والعشرون، 2016.
31. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 15، العدد الأول، 2015.
32. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثامن والثلاثون، مارس 2015.
33. مجلة دفاتر بوادكس، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد الرابع، سبتمبر 2015.
34. مجلة المنصورة، كلية المنصورة الجامعة، بغداد، العراق، العدد الرابع والعشرون، 2015.
35. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد السادس عشر، ديسمبر 2014.
36. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، الجزائر، العدد التاسع عشر، ديسمبر 2014.

37. مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 04، العدد السادس، ديسمبر 2014.
38. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2014.
39. مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الثالث، ديسمبر 2012.
40. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، تلمسان، الجزائر، العدد الثاني، 2012.
41. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2011.
42. مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الخامس عشر، 2011.
43. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد التاسع، 2011.
44. مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الأول، 2010.
45. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد الثلاثون، ديسمبر 2008.
46. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة لحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، العدد الثامن عشر، جوان 2008.

❖ الجرائد الرسمية.

1. القانون رقم 02-17، المؤرخ في 10 جانفي 2017، "المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02 الصادرة في 2017/01/11.
2. القانون رقم 01-18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، "المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادرة في 2001/12/15.

❖ **Les livres:**

1. Filion Louis Jacques, « **Management Des Pme : De la Création à La Croissance, illustrées, pearson** », Renouveau Pédagogique (ERPI), France, 2007.
2. Levratto Nadine, « **LES PME : Définition, rôle économique et politique publiques** », Bibliothèque Nationale, paris, France, 1^{re} édition, 2009.
3. Lamiri Abdelhak, « **Management de L'information redressement et mise à niveau des entreprises** », office des publications universitaires, Alger, Algerie, 2^e édition, 2012.
4. Dussosoy Patrick, « **Conseils pratiques pour piloter votre PME : Comment analyser, décider, organiser, mobiliser, et se dépasser...pour réussir** », Gereso, Mans, France, 4^e édition, 2018.

❖ **Les memoires:**

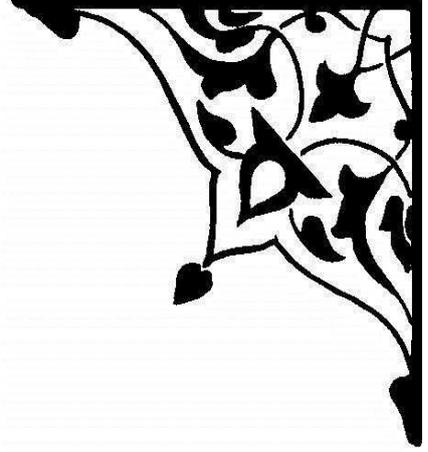
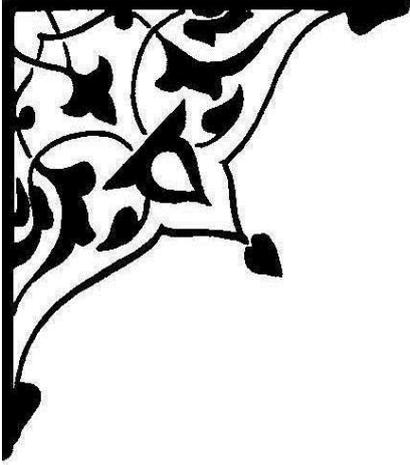
1. Ndjambou Paterna, « **Diversification économique territoriale : enjeux, déterminants, stratégies, modalités, conditions et perspectives** », Thèse de Doctorat en développement régionale, (non publié), université du Québec, Canada, 2013.

❖ **Les magazines et les Revues :**

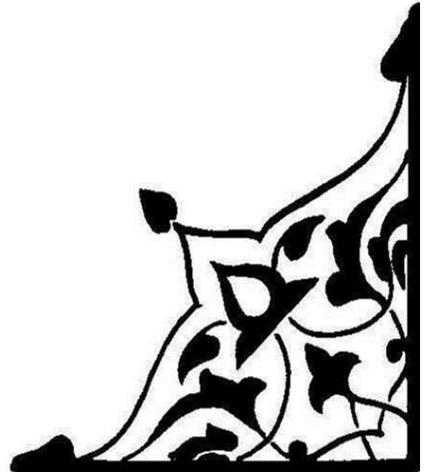
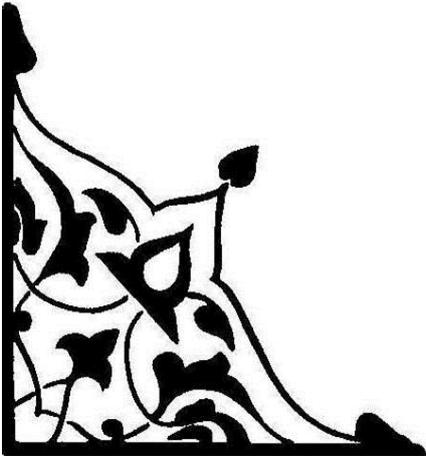
1. **Magazine D'économie et Management**, Université Aboubeker Belkaid, Tlemcen, Algérie, N°09, Octobre 2009.
2. **Global journal of Economic and Business (GJEB)**, University Echahid Hamma Lakhder, Eloued, Algeria, N°02, April2017.

❖ **Les sites d'internet :**

- ♣ <https://democraticac.de/?p=40830/>
- ♣ <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989/>
- ♣ <https://files.hawaii.gov/dbedt/economic/>
- ♣ <https://ar.wikipedia.org/wiki/معامل-جيني>
- ♣ <https://www.findevgateway.org/ar/paper/2007/01/>
- ♣ <https://al-ain.com/article/algeria-foreign-debts-june-2018>
- ♣ <https://www.echoroukonline.com/>
- ♣ <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux>
- ♣ <http://www.ons.dz/spip.php?rubrique33>
- ♣ <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm//>
- ♣ <https://unctadstat.unctad.org/fr/index.html//>
- ♣ <https://www.diwanalarab.com//>



الملاحق



الملحق رقم (1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2001-2018)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	الطابع القانوني
269806	245842	225449	207949	189552	179893	خاص
739	874	778	778	778	778	عام
106222	96072	86732	79850	71523	64677	الحرف
376767	342788	312959	288577	261853	245348	المجموع
2012	2011	2010	2009	2008	2007	الطابع القانوني
711275	658737	618515	455398	392013	293946	خاص
557	572	557	591	626	666	عام
-	-	-	169080	126887	116347	الحرف
711832	659309	619072	625069	519526	410959	المجموع
2018	2017	2016	2015	2014	2013	الطابع القانوني
1141602	107236	1022231	934037	851511	777259	خاص
261	267	390	532	542	557	عام
1141863	1074503	1022621	934569	852053	777816	المجموع

Source : élaboré par moi-même à partir du :

- Bulletin d'information statistique de la PME, Ministre de l'industrie et des mines, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, pour les années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019.

الملحق رقم (2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الجزائر للفترة (2001. 2009)

2006		2005		2004		2003		2002		2001		فروع النشاط
%	العدد											
33.62	90702	32.83	80716	32.32	72869	31.64	65799	30.21	57255	23.52	42319	البناء والأشغال
17.22	46461	17.16	42183	16.83	37954	16.86	34681	16.65	31568	14.67	26424	التجارة والتوزيع
8.99	24252	9.00	22119	9.00	20294	9.03	18771	9.17	17388	8.70	15647	النقل والمواصلات
7.20	19438	7.38	18148	7.51	16933	7.66	15927	7.98	15132	7.77	13985	خدمات الأعمال
5.24	14134	4.94	12143	4.81	10843	4.76	9897	-	-	-	-	خدمات المؤسسات
5.66	15270	5.86	14417	6.06	13673	6.28	13058	6.52	12354	6.44	11594	الصناعة الغذائية
6.02	16230	6.14	15099	6.26	14103	6.36	13230	6.55	12410	6.40	11517	الفندقة والإطعام
16.06	43319	16.68	41017	17.20	38780	22.35	36586	22.92	43445	32.47	58407	أخرى
100	269806	100	245482	100	225449	100	207949	100	189552	100	179893	المجموع

2009		2008		2007		فروع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
35.34	122238	34.84	111978	34.10	100250	البناء والأشغال
17.39	60138	17.28	55551	17.27	50764	التجارة والتوزيع
8.92	30871	8.99	28885	9.01	26487	النقل والمواصلات
6.97	24108	7.01	22529	7.09	20829	خدمات الأعمال
6.04	20908	5.75	18473	5.55	16310	خدمات المؤسسات
5.11	17679	5.30	17045	5.48	16109	الصناعة الغذائية
5.57	19282	5.68	18265	5.84	17178	الفندقة والإطعام
14.65	50678	15.14	48661	15.66	46019	أخرى
100	345902	100	321387	100	293946	المجموع

Source : élaboré par moi-même à partir du :

- Bulletin d'information statistique de la PME, Ministre de l'industrie et des mines, n°04, n°06, n°08, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, pour les années : 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019.

عبد السلام زاويدي، يزيد مقران، "قراءة في تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-دراسة إحصائية للفترة 2001-2008"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر للفترة 2000-2010"، كلية العلوم الاقتصادية،

التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 ماي، 2011، ص475.

الملحق رقم (3): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط في الجزائر للفترة (2010-2018)

2015		2014		2013		2012		2011		2010		فروع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
1.05	5625	1.01	5038	1.00	4616	1.02	4277	1.02	4006	1.03	3806	الفلاحة والصيد البحري
0.49	2639	0.49	2439	0.49	2259	0.49	2052	0.50	1956	0.51	1870	المحروقات الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة
31.34	168557	32.15	159775	32.85	150910	33.85	142222	34.65	135752	35.14	129762	البناء والأشغال العمومية
15.56	83701	15.72	78108	15.90	73037	16.07	67517	16.31	63890	16.58	61228	الصناعة التحويلية
51.57	277379	50.63	251629	49.76	228592	48.57	204049	47.52	186157	46.75	172653	الخدمات
100	537901	100	496989	100	459414	100	420117	100	391761	100	369319	المجموع
2018		2017		2016		قطاع النشاط						
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد					
1.10	7068	1.08	6599	1.06	6130	الفلاحة والصيد البحري						
0.46	2981	0.47	2887	0.48	2767	المحروقات الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة						
28.77	185121	29.43	179303	30.36	174848	البناء والأشغال العمومية						
15.52	99865	15.58	94930	15.56	89597	الصناعة التحويلية						
54.15	348458	53.44	325625	52.54	302564	الخدمات						
100	643493	100	609344	100	575906	المجموع						

Source : élabore par moi-même à partir du :

- Bulletin d'information statistique de la PME Ministre de l'industrie et des mines, n°04, n°06, n°08, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, pour les années : 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019.

- عبد السلام زايد، يزيد مقران، "قراءة في تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-دراسة إحصائية للفترة 2001-2008"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر للفترة 2000-2010"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 ماي، 2011، ص475.

الملحق رقم (4): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الجهات خلال الفترة
(2018-2005)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	الجهات
219270	205857	193483	177730	163492	149964	الشمال
112335	105085	96354	87666	80072	72076	الهضاب العليا
30153	27902	25033	22576	20803	18957	الجنوب
7561	7058	6517	5974	5439	4845	الجنوب الكبير
369319	345902	321387	293946	269806	245842	المجموع
2016	2015	2014	2013	2012	2011	الجهات
400615	373337	344405	272859	248985	232664	الشمال
125696	118039	108912	140201	128316	119146	الهضاب العليا
-	-	-	37529	34569	32216	الجنوب
49595	46525	43672	8825	8247	7735	الجنوب الكبير
575906	537901	496989	459414	420117	391761	المجموع
2018	2017	الجهات				
447817	424659	الشمال				
141465	13177	الهضاب العليا				
54211	51508	الجنوب				
643493	609344	المجموع				

Source : élabore par moi-même à partir du :

- Bulletin d'information statistique de la PME, Ministre de l'industrie et des mines, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, pour les années : 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019.

الملحق رقم (5): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام للفترة (2001- 2017)

القيمة: بالمليار دينار جزائري.

2006		2005		2004		2003		2002		2001		القطاع القانوني
%	القيمة	%	القيمة									
20.44	704.5	21.59	651.0	21.8	598.6	22.9	550.6	23.1	505.0	23.6	481.5	الـPIB العام
79.56	2740.06	78.41	2364.5	78.2	2146.7	77.1	1884.2	76.9	1679.1	76.4	1560.2	الـPIB الخاص
100	344411	100	3015.5	100	2745.4	100	2434.8	100	2184.1	100	2041.7	المجموع
2012		2011		2010		2009		2008		2007		القطاع القانوني
%	القيمة	%	القيمة									
12.01	793.38	15.23	923.34	15.02	827.53	16.41	816.8	17.55	760.92	19.20	749.86	الـPIB العام
87.99	5813.02	84.77	5137.46	84.98	4681.68	83.59	4162.02	82.45	3574.07	80.80	3153.77	الـPIB الخاص
100	6606.40	100	6060.8	100	5509.21	100	4978.82	100	4334.99	100	3903.63	المجموع
2017		2016		2015		2014		2013		القطاع القانوني		
%	القيمة											
12.77	1291.14	14.23	1414.65	14.22	1313.36	13.9	1187.93	11.7	893.24	الـPIB العام		
87.22	8815.62	85.77	8529.27	85.78	7924.51	86.1	7338.65	88.3	6741.19	الـPIB الخاص		
100	10106.7	100	9943.92	100	9237.87	100	8527	100	7634.43	المجموع		

Source : élaboré par moi-même à partir du :

- Bulletin d'information statistique de la PME, Ministre de l'industrie et des mines, n°5, n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, pour les années : 2004 ,2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019.

الملحق رقم (6): تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة (2001-2017)

القيمة: بالمليار دينار جزائري.

2006		2005		2004		2003		2002		2001		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة									
45.9	3882.2	44.4	3352.9	37.8	1868.9	35.6	1868.9	32.7	1477	34.2	1443.9	قطاع المحروقات
2012		2011		2010		2009		2008		2007		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة									
35.8	5536.4	36.1	5242.1	34.9	4180.4	31.0	3109.1	45.0	4997.6	43.5	4089.3	قطاع المحروقات
2017		2016		2015		2014		2013		الطابع القانوني		
%	القيمة											
19.7	3660	17.4	3025.6	18.8	3134.3	27.0	4657.8	29.8	4968	قطاع المحروقات		

Source : élaboré par moi-même à partir du :

- **Bulletin statistique Trimestriel**, La banque d'Algérie banque d'Algérie, n°05, n°06, n°12, n°14, n°18, n°23, n°27, n°31, n°33, n°34, n°42, n°45, pour les années : 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2018, 2019, p26.

الملحق رقم (7): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة (2001- 2017)

القيمة: بالمليار دينار جزائري.

2006		2005		2004		2003		2002		2001		الطابع القانوني
ق.العام	ق.الخاص											
2.65	638.63	0.93	578.79	0.94	577.97	1.24	508.78	1.31	415.91	1.6	410.4	الزراعة
120.7	489.37	102.05	403.37	100.34	358.88	116.91	284.09	106.64	263.29	98.9	221.5	البناء والأشغال العمومية
163.73	579.8	180.19	417.59	145.81	349.06	107.2	305.23	93.65	270.68	81.7	259.7	النقل والمواصلات
12.75	51.49	11.58	45.65	14.62	36.06	12.35	31.08	11.59	29.01	9.2	21.6	خدمات المؤسسة
9	66.2	8.74	60.88	8.14	54.5	7.83	51.52	7.43	47.93	4.8	43.5	الفندقة والإطعام
24.72	121.3	24.69	101.79	25.73	93.5	28.89	86.49	32.25	80.54	32.9	79.1	الصناعة الغذائية
0.35	2.22	0.41	2.31	0.45	2.23	0.44	2.02	0.45	2.14	0.5	1.7	صناعة الجلود والأحذية
42.92	685.45	38.95	629.18	39.86	567.19	37.61	514.56	33.47	475.8	29.1	449.3	التجارة والتوزيع
2012		2011		2010		2009		2008		2007		الطابع القانوني
ق.العام	ق.الخاص											
9.93	1411.7	7.80	1165.9	3.08	1012.1	1.38	924.99	3.58	708.17	3.16	701.03	الزراعة
178.48	1232.6	171.53	1091.0	13.59	1058.1	128.97	871.08	115.97	754.02	139.62	593.09	البناء والأشغال العمومية
214.21	881.06	189.23	860.54	182.02	806.01	169.95	744.42	163.24	700.33	172.72	657.35	النقل والمواصلات
31.32	123.05	28.09	109.50	25.51	96.86	20.92	77.66	21.81	62.23	15.11	56.6	خدمات المؤسسة
24.04	114.9	13.83	107.60	13.03	101.36	10.65	94.8	10.3	80.87	9.63	71.12	الفندقة والإطعام
33.93	232.2	32.06	199.79	27.58	169.95	26	161.55	24.24	139.92	24.14	127.98	الصناعة الغذائية
0.28	2.38	0.26	2.34	0.3	2.29	0.3	2.25	0.33	2.2	0.3	2.08	صناعة الجلود والأحذية
96.25	1555.2	85.71	1358.9	75.45	1204.0	73.88	1077.7	67.37	935.83	56.18	776.82	التجارة والتوزيع

2017		2016		2015		2014		2013		الطابع القانوني
ق.العام	ق.الخاص									
17.5	2264.3	14.9	2125.3	17.7	1918.6	13.31	1758.1	14.81	1612.9	الزراعة
352.82	1764.5	336.81	1653.2	337.16	1513.6	291.68	1438.5	217.71	1344.4	البناء والأشغال العمومية
320.94	1644.5	308.12	1488.8	259.33	1401.4	256.5	1299.5	233.8	1209.3	النقل والمواصلات
85.54	162.37	71.92	157	59.32	155.2	53.7	142.07	33.37	139.1	خدمات المؤسسة
50.25	2191.3	47.92	192.47	40.44	172.34	33.5	155.49	27.82	146.27	الفندقة والإطعام
50.94	357.17	48.8	340.77	46.35	307.36	41.71	288.98	36.3	249.17	الصناعة الغذائية
0.34	2.5	0.38	2.45	0.28	2.5	0.31	2.55	0.27	2.37	صناعة الجلود والأحذية
128.36	1995.5	136.01	2205.2	132.83	2126.5	113.76	1956.3	110.98	1759.6	التجارة والتوزيع

Source : élaboré par moi-même à partir du :

- **Bulletin d'information statistique de la pme**, Ministre de l'industrie et des mines, n°10, n°20, n°26, n°34, pour les années : 2006, 2011, 2014, 2019.

الملحق رقم (8): تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري للفترة (2001- 2018)

القيمة: بالمليون دولار أمريكي.

2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
21456	20357	18199	13535	12009	9940	الواردات
54613	46001	31713	24612	18825	19132	الصادرات
33157	25644	13514	11078	6816	9192	الميزان التجاري
2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
50376	47247	40472	39294	39479	27631	الواردات
71866	73489	57053	45194	79298	60163	الصادرات
21490	26242	16581	5900	39819	32532	الميزان التجاري
2018*	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
46197	46057	47089	51702	58580	55028	الواردات
41168	37191	30026	34668	62886	64974	الصادرات
-5029	-10868	-17063	-17034	4306	9946	الميزان التجاري

*2018: معلومات مؤقتة من طرف وزارة الصناعة والمناجم.

Source : élabore par moi-même à partir du :

Bulletin d'information statistique de la pme, Ministre de l'industrie et des mines, n°4, n°6, n°08 n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, pour les années : 2003, 2004, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019.

الملحق رقم (9): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2001-2018)

القيمة: بالمليون دولار أمريكي.

2006		2005		2004		2003		2002		2001		السنوات
%	القيمة											
2.16	1184	1.97	709	2.48	788	3.10	763	3.89	734	3.57	684	صادرات PME
2012		2011		2010		2009		2008		2007		السنوات
%	القيمة											
2.86	2062	2.80	2062	2.67	1526	2.35	1066	2.44	1937	2.21	1332	صادرات PME
2018		2017		2016		2015		2014		2013		السنوات
%	القيمة											
6.87	2830	5.18	1930	6.01	1805	5.67	1969	4.10	2582	3.09	2014	صادرات PME

Source : élaboré par moi-même à partir du :

- Bulletin d'information statistique de la pme, Ministre de l'industrie et des mines, n°4, n°6, n°08 n°10, n°12, n°14, n°16, n°18, n°20, n°22, n°24, n°26, n°28, n°30, n°32, n°34, pour les années : 2003, 2004, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2016, 2017, 2018, 2019.

- عبد السلام زايدي، يزيد مقران، "قراءة في تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-دراسة إحصائية للفترة 2001-2008"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر للفترة 2000-2010"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 18 و19 ماي 2011، ص478.

الملحق رقم (10): تطور مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الجزائرية للفترة (2001- 2018)

القيمة: بالمليون دولار أمريكي.

2006		2005		2004		2003		2002		2001		السنوات
%	القيمة											
97.84	53608	98.30	45490	97.92	31550	98.04	23990	96.79	18110	97.07	18530	صادرات قطاع المحروقات
2012		2011		2010		2009		2008		2007		السنوات
%	القيمة											
96.99	70571	97.08	71662	97.20	56143	97.66	44411	97.53	77192	97.73	59607	صادرات قطاع المحروقات
2018		2017		2016		2015		2014		2013		السنوات
%	القيمة											
93.23	38953	94.51	33203	94.00	27917	94.15	33081	95.41	58362	96.70	63326	صادرات قطاع المحروقات

Source : élaboré par moi-même à partir du :

- Bulletin statistique Trimestriel, La banque d'Algérie, n°05, n°09, n°10, n°13, n°17, n°22, n°45, pour les années : 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2019.

- عبد السلام زايد، يزيد مقران، "قراءة في تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-دراسة إحصائية للفترة 2001-

2008"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر للفترة 2000-

2010"، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، يومي 18-19 ماي 2011،

الملخص:

يهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم ذات العلاقة بالتأهيل والتنوع الاقتصادي وكذا تبيان أهمية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنوع الاقتصادي، على اعتبار أن هذه الأخيرة أضحت ضرورة حتمية لجميع الدول خاصة النفطية منها. وبغية الوصول إلى الهدف المذكور تم إسقاط متغيرات الدراسة على الاقتصاد الجزائري والذي استطلعنا من خلاله الوقوف على عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تأدية الدور المنتظر منها في دعم التنوع الاقتصادي، رغم المجهودات المبذولة وبرامج التأهيل المتبناة سواء الوطنية أو في إطار الشراكة، والتي وقفنا على عدم قدرتها حتى على الاقتراب من أهدافها المسطرة، وهو ما ترجم في المساهمة غير الفعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في دعم مسار التنوع الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من المجهودات المدروسة في هذا الجانب.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، التنوع الاقتصادي.

Abstract :

We aim through this study to identify the most important concepts related to upgrade programs and economic diversification, we also aim to explain the importance of upgrade programs for small and medium enterprises in supporting economic diversification, since this latter has become an inevitable necessity for all countries, especially oil-producing countries

In order to achieve that objective, the study variables were dropped on Algerian economy. Finally, we were able to make a conclusion that small and medium enterprises are unable to play the role expected of them in supporting economic diversification even the efforts made and the upgrade programs adopted, whether these programs are national or through the European Partnership, where we concluded that it stays far from its goals. As a result, the ineffective contribution of the small and medium enterprises sector in support of economic diversification in Algeria. This requires the need to make more planned efforts in this side.

Key Word :

Small and medium enterprises, upgrade programs, economic diversification.

